الميزان AL-MIZAN

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

جريدة اقتصادية مستقلة

يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير

سليمان الفرزلي

العدد الثاني عشر - المجلد الثاني - أيلول / سبتمبر ١٩٩٥

Issue 12.Vol. 2 September 1995.

أسعار الموزعين

Algeria.........$.1.	Lebanon..LL.1000.
Austria.........AS.26.	Libya......L.Din. 0.75
Bahrian.........Fils.250.	Morocco...Dh.6.
Belgium.........BF.50.	Oman......Peiza.300.
Canada.........C$.2,50.	Palestine........$.1.
Cyprus.........C£.1.	Qatar........Rials.3.
Egypt.........E£.1.	Saudi Arabia...R.3.
France.........FF.8.	Spain........Pts.3,50.
Germany.....DM.2,.5.	Switzerland....SFr.3.
Greece.........DR.400.	Syria............L.S.15.
Iraq..........$.1.	Tunisia.... M.600
Italy........L.3000.	U.A.E........Dirh.3.
Jordan.........Fils.200.	UK.......£.1.
Kuwait......Fils.200.	USA......$.2.

شكوى «الميزان» على الحكومة اللبنانية

■ تقدمت جريدة «الميزان» بشكوى إلى المنظمات الدولية المدافعة عن الحريات وحقوق الإنسان، تحتج فيها على إقدام السلطات اللبنانية المختصة على منع توزيع «الميزان» في الأراضي اللبنانية من دون إعطاء أي سبب موجب بصورة رسمية. ومن المنظمات التي تبلغت شكوى «الميزان» «منظمة العفو الدولية» في لندن و«منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط» في نيويورك، بالإضافة إلى «الإتحاد الوطني للصحافيين البريطانيين» و«جمعية المراسلين الأجانب» في لندن و«منظمة المادة ١٩» التي تقوم بحملة عالميةمن أجل إلغاء الرقابة على الصحافة.

والمعروف أن «منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط» كانت أصدرت قبل سنتين تقريراً مفصلاً من خمسين صفحة عن المضايقات المتزايدة التي تمارسها الحكومة اللبنانية ضد الصحافة اللبنانية.(انظر الصورة).

وقد بعث رئيس تحرير «الميزان» برسائل إلى المسؤولين في المنظمات المذكورة شرح فيها ملابسات المنع وتذرع السلطات اللبنانية بصورة غير رسمية بمنع أي مطبوعات وافدة من الخارج وتتضمن انتقاداً للحكومة اللبنانية وسياساتها.

وقال رئيس التحرير في رسائله: «إن إنتهاك الحكومة اللبنانية للحريات الصحافية والإعلامية إتجاه آخذ في التزايد، وإننا إذ نلفت نظركم إلى هذا الواقع المقلق نؤكد أننا لسنا فريقاً معارضاً ولا ننتمي إلى أي فريق معارض لا في الداخل ولا في الخارج، إنما نحن ببساطة مجموعة من الصحافيين والكتاب والمحللين الذين يقدمون آراءهم وأفكارهم بصورة مستقلة ومباشرة وجريئة».

الصفحة الأولى من عدد «الميزان» الذي منع توزيعه في بيروت

MIDDLE EAST WATCH
THE FUND FOR FREE EXPRESSION
DIVISIONS OF HUMAN RIGHTS WATCH

July 1993 — Volume 5; Issue 2

Lebanon's Lively Press Faces Worst Crackdown Since 1976

Government Shuts Down Three Dailies, One TV Network

Police Given Free Hand To Censor Leaflets, Plays and Films

تقرير منظمة «حقوق الانسان في الشرق الاوسط» عن التضييق على الصحافة في لبنان

لأنه من المتعذر إقامة تحالف دولي جديد

واشنطن تعد إسرائيل لدور «شرطي الخليج»!

■ لفت انظار المراقبين في الأسبوع الثاني من شهر آب/ أغسطس الماضي بعد فرار صهري الرئيس العراقي وبنتيه إلى الأردن، ان التحرك العسكري الأميركي الذي جرى كمظاهرة بحجة ردع صدام حسين عن القيام بأي عمل عسكري ضد الأردن أو أي دولة أخرى في المنطقة، قد جرى في اتجاه إسرائيل. فقد أمرت القيادة الأميركية حاملة الطائرات «تيودور روزفلت» بالتحرك باتجاه المياه الإسرائيلية وتحديداً بإتجاه ميناء حيفا.

وقد ترافقت هذه الحركة مع انتشار تقارير في واشنطن تفيد بأن الولايات المتحدة تتجه نحو إشراك إسرائيل في أي عمل عسكري يتعلق بأمن الخليج بعد أستبعادها في الحرب الأخيرة ضد العراق (١٩٩١). ومن هذه التقارير واحد يشير إلى أن واشنطن لا تعمل فقط علي إشراك إسرائيل، وانما على إعدادها أيضاً لتلعب دور «شرطي الخليج» في الأزمات المقبلة «لأنه من المتعذر في المستقبل إقامة تحالف دولي جديد على غرار التحالف الواسع الذي أقامه الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في حرب تحرير الكويت».

وقال التقرير المشار إليه أن قيام أزمات في المستقبل على المسرح النفطي الأساسي في العالم أمر متوقع قياساً على التجارب الماضية، «ذلك أنه بين حين وآخر يمكن أن يظهر على هذا المسرح لاعب رئيسي أو آخر يغير موازين المصالح الإقليمية والعالمية».

ولاحظ المراقبون ان التقرير استعمل عبارة «موازين المصالح» لا عبارة «موازين القوى» باعتبار ان مسألة موازين القوى باتت محسومة بصورة نهائية بعد سقوط الإتحاد السوفياتي. فالشيء المهم الآن كما يقول التقرير هو «تشابك وتداخل العوامل السياسية والإقتصادية المعقدة التي تحدد طبيعة تلك المصالح سواء جرى تقويم الأحداث من وجهة نظر المستثمرين في مجال الطاقة او من وجهة نظر المخططين أو الحكومات».

وجاء في التقرير أيضاً إن الولايات المتحدة سوف تستمر في لعب دور رئيسي في مسألة «أمن الطاقة والمداخلات السياسية في هذا المجال» بحيث لعبت دور «شرطي الخليج» الذي لولاه لأصبحت المنطقة «تحت رحمة منافسين خطرين».

وقال التقرير انه من غير المؤكد أن تكون أحداث الخليج سلمية وهادئة، أو على الأقل يجب توقع أسوأ الإحتمالات، «لكن السؤال هو: هل ان الولايات المتحدة ستكون مستعدة أو راغبة في لعب الدور الذي عينته لنفسها؟».

وأشار التقرير الى ان الولايات المتحدة اتخذت لنفسها دور «شرطي الخليج» عندما تخلت بريطانيا عن هذا الدور عام ١٩٧١ بانسحابها من شرق السويس، ثم تساءل عن الجهة التي ستخلف الولايات المتحدة في هذا الدور الذي لن تكون قادرة على القيام به طويلاً.

وألمح التقرير الى ان إسرائيل هي المرشح الأوفر حظاً لهذاالدور وأن تسوية الأمور مع منظمة التحرير الفلسطينية ستجعل من الفلسطينيين على حد قوله «جنود إسرائيل في الخليج»!

مضاربة خارجية على الليرة وسندات الحكومة

فتح سوق جانبية للمشتقات المالية في لبنان

■ بدأت شركة لبنانية من مقرها في طرابلس شمالي لبنان، بيع العقود الإحترازية والمستقبلية وتجارة المشتقات المالية. ونقلت وكالة «رويتر» عن مدير الشركة عمر نجا قوله ان مستثمراً لبنانياً في جنيف قد اشترى عقوداً بمبلغ مليارين من الليرات اللبنانية (١,٢ مليون دولار) على أساس توقع ارتفاع أسعار أذونات الخزينة لمدة سنتين.

والمعروف ان مصرف لبنان يصدر مثل هذه الأذونات اسبوعيا مدة استحقاقها تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهرإلى سنة وسنتين بفوائد تتراوح بين ٢٠ و٢٥ في المائة.

وكانت الشركة ذاتها، واسمها «بان اراب انفستمنت دفلويمانت»، قد باعت أذونات لمدة سنتين تستحق في ١٩٩٧ بقيمة ٢٥٠ الف دولار الى تاجر اميركي في لندن مقرونة بعقد احترازي للحماية من مخاطر هبوط مفاجئ في سعر صرف الليرة اللبنانية.

والعقود الإحترازية هذه هي مشتقات مالية قائمة على أوراق مالية حقيقية كالسندات والأسهم، وهي تعطي المستثمر فيها حق شراء أو بيع تلك الأوراق من غير إلزام بالشراء أو البيع. ويلجأ إلى تجارة المشتقات هذه عادة المضاربون الذين يتوخون ربحاً سريعاً، أو المستثمرون الساعون الى التأمين والإحتراز ضد تحرك الأسواق ضدهم. وأشار المراقبون، تعليقاً على فتح سوق جانبية للمشتقات في لبنان، إلى أن ذلك ينبئ عن تزايد مخاوف المستثمرين في الأوراق المالية اللبنانية من انهيار مفاجئ في سعر صرف الليرة اللبنانية. ونقلت «رويتر» عن مدير شركة «بان أراب» قوله انه اعطى تجاراً من العرب في لندن عروضاً بأسعار الليرة اللبنانية في عقود احترازية بقيمة ٥ ملايين دولار ومليون دولار على التوالي.

لكنه ليس معروفاً على وجه الصحة ما إذا كانت في لبنان تشريعات صارمة بشأن مراقبة تجارة المشتقات المالية، وخاصة بعد الإزمة الناشئة من العمليات الإستثمارية الإحتيالية التي قام بها أحمد الدعوق وانكشف أمرها قبل عدة أشهر. كما أنه ليس معروفاً مدى تقيد السلطات المالية في لبنان بتوصيات الجهات الدولية المختصة وعلى رأسها «مجموعة الثلاثين» في دراستها حول تجارة المشتقاة المالية العالمية الصادرة عام ١٩٩٣. وقد سلطت منظمة «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (أونكتاد) في تقريرها الأخير المعد للتوزيع في ٢١ ايلول/سبتمبر من هذه السنة الضوء على مخاطر تجارة المشتقات المالية. وجاء في هذا التقرير انه «من بين الدروس التي ينبغي تعلمها من الوقائع التاريخية للإنهيارات والضغوط الشديدة في أسواق المشتقات، الحاجة إلى أطر قانونية ومؤسسية قوية».

وفي الملاحظات الختامية قال التقرير ان المشتقات بدأت تخترق أكثر فأكثر عمليات المؤسسات المالية والمصارف مما يعطيها صدارة على جدول التنظيم والمراقبة. كما ان تجارة المشتقات وإن كانت غير معروفة في البلدان النامية إلا لماماً، اخذت تتزايد في مجالات الإحتراز والمضاربة. وسوف تنشر «الميزان» في عددها المقبل الفصل المتعلق بتنظيم ومراقبة تجارة المشتقات في تقرير «أونكتاد» المشار إليه.

في العدد المقبل من «الميزان»:

دراسة اكاديمية عن سوء الإدارة والفساد في مؤسسات الحريري

إستناداً إلى تصريحات جاسم السعدون شقيق رئيس مجلس الأمة

تحامل على الكويت في الكونغرس الأميركي

■ تبنى الكونغرس الأميركي القرار ٢٠٤٢ الذي تقدم به النائب الجمهوري عن ولاية انديانا دايفيد ماكنتوش للتحقيق في ما وصفه بأنه «شكاوى متزايدة من الشركات الأميركية التي تقوم بأعمال في الكويت».

وتتوقع مصادر الكونغرس أن يتناول التحقيق شراء الكويت حصة كبيرة عام ١٩٨٧ في «شركة البترول البريطانية»، (بريتيش بتروليوم)، مما قد يتسبب بإحراج للحكومة البريطانية. ذلك أن الحكومة البريطانية قد أعفت الكويت من ضرائب تقدر بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه إسترليني (٩٠٠ مليون دولار) باعتبار ان المشتري هو مكتب الإستثمار الكويتي الذي يتمتع بالحصانة لكونه يمثل سيادة الدولة الكويتية. إلا أن جاسم السعدون، شقيق أحمد السعدون، رئيس مجلس الأمة، كشف أخيراً أن الأسهم اشتريت لحساب «شركة بترول الكويت»، وهي شركة تجارية لا تتمتع بحق السيادة. وبالتالي لا تتمتع بالحصانة الضريبية.

وسبب الإهتمام الأميركي بشراء الكويت حصة ٢٢,٥ في المائة من شركة البترول البريطانية حين طرح أسهمها للتخصيص (ثم خفضت إلى ٩,٥ في المائة بأمر من الحكومة البريطانية) ان أسهم الشركة المذكورة مدرجة في بورصة نيويورك وأن القانون يقضي بإبلاغ هيئة الإشراف على البورصة بأي صفقة تتعدى ٥ في المائة من أسهم الشركة المعنية. والواقع ان مكتب الإستثمار الكويتي في لندن قد أبلغ هيئة البورصة في نيويورك حسب الأصول.



الشيخ جابر الاحمد الصباح

لكن إذا صح ما قاله السعدون من أن الأسهم اشتريت لحساب شركة بترول الكويت، فان هذه الشركة لم تبلغ هيئة البورصة الأميركية فتكون قد ارتكبت مخالفة للقانون الأميركي.

لكن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي تتعامل مع القرار ٢٠٤٢ المشار اليه بهدوء وبغير ضجيج لئلا يؤدي ذلك، كما قالت مصادر الكونغرس، الى «دعم جهود العراق لفك الحظر الدولي المفروض عليه».

إلا أن تلك المصادر تشير أيضاً إلى أن القرار المقدم من النائب ماكنتوش لم يلق اي انتقاد او معارضة لدى عرضه على الكونغرس، «مما يشكل نقطة تحول مهمة في نظرة أميركا إلى الكويت» على حد قول تلك المصادر.

ويبدو أيضاً أن المسؤولين الأميركيين يبدون اهتماماً بعمليات الشركة العقارية الكويتية في اميركا «فوسترلين هولدينغز»، وكذلك بإعادة فتح ملف شراء الكويت عام ١٩٨١ شركة النفط الأميركية «سانتا في» وهي صفقة أدين فيها عدد من مسؤولي الشركة ومن المسؤولين الكويتيين بتهمة «الإتجار بالأسهم بناء لمعلومات من الداخل»، وهو من المحظورات في البورصة.

وتقول مصادر في الكونغرس الأميركي بأنه من المتوقع إصدار مذكرات جلب يستدعى بموجبها للتحقيق مسؤولون سابقون في شركة «سانتا في» وفي الحكومة الكويتية.

ويبدو أيضاً أن فتح هذه الملفات الكويتية في هذا الوقت بعد مرور سنوات عديدة عليها له غايات أخرى كما أشارت إلى ذلك جريدة «ذي يوروبيان» نقلاً عن مصادر في كابيتول هيل بالقول:

«إن الشركات الأميركية تدرك أن العراق يقدم لها إمكانات أكبر وأطول أجلاً. وهناك كثيرون تواقون إلى استبعاد الأميركيين من تلك البلاد لمصلحة الآخرين عند رفع الحظر وخاصة لمصلحة الفرنسيين».

والمعروف ان شركة «توتال» الفرنسية قد وقعت عقوداً كبيرة مع الحكومة العراقية، ويقال انها بدأت العمل في العراق عبر وسطاء لبنانيين وأردنيين لهم علاقات عمل مع بعض المسؤولين في بغداد.

في دراسة عن سلبياته:

قانون الإيجارات يزيد على طين الركود الإقتصادي والإجتماعي بلة!

■ ما زالت صياغة مشروع جديد للإيجارات تحظى بأهمية من جميع الأطراف المعنية، نظرا الى ما لهذا الموضوع من أثر بالغ على تفعيل الدورة الإقتصادية وانعكاساته الكبيرة على المواطنين اللبنانيين. فعلى المستوى السياحي يتخوف مستأجرو الفنادق والمطاعم والإستراحات من عدم وضع مسلمات نهائية في هذا الإطار تسمح بتطوير هذه المؤسسات. وعلى خط آخر، فإن إستمرار القانون الحالي على ما هو عليه، (أدى إلى الجمود التجاري وخلق أزمة إقتصادية واجتماعية شديدة التعقيد.

من هنا كانت الدعوة إلى فك الإرتباط بين بدل الإيجار ونسبة إرتفاع الحد الأدنى للأجور، لأنه في الأساس لم يؤخذ علمياً وعملياً بتطور الحد الأدنى للأجور مقياساً لإرتفاع بدل الإيجار في بعض الحالات. بل إن بدل الإيجار فاقه بأضعاف مضاعفة.

وفي إطار تسليط الضوء على مفاعيل القانون الحالي وما يستوجبه من تعديلات، قامت «جبهة الدفاع عن حقوق المستأجرين» و«تجمع المستأجرين في لبنان» و«التحاليف النقابي» بدراسة تستند إلى العلم والمنطق أرسلت إلى الجهات المعنية من أجل تنظيم العلاقة بين الأطراف المسؤولة. ومما جاء في هذه الدراسة انه بموجب قانون الإيجارات رقم ٢٠/٨٢ الصادر سنة ١٩٨٢، تضاعفت بدلات إيجارات الأماكن غير السكنية المؤجرة قبل سنة ١٩٥٤ ثلاثة أضعاف.

ثم في سنة ١٩٩٢، وفي القانون رقم ١٦٠/٩٢ المعدل بالمرسوم رقم ٣٣٦/٩٤ تضاعفت حصيلة هذه المضاعفة السابقة (٦٦٠) ضعفاً، وبذلك يكون قد تضاعف بدل الإيجار من تاريخ 1/1/١٩٨٢ حتى ٢٣/٧/١٩٩٣: ٦٦٠×٣ = ١٩٨٠ ضعفاً.

وفي سنة ١٩٩٤، بعد زيادة ٥٠ في المائة من نسبة الزيادة على الحد الأدنى للأجور وحصيلته ٣٥٪ ويكون قد تضاعف هذا البدل ١٩٨٠×١٣٥ /١٠٠= ٢٦٧٣ ضعفاً.

وفي سنة ١٩٩٥، وبعد زيادة ٥٠ في المائة من نسبة الزيادة على الحد الأدنى للأجور، أي ١٠٪ يكون قد تضاعف هذا البدل ٢٦٧٣×١١٠×١٠٠= ٢٩٤٠,٣ ضعفاً.

وتمضي الدراسة وتقول: «وبالمقابل، وبدراسة علمية وبالأرقام، عن زيادة سعر صرف الدولار وبالليرة اللبنانية، ابتداء من سنة ١٩٨١، وهي السنة التي درس فيها وحضّر قانون الإيجار رقم ٢٠/٨٢ الصادر سنة ١٩٨٢ حتى ١/٦/١٩٩٥ فنتقدم بما يلي:

«كان متوسط سعر صرف الدولار سنة ١٩٨١ حسب المعطيات الرسمية من قبل الجهات المختصة ما يعادل ٤,٨٢ ليرة لبنانية، ثم بلغ متوسط سعر صرف الدولار في حزيران/يونيو ١٩٩٥ /١٦٢٤ ليرة لبنانية، فيكون قد تضاعف سعر صرف الدولار من ١٩٨١ حتى 1/6/١٩٩٥: ١٦٢٤٪ ٤,٨٢ = ٣٣٦.٩٢٩ ضعفاً. وبدراسة مماثلة أخرى لتطور الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص في الفترة الزمنية نفسها من تاريخ 1/1/١٩٨٢ حتى حزيران/يونيو سنة ١٩٩٥، في القطاع الخاص، بلغ الحد الأدنى للأجور في 1/1/١٩٨٢: ٩٢٥ ليرة لبنانية، وأصبح الحد الأدنى للأجور في القطاع سنة ١٩٩٥: ٢٥٠ الف ليرة لبنانية. فيكون قد تضاعف منذ 1/1/١٩٨٢ حتى 1/6/١٩٩٥: ٢٥٠٠٠٠٪ ٩٢٥ = ٢٧٠,٢٧ ضعفاً.

وبدراسة أخرى مماثلة لتطور الحد الأدنى للأجور في القطاع العام من تاريخ 1/1/١٩٨٢ حتى ١٩٩٥/6/1: بلغ الحد الأدنى للأجور في القطاع العام بتاريخ 1/1/١٩٨٢= ٩٢٥ ليرة لبنانية.

وأصبح الحد الأدنى للأجور في القطاع العام بتاريخ 1/6/١٩٩٥: ٢٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية، فيكون قد تضاعف منذ 1/1/١٩٨٢ حتى 1/6/١٩٩٥: ٢٠٠,٠٠٠٪ ٩٢٥ = ٢١٦,٢١٦ ضعفاً.

وفي الفترة الممتدة بين 1/1/١٩٨٢ و1/6/١٩٩٥ تضاعف بدل إيجار المؤسسات التجارية والصناعية في أحد حدوده بموجب القوانين المرعية ٢٩٤٠,٣ ضعفاً وبالمقابل وفي الفترة نفسها تضاعف سعر صرف الدولار ٣٣٦,٩٢٩ ضعفاً.

وتضاعف الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص ٢٧٠,٢٧ ضعفاً. كما تضاعف الحد الأدنى للأجور في القطاع العام ٢١٦,٢١٦ ضعفاً.

«وبمقارنة دقيقة ومسؤولة بين هذه الأرقام نفهم جيداً أحد الأسباب المهمة للكارثة والمعضلة الإقتصادية التي نعاني منها والوجه المأساوي للمشكلة الإجتماعية والجمود التجاري وأسباب الفقر والإفقار.

واستطراداً نحن نطالب بزيادة الأجور ولكننا نصرّ على المطالبة بأن يراعى الحد الأدنى من التناسب بين الواقع والتشريع بجدية ومصداقية وتجرد». وتمضي الدراسة قائلة: «إن القوانين التي لا توازي بين المداخيل وحدود التكليف هي قوانين ظالمة ومدمرة، وهي مع الوقت ستكون من دون شك الحافز الرئيسي نحو الإنهيار الإقتصادي وما لا يحمد عقباه من نتائج على كل صعيد.

«وإن الجمود التجاري والإقتصادي يتفاقم بشكل مرعب يضاعف من حجم وإستفحال الأزمة الإجتماعية بسبب التناقض بين الواقع والقانون. فالضغوط التي لا تتناسب مع قدرات الناس وإمكانياتهم ستولّد ا لإنفجار.

ان بدل إيجار المؤسسات التجارية والصناعية في أحد حدوده بموجب القوانين المرعية تضاعف منذ 1/1/١٩٨٢ حتى 1/6/١٩٩٥ اكثر من سعر صرف الدولار بأضعاف مضاعفة: ٢٩٤٠,٣٠٪ ٣٣٦,٩٢٩ = ٨٧٢٦ أضعاف.

وأكثر من الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص ٢٩٤٠,٣٠٪ ٢٧٠,٢٧ = ١٠,٨٧٩ أضعاف.

وأكثر من الحد الأدنى للأجور في القطاع العام ٢٩٤٠,٣٠٪ ٢١٦,٢١٦ = ١٣,٥٩٨ ضعفاً.

وأكثر من نسبة متوسط سعر صرف الدولار والحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص والحد الأدنى للأجور في القطاع العام معاً:

١٣,٥٩٨ + ١٠,٨٧٩ + ٨,٧٢٦٪٣ = ١١,٠٦٧ ضعفاً.

وفي نهاية الدراسة، وردت المطالب وهي:

● تخفيض بدلات الإيجار التي فاقت مجموع أرقام مضاعفاتها الواردة في المرسوم ٢٠,٨٢ والمرسوم رقم 160/٩٢ المعدل بالمرسوم رقم ٣٣٦/٩٤ المعدل الوسطي لمضاعفات سعر صرف الدولار وتطور الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص من تاريخ 1/1/١٩٨٢ حتى 1/6/١٩٩٥ بما يتناسب مع هذا المعدل، وهو أمر ضروري جداً لإعادة االتوازن في إطار العدل بين قيمة الدخل وقيمة التكليف وبين الواقع الصحيح والتشريع الخاطئ عفواً أو متعمداً.

● فك الإرتباط بين بدل الإيجار ونسبة إرتفاع الحد الأدنى للأجور لأنه في الأساس لم يؤخذ علمياً وعملياً تطور الحد الأدنى للأجور مقياساً لإرتفاع بدل الإيجار في بعض الحالات.

● إلغاء بدعة مضاعفة بدل إيجار المؤسسات التجارية عند إعطاء حق الإستثمار للغير بشكل مؤقت من قبل المستأجر المستثمر، لأن هذه البدعة تنقص من حق المستأجر صاحب الحق بالملكية التجارية بموجب المرسوم رقم 11٦٧/ الذي كرّس هذه الملكية التجارية وحماها.

● التذكير دائماً بما دفعه مستأجري الأماكن غير السكنية وخصوصاً أصحاب المؤسسات التجارية من خلوات باهظة سددت لحساب المالك في كثير من الأحيان وللمستأجر السابق في بعض الأحيان.

● إن مبدأ إستمرارية العقود المعقودة قبل ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٢ وحرية العقود المعقودة بعد هذا التاريخ في فصل هذه عن تلك، إطار قانونين مستقلين تماماً باتت من الثوابت القانونية المشروعة والمعترف بها ومن الجميع ولا رجوع عنها أبداً. فيجب ضمان حق المالك المستأجر المتعاقد قبل ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩٢ بشكل دائم وثابت ومستقر. كما يجب ضمان حق المالك المؤجر بعد ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٢ بصورة دائمة وحازمة وحاسمة.

وإن العقود المعقودة قبل ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٢ يجب أن تبقى دائماً في حماية القانون لأن وضعها دقيق جداً، وإن أي خلل له إنعكاساته على الوضع العام الإجتماعي والإقتصادي والتجاري والطبقي وعلى الإستقرار العام. فإستمرارية هذه العقود ضمن حدود بدلات إيجار ممكنة ومعقولة ومتناسبة مع معدل المداخيل المتدنية لغالبية الشعب اللبناني تشكل صمام أمان في مواجهة بوادر إنتفاضة إجتماعية مكبوتة باتت كالنار تحت الرماد.

رئيس تجمع صناعيي المتن الجنوبي لـ«الميزان»:

الصناعة اللبنانية إلى زوال!



■ اعتبر الصناعيون في لبنان القرارات المتخذة من قبل حكومة الحريري بخفض الإعفاءات عملاً سلبياً يشكل ضربة قاضية للصناعة اللبنانية لأنه من شأنه أن يرهقها بتكاليف إنتاجية غالية. وكانت جمعية الصناعيين قد رفضت مبدأ تخفيض نسب الرسوم الجمركية معلنة تمسكها بمبدأ إعفاء كافة المواد الأولية غير المنتجة محلياً والسلع الغذائية الأساسية من الرسوم الجمركية. كما رفضت الجمعية لائحة المواد الأولية الإنتقائية التي قرر مجلس الوزراء اعفاءها من تلك الرسوم.

وحول هذه «الإنتفاضة» الصناعية على الحكومة الحريرية، بعد الإنتفاضة العمالية، تحدثت «الميزان» إلى رئيس تجمع صناعيي المتن الجنوبي عماد كساب الذي قال: إننا نحاول منذ ثلاث سنوات، كجمعية صناعيين، التواصل مع الحكومة ودعمها. ولم نلق سوى الوعود بتشجيع الصناعيين ودعم الصناعة. كما كان يطلب من جمعية الصناعيين دراسات متلاحقة لمعرفة حجم الصناعة في لبنان وكيفية دعمها، ولم نتأخر يوماً في تقديمها. ومقابل هذه الدراسات كنا نتلقى وعوداً عديدة».

ويضيف كساب قائلاً: «من هنا، فوجئنا بالقرارات التي صدرت من الحكومة «ضربة» قاضية للصناعي. ونأخذ مثالاً على ذلك: الصناعي الذي أسس مصنعه منذ ٣٠ سنة على قاعدة الحماية بنسبة ٢٠ في المائة على السلع، لا يمكن أن ينتزع نصف حقه. فخلال الحرب كانت مرافقنا تعمل بشكلها الطبيعي ولم تكن لدينا مشكلة، على الرغم من اختراع «بدعة الدولار الجمركي». لكن بعد انتهاء هذه الحرب واستمرار الصناعة بمواجهة الصعوبات ومتابعة دعمها على قدر إمكانات الصناعيين المتواضعة، نراها اليوم تكافأ «بجائزة» حرمان ٥٠ في المائة من الحماية الجمركية على سلعنا، في الوقت الذي كنا نطالب بإلغاء الجمارك على المواد الأولية التي لا يتم تصنيعها في لبنان».

فتش عن السعودية

وحول فقدان السياسة التشجيعية للتصدير، يقول رئيس تجمع صناعيي المتن الجنوبي: «إننا نشكو من إنعدام دور الصناعي الفعال في البروتوكولات والإتفاقيات التي تحصل، فهو يستطيع ان يناقشها، كما أن جميع حدود البلدان المجاورة «أقفلت في وجهه». وحتى لو فتحت أبوابها فالحماية الضخمة جداً في تلك البلدان لا تتيح له فرصة المنافسة. نأخذ مثالاً على ذلك: السعودية التي إنتفضت صناعياً منذ عشرين سنة فقط، فارضة ٢٠ في المائة من الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها. فهل من المعقول فرض هذه النسبة على سلعنا التي تصدر إليها، وهي التي نطالبها دائماً بالمساعدة في الوقت الذي نستورد منها سلعاً معفاة من الجمارك. فكيف يمكننا ان نستمر وسط هذه التناقضات.

وحول الخطوات التصعيدية إذا لم تفلح جمعية الصناعيين بالوصول إلى نتيجة مرضية مع الحكومة، يقول السيد كساب: «إعتدنا على إتخاذ خطوات تصعيدية في لبنان، ونحن لا نحبذ هذه الفكرة، لكننا نؤمن بصناعتنا، وكانت لدينا حقوق مكتسبة إنتزعت منا. وفي الوقت نفسه نريد تنفيذ مطالبنا التي نسعى إلى تحقيقها. وفي حال لم نحصل على مرادنا فالصناعة اللبنانية إلى زوال، وهذه الكلمة خطرة لا سيما وان الإحصاءات تشير الى ان ١٥٠ الف عامل يعملون في الصناعة اللبنانية. فما مصير هؤلاء إن تدهورت الصناعة واقفلت أبوابها».

وعن الفرق بين السلعة المستوردة من الخارج والمنتجة في لبنان، يقول كساب: «إن السلعة التي تستورد من الخارج بواسطة الدولار لا يبقى فيها سوى ١٠ في المائة أو ٢٠ في المائة من قيمتها. في حين أن السلع التي تنتج محلياً، فاننا ندفع نسبة ٢٠ في المائة أو ٣٠ في المائة لتأمين موادها الأولية من الخارج، والقيمة المتبقية تثبت في لبنان لتوزع على عمالنا وعلى مصاريف الكهرباء والضمان والضرائب. إضافة إلى أنها تدفع الصناعي إلى تحقيق مشاريع أفضل وإلى استثمار أمواله مرات عديدة. وهذا ما يدفع العجلة الإقتصادية إلى الإنتاجية التي تعكس تلقائياً إنخفاضاً في الأسعار، عكس ما يثار انه عندما نحمي الصناعة ترتفع أسعارها مباشرة. فالمصنع الذي يملك تجهيزات معينة يقوم بمضاعفة إنتاجه بموجوداته الحاضرة. عندها الكلفة تنخفض حتماً، بينما في الوقت الذي ترتفع فيه كلفة إنتاجنا بشكل ضخم تعكس تدنياً في القدرة الشرائية لدى المستهلك. من هنا نتمنى ان تفرض الحكومة علينا مواصفات معينة للإستيراد والتصدير. ولا سيما واننا نستقبل سلعاً إغراقية من الخارج تُشكل ضربة قاسية للصناعة».

تجاهل أم سوء نية

حول التجاهل الرسمي للصناعة اللبنانية، يقول كساب: «لا أدري إن كان هناك من تجاهل أو سوء نية تجاه القطاع الصناعي المنتج، إذ يطلب دائماً من جمعية الصناعيين دراسات عديدة تعكس حجم الصناعة. ووزارة الصناعة قامت بمسح شامل ولمست عن كثب هذا الحجم الصناعي. ولا أدري لغاية اليوم لماذا لم تترسخ بعد القناعة اللازمة بأهمية صناعتنا؟ فليتفضلوا ويقولوا لنا إن كانوا يريدون صناعة أم لا؟».

وعن كيفية دعم القطاعات المنتجة وخصوصاً الصناعة، يقول كساب: «للأسف، لا توجد سياسة إقتصادية واضحة. فنحن دائماً نطالب إما بعرض ما لدى الحكومة من برامج وخطط صناعية وإما بالتدقيق ببرامجنا الخاصة أو بوضع برامج مشتركة. نريد سياسة إقتصادية واضحة نفتقر إليها، بعيدة عن الإرتجال الذي يغرق الصناعة في المستقبل المجهول. من هنا ندعو إلى التعاون سوياً».

وعن غاية التحرك الأخير لتجمع صناعيي المتن الجنوبي، يقول كساب: «الحقيقة، ان هذا التحرك لم يشمل فقط تجمع المتن الجنوبي، بل تعداه إلى جميع المجموعات الصناعية. فالتحرك الأول بدأ في المتن الشمالي وصولاً إلى المتن الجنوبي فطرابلس. واليوم يعمل هذا التحرك في المناطق جميعها لوضع الوزراء والنواب المعنيين في أجواء الصورة الحقيقية بغية لمس مدى معاناة الصناعيين ومدى حجم الصناعة اللبنانية».

وحول جهود مجلس القطاعات ومجلس التجمعات الصناعية يقول: «حصلت إجتماعات عديدة للتنسيق في هذه المجالس كي تبصر النور الفعلي. فمن مدة قصيرة حصل هذا الأمر في مجلس تنمية الصادرات من خلال تعيين مقررين ولجان تهتم بالإتفاقيات والبروتوكولات التجارية، ولجان أخرى تولي إهتمامها لتنسيق المعارض الصناعية في لبنان، وخصوصاً المعارض اللبنانية الخارجية التي تشوه إسم الصناعة اللبنانية والتي تفتقد إلى وصاية الحكومة وإلى التراخيص التي تخولها إقامة مثل هكذا معارض. وأما على صعيد مجلس المناطق ومجلس القطاعات فقد حصلت إجتماعات عديدة مشتركة، إضافة الى لقاءات ضمت جمعية الصناعيين ورؤساء التجمعات.

بيروت ـ محمد عطوي

على الرغم من الحظر والقطيعة

الصادرات الأميركية نصف مليار دولار حتى نهاية السنة

■ على الرغم من الحظر المضروب على لبنان واصلت الصادرات الأميركية خلال هذ السنة نموها. وتشير الأرقام الأميركية الى ان قيمة الصادرات إلى لبنان زادت من ١٦٥ مليون دولار سنة ١٩٩١ إلى ٣١١ مليون دولار سنة ١٩٩٢، ثم إلى ٣٧٦,٥ مليون دولار سنة ١٩٩٣ . ووصلت إلى ٤٤٣ مليون دولار السنة الماضية.

وربما ارتفعت السنة الجارية، إذ ان احدث ما نُشر من أرقام يشير إلى ان الصادرات حتى آيار/مايو ١٩٩٥ ازدادت ٥٠ في المائة على ما كانت عليه في الأشهر الخمسة الأولى من سنة ١٩٩٤ .

وتأتي السجائر في مقدم الصادرات الأميركية إلى لبنان حتى الآن، إذ تجاوزت قيمتها ثلث قيمة الصادرات الأميركية كلها السنة الماضية.

وشملت الصادرات الأميركية الأخرى إلى لبنان القمح والذرة والصويا والسيارات والشاحنات وسلعاً أخرى مهمة.

وعلى الرغم من النمو الملحوظ في الصادرات يعرب المسؤولون الأميركيون عن امكان زيادتها لا سيما ان لبنان ينوي انفاق نحو ١٧ مليار دولار في السنوات المقبلة من اجل اعادة بناء اقتصاده.

وتشير الإحصاءات الأميركية إلى ان الصادرات الأميركية شكلت ٩ في المائة من المستوردات اللبنانية التي وصلت قيمتها الى ستة مليارات دولار السنة الماضية، مما جعلها في المرتبة الثالثة بعد الصادرات الإيطالية التي شكلت ١٣,٣ في المائة من المستوردات اللبنانية وبعد الصادرات الألمانية (١٠ في المائة).

وحصلت كل من فرنسا وسوريا على حصتين اصغر من الحصص الثلاث الأولى من السوق اللبنانية.

لكن زيادة الحصة الأميركية من السوق اللبنانية يتطلب من الشركات الأميركية التغلب على مختلف العقبات التي تقف حائلا دون إنشاء علاقات تجارية منتظمة بين لبنان والولايات المتحدة. وبعض هذه العقبات معروف جداً كمنع حاملي جوازات السفر الأميركية من السفر إلى لبنان او عبره ومنع بيع بطاقات السفر الجوي إلى الراغبين في السفر الى هذا البلد.

وبين العقبات الأخرى قرار السلطات الأميركية منع شحن البضائع مباشرة إلى لبنان جواً او بحراً، بوساطة وسائل النقل غير الأميركية إو بوساطتها. كما ان «هيئة الضمان الخاصة للمشحونات إلى خارج الولايات المتحدة» هي الوكالة التابعة للحكومة الأميركية التي تضمن المصدرين ضد المخاطر السياسية، لا تزال تمانع في تقديم الضمانات الى المتعاملين تجارياً مع لبنان.

واللافت للنظر أن الحظر الخاص بالسفر لا يؤثر عملياً في الصادرات الأميركية، إذ أن الأمر لا يتطلب إلا تحديد مشترٍ وترتيب مسألتي الشحن ورسائل الإعتماد. لكن الحظر يؤثر في المشاريع الكبيرة التي تتناول البنى التحتية التي تتطلب إدارة لعمليات الإنشاء والخدمات الهندسية وخدمات ما بعد البيع. وفي حالات من هذا النوع تشجع الشركات الأميركية على استخدام غير الأميركيين او الأميركيين المزدوجي الجنسية أو حاملي جوازي سفر.

كما بوسع الشركات الأميركية، المشاركة في شركات مختلطة، او التي لها شركات تابعة لها خارج الولايات المتحدة، ولا سيما في أوروبا ودول الشرق الأوسط غير لبنان، ان تتفادى هذه العقبات.

وكان أحد المسؤولين الأميركيين في السفارة الأميركية في بيروت قال: «يجب أن نركّز على تبديد رأي سائد بين رجال الأعمال الأميركيين مفاده انهم لا يستطيعون التعامل تجاريا مع لبنان، فالولايات المتحدة لم تفرض قط حظراً على التعامل مع لبنان او قيوداً على هذا التعامل»، على الرغم من الظروف التي حفزت الحكومة الأميركية على فرض قيود على استخدام جواز السفر الأميركي وعلى مواصلة تحذير الرعايا الأميركيين من السفر الى لبنان».

وقال المسؤول الأميركي مضيفاً: «نجد أنفسنا احيانا مضطرين الى تقديم مشورة مفصّلة جداً إلى عدد من الشركات وإعلامها بتفاصيل ما يجب القيام به»، وأوصى بأن بوسع السلطات المعنية ان تبذل مزيدا من الجهود في سبيل تغيير مناخ الإعتقادات الخاطئة السائدة بخصوص لبنان والتعامل معه.

بيد ان المشكلة لا تنحصر في أمر التعامل التجاري مع لبنان. ففيما تزداد اهمية التجارة الدولية بالنسبة الى مبيعات عد كبير إضافي من الشركات الأميركية، يبطيء عدد كبير من هذه الشركات، التي دخلت لتوها إلى مسرح التبادل التجاري الدولي، في التكيف مع متطلبات الفرص التجارية الجديدة المتاحة بغض النظر عن مكان وجودها. لكن الحذر و«عدم التمرس والخبرة» يتفاقمان عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع دول كلبنان تعاني مشكلة وجود صورة عامة في اذهان الأميركيين عنها، بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه هذه الصورة غير الإيجابية.

وكانت الحكومتان اللبنانية والأميركية دخلتا منذ فترة في حوار يتناول إنهاء القيود القانونية التي فرضتها الحكومة الأميركية على السفر إلى لبنان، كما يذكر أن الحكومة الأميركية، تعيد النظر في هذه القيود مرتين سنوياً.

وجددت الحكومة الأميركية هذه القيود في شباط/ فبراير الماضي. وبقيت القيود سارية عندما اعيد النظر فيها الشهر الماضي. لكن ظهرت مؤشرات في تموز/يوليو الماضي إلى ان القرار الذي يتناول حظر بيع بطاقات السفر الجوي إلى لبنان سيلغى بالنسبة الى الرعايا غير الأميركيين في آب/ أغسطس الماضي. وينتظر ان يعود عدد من الشركات الأميركية في لبنان فيما تعود الأمور فيه إلى ماكانت عليه قبل الإحتراب الداخلي.

ويقال ان مؤسستي «جي بي موررغن» و«سيتي بنك» تدرسان فتح فرع او مكتب تمثيلي لهما في بيروت. لكن المسؤولين الأميركيين يعتقدون ان على الحكومة اللبنانية ان تبذل مزيداً من الجهود لتحسين البنى التحتية اللبنانية، لا سيما الإتصالات والطاقة الكهربائية والنقل وتوزيع الماء، قبل ان تعود بيروت جذابة كما كانت.

وقال المسؤول الأميركي: «من غير المنتظر ان تدخل الشركات الى السوق اللبنانية من دون وجود هذه الخدمات الأساسية». كما ان دوائر رجال الأعمال الأميركيين تعتقد ان بوسع الشركات الأميركية ان تحصل على مزيد من العقود لولا التمييز الذي تمارسه الحكومة اللبنانية في مشترياتها وفي العقود التي ترسيها على العارضين.

وقال المسؤول الأميركي: «تعرض الشركات الأميركية تنفيذ العقود لكن الخيار لا يقع عليها على الرغم من اننا نعرف ان العروض الأميركية تنافسية جداً».

ومم يهتم به ايضاً المسؤولون الأميركيون الطرق الآيلة إلى اغتنام الفرص التي ربما اتيحت خارج المشاريع اللامعة في بيروت. وربما ركّزت هذه المشاريع على المدن اللبنانية الثانوية كمدينة طرابلس والميناء فيها التي تضم مركزاً للمعارض والمؤتمرات الدولية، او على القطاع الزراعي اللبناني.

وتشير الإحصاءات الأميركية التجارية الى ان قيم الصادرات اللبنانية السنوية إلى الولايات المتحدة بقيت على حالها منذ ١٩٩١، اي نحو ٢٧ مليون دولار، والى ان الحلي الذهبية والبلاتينية كانت على رأس هذه الصادرات واكبرها قيمة، إذ شكلت قيمتها نحو ربع القيمة الإجمالية. كما صدر لبنان منتوجات التبغ وحلي أخرى وأثاث وملابس ومواد غذائية إلى الولايات المتحدة.

سلة الاخبار

مولوها.. مولوني!

● ما زالت أزمة شركة طيران الشرق الأوسط «ميدل ايست» عالقة في الخلاف بين الرؤساء الثلاثة «الترويكا» الياس الهراوي، رئيس الجمهورية، ونبيه بري رئيس مجلس النواب، ورفيق الحريري رئيس الحكومة. ومع ان ظاهر الخلاف كما هو متداول دائر حول أسماء الأشخاص، وخاصة بالنسبة الى مشكلة الخلاف على تعيين خطار حدثي مديراً عاماً للشركة (يشغل حالياً منصب مدير العلاقات العامة)، فقد أشارت مصادر في مؤسسة «انترا» الى ان الخلاف يمتد إلى أعمق من ذلك، إذ يدور حول مسألة التمويل المقترحة لتجديد أسطول الشركة. وفي هذا القول إشارة الى منافع مالية محتملة لجهات معينة باعتماد هذا التمويل بدلا من ذاك!

لبنان الدولار

● قدرت العملة الأميركية المتداولة بين اللبنانيين بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار. وهذا المبلغ يشمل الأوراق النقدية من الدولار (البنكنوت)، ولا يشمل الودائع المصرفية. وكانت الحكومة الأميركية قد قدرت أخيراً أن حجم الدولارات النقدية المتداولة خارج الولايات المتحدة يشكل ٦٠ في المائة من الدولارات المطبوعة للتداول. وأشارت دراسة حول الموضوع إلى أن أوراق العملة الأميركية مرغوبة في الخارج أكثر ما يكون لدى المهربين وتجار المخدرات. عاش الدولار وبقي نخراً لهؤلاء التجار!

زيارات سياحية

● بعثات اقتصادية أجنبية مكثفة زارت وتزور لبنان في عهد حكومة الحريري باسم البحث عن الفرص التجارية والإستثمارية بعدما تناهى الى الأسماع حجم المشاريع الإعمارية القائمة والقادمة. لكن مسؤولاً لبنانياً رفيعاً يقول إن هذه الزيارات كانت كلها من قبيل «السياحة المجانية» ولم يسفر اي منها عن اي شيء ملموس بالنسبة إلى الإستثمار في لبنان.

صرف صامت

● تجري عمليات صرف واسعة في عدد من القطاعات الصناعية والسياحية من دون الإعلان عنها. كذلك تتحدث مصادر في قطاع النفط عن «تجاوزات» ترافق مناقصات استيراد الوقود.

مشاريع مشتركة

● يحضّر تجمع رجال الأعمال اللبناني - السوري لإطلاق جملة من المشايع المشتركة في لبنان وسوريا على غرار شركة «الهولدينغ» التي بوشر التحضير لإطلاقها.

مزامير «عودة»

● في أخر تقرير له عن الأوضاع الإقتصادية في لبنان دعا «بنك عودة» الحكومة اللبنانية إلى «تقليص العجز في الموازنة وتنقية المالية العامة» معتبرا ان هذين شرطان أساسيان لتخفيض نسبة الفوائد وتشجيع التوظيف والإستهلاك وتشجيع النمو وخلق فرص عمل جديدة.

على من تقرأ مزاميرك يا عودة.

والمعروف ان رئيس الحكومة رفيق الحريري هو من كبار المساهمين في بنك عودة!

خسارة باريسية

● ذكر في بيروت ان الفرع الباريسي لأحد البنوك اللبنانية الكبيرة قد مني بخسائر كبيرة في عملياته في أسواق المال زعم انها بحدود ١٢٠ مليون فرنك فرنسي (٢٢ مليون دولار). وذكر أيضاً أن مدير الفرع المذكور استدعي إلى بيروت للتحقيق معه... والله أعلم.

الركود العقاري

● قدرت مصادر عقارية حجم الإستثمارات في القطاع العقاري في لبنان خلال السنوات الخمس الماضيات ١٩٩١ - ١٩٩٥ بمبلغ ٦ مليارات دولار معظمها في بيروت والجبل.

وقالت تلك المصادر إن القطاع العقاري يعاني الآن من ركود ملحوظ وان سبب عدم تحول هذا الركود إلى أزمة صارخة ان غالبية المستثمرين في العقارات دفعوا استثماراتهم نقداً وهم غير مدينين للمصارف. وهذا يفسر سبب بقاء الأسعار مرتفعة حتى الآن.

لحظت إنشاء «غرفة عمليات لمراقبة الأسعار»

روزنامة فاخوري تحمي الزرع والمزارعين

■ اعلن شوقي فاخوري وزير الزراعة، الروزنامة الزراعية «المتشددة» التي سيبدأ تطبيقها. واعتبرها «خطوة اولى على طريق النهضة الزراعية».

ومن المتوقع ان تصبح الروزنامة من ضمن سياسة الحكومة.

وقال فاخوري «ان القطاع الزراعي هو من روافد الإقتصاد الوطني الأساسية، وان الإحصاءات والمعطيات الواقعية المتوافرة لدينا ولدى كل المهتمين بالشأن الإقتصادي تثبت ان شريحة كبيرة من الشعب اللبناني تبلغ نسبتها ٤٠ في المائة تعيش من الزراعة او بسببها. وان انتاجنا الزراعي يكاد يقارب حدود تغطية حاجاتنا الإستهلاكية الى درجة اننا اذا اعتمدنا بعض التشجيع والدعم والترشيد لزراعات معينة، قد نبلغ حدود الإكتفاء الذاتي الكامل».

ورأى فاخوري انه «مدعو في الحاح الى رفع كوابيس التهميش عن قطاع الزراعة ومواجهة المعاناة التي يشكو منها المزارع وارتأيت توفير الحماية المطلقة للمزارع اللبناني عن طريق وضع روزنامة زراعية متشددة تراعي مصلحة المزارع والإنتاج الوطني بالأفضلية على كل اعتبار اخر من اي نوع كان».

وقال «.. كل ما تحتاج إليه هذه الحماية هو الإرادة والقرار والتنفيذ. فالإرادة متوافرة لأن هدفي الوحيد كان وسيبقى النهوض بالقطاع الزراعي... اما القرار فقد اتخذته من دون اي تردد ومن دون اي حذر حيال اي ضغوط او عوائق. يبقى التنفيذ وستظهر الايام لكم وللراي العام انه سيكون حازماً وشديداً إلى اقصى الحدود بحيث ألغيت الاجازات الإستثنائية من الوجود وألغيت الفوضى في اعطاء مثل هذه الأجازات واصبحت الروزنامة الجديدة بمثابة دستور زراعي يخضع له كل ما يتعلق بالإنتاج الزراعي الوطني وبحماية هذا الإنتاج وتعزيزه ودعم صاحبه».

وأكد وزير الزراعة «أن الروزنامة استدركت مخاطر اي رفع جائر في الأسعار وبالتالي استغلال المستهلك، فعمدنا إلى التحفظ على هذا الواقع الإحتمالي، اذ لحظت الروزنامة تأليف لجنة دائمة تجتمع كغرفة عمليات دورياً لمراقبة أسعار السلع الزراعية بحيث سنتخذ على الفور التدابير المناسبة (ومنها اعادة فتح باب الإستيراد جزئياً) حيال كل ارتفاع غير مبرر في الأسعار يضر بمصالح المستهلك، وسنسعى إلى التنسيق الكامل مع وزارة الإقتصاد في هذا المجال توصلاً إلى توفير آلية عمل مشتركة لحماية المستهلك ومواجهة اي محاولة للإحتكار او للإستغلال».

واعلن فاخوري القرار الذي ينظم الروزنامة الزراعية للمنتوجات النباتية الأصل، وقضى بمادته الأولى بمنع استيراد المنتوجات الزراعية وهي الحمضيات والتفاح على اختلاف انواعهما، والخرما والسفرجل والجنارك والكرز والخوخ واللوز الأخضر والفرك والفريز الطازج والخضر الورقية والزيتون.

وقضى في مادته الثانية باخضاع استيراد المنتوجات الزراعية وهي حب الصنوبر والبطاطا للزرع والبصل للزرع وفيالج دود الحرير والثمار الإستوائية إلى اجازة مسبقة يعطيها وزير الزراعة او اي شخص يكلفه بناء على دراسة مديرية الدراسات والتنسيق ومطالعة مديرية الثروة الزراعية طيلة السنة.

وقضى القرار في مادته الثالثة بالسماح باستيراد المنتوجات الزراعية الآتية من دون اجازة مسبقة وفي الأوقات المبينة وهي:

البطاطا للأكل (والبطاطا المقطعة المجلدة) من ١ شباط/ فبراير حتى ١٥ نيسان/ ابريل، والبصل للأكل من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/ ابريل، والثوم على اختلاف اشكاله من ١ كانون الثاني/ ينايرالى ٣٠ نيسان/ ابريل والخيار والقثاء (المقتي) من ١٥ كانون الأول/ ديسمبر الى نهاية اذار / مارس والبندورة من ١ كانون الثاني/ يناير الى ١٥ آذار/ مارس والكوسى من ١ كانون الأول/ يناير إلى نهاية نيسان/ إبريل والباذنجان من ١ كانون الأول/ ديسمبر الى نهاية نيسان واللوبياء الخضراء من ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر الى ٣٠ نيسان/ ابريل والملفوف والقنبيط من ١ شباط/ فبراير إلى نهاية اذار/ مارس والبامية الخضراء من ١ كانون الثاني/ يناير الى نهاية حزيران/ يونيو والبطيخ الأحمر من ١ تشرين الأول/ اكتوبر الى ١٥ ايار/ مايو والبطيخ الأصفر من ١ تشرين الاول/ اكتوبر إلى ١٥ حزيران، والفليفلة من ١ كانون الأول/ ديسمبر الى نهاية ايار/مايو والفول الأخضر والبازيلا الخضراء من ١ تشرين الأول/ اكتوبر الى نهاية اذار/ مارس.

اما الفاكهة فقد حددتها كالآتي: الاجاص من ١ كانون الثاني/ يناير إلى نهاية نيسان/ ابريل، والدراقن من ١ كانون الأول/ ديسمبر الى نهاية نيسان/ ابريل والعنب من ١ نيسان/ ابريل الى نهاية حزيران/ يونيو، والمشمش من ١ تشرين الأول/ اكتوبر الى نهاية نيسان/ ابريل والموز من ١ حزيران/ يونيو الى ١٥ آب/ اغسطس والرمان من ١ كانون الثاني/ يناير الى نهاية حزيران/ يونيو، والفستق الحلبي الأخضر من ١ كانون الأول/ ديسمبر الى ٣٠ ايلول/ سبتمبر

الأردن

في خطة تصحيحية شاملة لقوانين الإستثمار

عمان تغري المستثمرين الأجانب بإلغاء الضرائب والقضاء على البيروقراطية

■ لم يكن اعلان وزير المال الأردني، باسل جردانة عن جملة من القوانين لتعزيز قدرة المملكة الأردنية الهاشمية على اجتذاب الإستثمارات الأجنبية مفاجئاً. فقد توقع الخبراء الإقتصاديون الغربيون هذه الخطوة منذ التفاهم الأردني ـ الإسرائيلي والصلح الذي شرع الأبواب امام عمان.

والتشريعات الإقتصادية الجديدة، كما قال باسل جردانة، هدفها تحسين المناخ الإستثماري وجعله اكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب وجعل الأردن قادراً على المنافسة مع الدول في المنطقة وعلى أطرافها مثل تركيا وقبرص ومالطا.

ووفق التشريعات الجديدة سيتم منح المستثمرين الأجانب تخفيضات ذات شأن في الضريبة على الشركات الى جانب توفير حوافز وتقليص الروتين والإجراءات البيروقراطية في اطار حزمة من التشريعات الإقتصادية والإستثمارية وتوفير تخفيضات ضريبة وحوافز في القوانين الجديدة سيعوض صغر السوق الأردنية نسبياً ليجعل المملكة جذابة، كما قال باسل جرادنة «اكثر من الكثير من الدول في المنطقة لجذب المزيد من الإستثمار الأجنبي».

وأضاف ان حزمة التشريعات الجديدة تضع نظاماً يلغي نظام الضريبة المرتفعة الحالي ويخفض بشكل كبير الهيكل الضريبي العام مع الغاء الإعفاءات الضريبية التي تصل الآن إلى خمس سنوات للمشاريع الإقتصادية في القطاعات ذات الأولوية.

وتشمل حزمة التشريعات الإقتصادية الجديدة سن قانون جديد لضريبة الدخل ولتشجيع الإستثمار وقانون آخر لضريبة المبيعات. وتجيء هذه التشريعات المقترحة ضمن خطة اصلاح اقتصادية شاملة يسير عليها الأردن لتحرير اقتصاده وتعزيز قدرة القطاع الخاص على المنافسة في مرحلة السلام العربي - الإسرائيلي ومواجهة انعكاسات تحرير قيود التجارة العالمية.

وعلى الرغم من الغاء الإعفاءات الضريبية المؤقتة فسوف تكون هناك اعفاءات محددة لتشجيع الإستثمار في المناطق الأقل تطورا في البلاد بعيداً عن المناطق الصناعية في العاصمة عمان ومدينة الزرقاء القريبة منها.

ضريبة الشركات ستنخفض من ٤٠ في المائة إلى ١٥ في المائة للمشاريع التي تحظى بأولوية في التنمية الإقتصادية للبلاد ومنها التعدين والصناعة والفنادق والمستشفيات، في حين ستنخفض الضريبة إلى ٢٥ في المائة بالنسبة الى قطاعات وانشطة اقتصادية أخرى.

اما الضريبة على البنوك والشركات المالية وشركات التأمين فستنخفض الى ٣٠ في المائة من ٥٠ في المائة حالياً.

وقال وزير المالية الأردني، إن الفكرة من وراء التشريعات الضريبية الجديدة هي اعطاء دعم اكبر للإدخار والإستثمار التنموي ومحاولة التقليل بقدر الإمكان، من الإنفاق الإستهلاكي غير المنتج.

وكان الأردن شهد ارتفاعاً ملحوظاً السنة الماضية في نسبة الإدخار التي يتوقع ان تتضاعف ثلاث مرات إلى ٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة الحالية. مقارنة بنسبة ١,٥ في المائة في سنة ١٩٩١ .

ويتوقع ان يصل النمو الإقتصادي في هذه السنة إلى ٦,٣ في المائة مع تحسن متواصل في اداء الإقتصاد الأردني من جراء اصلاحات هيكلية في نظمه الإقتصادية يجريها بمشورة «صندوق النقد الدولي».

وقال باسل جردانة، «إن من بين أهم مكونات التشريعات الإقتصادية الجديدة خطوات «اكثر شفافية» وتم تخفيض الإجراءات المعقدة والبيروقراطية لتمكين المستثمرين من عمل كل ما يحتاجون بطرق اكثر يسراً وسهولة».

ويشكو المستثمرون حالياً من الروتين وتعقيدات الحصول على موافقات من جهات مختلفة.

وقال جردانة إنه سيتم تشكيل هيئة لتشجيع الإستثمار يكون دورها تحفيزياً أكثر منه إشرافياً الذي اصبح الآن يدخل ضمناً في القوانين.

وقال جردانة: «والقوانين الجديدة تتضمن عنصراً أساسياً يحفز الإستثمار الأجنبي وهو المساواة التي يمنحها له مع المستثمر المحلي والضمانات التي يضعها لجذب إستثماراته من خلال اللجوء إلى التحكيم الدولي وعدم تعرض مشاريعه للإستملاك من دون تعويض».

وفي التشريعات الجديدة فان المستثمر الأجنبي، سيتلقى ضمانات اكبر إلى جانب مناخ سيكون اكثر جاذبية وتشريعات متطورة في «الإلتزام بسياسات استقرار نقدي ومالي».

التشريعات الحالية تميز بين المستثمر الأردني والعربي وغير العربي وتضع حداً أقصى لا يتجاوز ٤٩ في المائة على ملكية المستثمر الأجنبي في الشركات المساهمة العامة باستثناء المشاريع الصناعية التي يمكنهم فيها تملكها بالكامل.

وكان جردانة ذكر ان نظماً تفصيلية سيقررها مجلس الوزراء قبل بدء قمة اقتصادية اقليمية في عمان في تشرين الأول/ اكتوبر المقبل وتضع سقوفاً للملكية الأجنبية في المشاريع الإستثمارية من شأنها «ان توسع نطاق المشاركة الأجنبية في مقدار اكبر بكثير مما سمحنا به».

لكنه اكد ان مسألة الإستثمار في الأراضي من قبل الأجانب ينظمه قانون المقاطعة الإقتصادية الجديد الذي اقره البرلمان في الآونة الأخيرة بدلا من قانون مقاطعة اسرائيل السابق وليس حزمة التشريعات الإقتصادية الحالية.

وقال جردانة إن تأثير التخفيضات الضريبية على خزينة الدولة سيعوض بزيادة الإيرادات الحكومية من انشطة أخرى على راسها ضريبة المبيعات.

وأضاف: «لذلك نظرنا الى ضريبة المبيعات ورفعنا ضريبة المبيعات العامة من ٧ إلى ١٠ في المائة لتعويض الدخل الحكومي من التخفيضات الضريبية بحيث يكون ككل حياديا من حيث تاثيره على إيرادات الحكومة».

● قال بنك الإسكان الأردني، إنه يعتزم مضاعفة رأسماله الى ٢٥ مليون دينار (٣٦ مليون دولار) بنهاية ١٩٩٥ للمساعدة في تمويل مشروعات مستقبلية في ظل السلام مع إسرائيل.

وسيؤدي ايضا قرار مضاعفة رأس المال ضمنياً إلى الوفاء بقرار البنك المركزي الذي ينص بالزام البنوك التجارية برفع رأسمالها الى عشرين مليون دينار (٢٩ مليون دولار) بحلول عام ١٩٩٧ لتدعيم مراكزها.

وقال الدويقي ان البنك سيرفع رأسماله على مرحلتين: وبموجب المرحلة الأولى التي اقرها مجلس الوزراء تتم زيادة رأس المال من خلال اصدار يرفع رأس المال المدفوع الى ١٨ مليون دينار (٢٦ مليون دولار) من ١٢ مليون دينار (١٧ مليون دولار).

وستتم تغطية الزيادة من احتياطيات تطوعية تبلغ ٣١,٩ مليون دينار (٤٦ مليون دولار) مع منح سهم مجاني لحملة الأسهم الحاليين البالغ عددهم ٣٠٨٥ مساهماً.

ووسع البنك الذي يمتلك ١٠٧ فروع في انحاء الأردن ويعتبر المانح الرئيسي للإئتمان العقاري الخاص انشطته السنة الماضية لتشمل الأعمال المصرفية التجارية. وقال مسؤولو البنك انه يتوقع ان يحقق البنك ربحاً قياسياً في النصف الأول من العام من دخل يقدر بمبلغ ١٥ مليون دينار (٢١ مليون دولار) نتج عن بيع حصص ضخمة في ثلاث أسهم ممتازة في بورصة عمان للأسهم أوائل السنة الحالية.

وقالوا ايضا ان اصول البنك ارتفعت لتتجاوز في ٣٠ حزيران/ يونيو ١,٥ مليار دولار. ويتوقع ارتفاع حقوق حملة الأسهم لتتجاوز ٦٥ مليون دينار (٩٣ مليون دولار) في ١٩٩٥ .

ويحتل البنك المرتبة الثانية بعد «البنك العربي» بين بنوك البلاد البالغ عددها ٢١ بنكاً من حيث حجم الأصول وحقوق الملية.

ويمتلك حملة أسهم غير أردنيينؤ حوالي ٥٠ في المائة من البنك منها ٢٥ في المائة مملوكة لحكومة الكويت بينما تمتلك حكومات كل من إيران وقطر وعمان حصة ثمانية في المائة لكل منها.

الاردن/ غزة-اريحا

لأنها تعاني نقصاً في الخبرات والكفاءات العلمية

الأردن يعير السلطة الفلسطينية خبيرين لإعداد الموازنات العامة

■ وافقت الحكومة الأردنية عليالسماح للخبيرين الماليين محمد شريم وغشان ابو طبنجة، بالتوجه إلى غزة ـ اريحا للعمل لمدة سنة قابلة للتجديد على مساعدة المسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية لإعداد الموازنات والمالية العامة.

وبذلك يكون شريم وابو طبنجة أول خبيرين أردنيين تستعين بهما السلطة الوطنية الفلسطينية.

وكان عدد من المسؤولين الفلسطينيين اثار مسألة الإستفادة من الخبرات الأردنية في رسم السياسات الإقتصادية خصوصاً في القضايا الفنية التي تحتاج الى خبرات عملية لم تتوافر بعد في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني.

وقال الدكتور سمير عبد الله، رئيس قسم السياسات الإقتصادية في المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، ان السلطة الوطنية الفلسطينية تعاني من نقص في الخبرات والكفاءات العملية، على الرغم من الكفاءات الفلسطينية المتواجدة في الخارج.

وأضاف ان عشرين عاما من الإحتلال لم يتول الخبراء والإداريون الفلسطينيون خلالها فرصة إدارة مؤسساتهم ورسم سياساتها احدثت نقصاً واضحاً في الخبرات العملية، وفي المقابل اصبح لدى السلطة الوطنية خبرات ذات طبيعة نظرية وأكاديمية من أساتذة جامعات وخبراء من مراكز البحوث ومن دارسين وباحثين يمكن الإستفادة من خبرتهم لكن على المستوى النظري والبحثي فقط من دون التطبيق.

وفي الأشهر الماضية زار الأردن عدد من المسؤولين الفلسطينيين وبحثوا مع نظائرهم الأردنيين في امكانات الإستفادة من الخبرات والخبراء الأردنيين في عدد من المجالات وعلى رأسها المجالات النقدية والمالية.

ففي شهر حزيران/ يونيو الماضي بحث وفد فلسطيني مع محمد سعيد النابلسي محافظ البنك المركزي الأردني في إمكان الإستفادة من الخبرات الأردنية في المجالات النقدية والمصرفية التي تقوم بها سلطة النقد الفلسطينية.

وتم خلال اللقاء الذي ترأس فيه الجانب الفلسطيني الدكتور فؤاد بسيسو، محافظ سلطة النقد الفلسطينية، البحث في طرق التعاون بين الطرفين خصوصا ما يتعلق بالخطوات العملية مثل تسديد الإلتزامات المالية الخاصة بهذه الخطوة، إضافة الى البحث في امكان استفادة السلطة الوطنية الفلسطينية من التجربة الأردنية في إصدار العملة.

وأشاد فؤاد بسيسو في حينه بدور البنك المركزي الأردني في اصدار العملة ومراقبتها والمحافظة على إستقرار الدينار الأردني ووضع سياسة نقدية ناجحة.

كما تم البحث في هذه القضايا خلال زيارة قام بها في وقت سابق من السنة الجارية الدكتور عاطف علاونة الذي يشغل منصب وكيل وزارة المال الفلسطينية، إلى الأردن التقى خلالها باسل جردانة، وزير المال الأردني ومحمد سعيد النابلسي.

اسـرائيـل

بعدما كانت ترى منطقة الشرق الأوسط من ماسورة بندقية

تل أبيب من الهيمنة العسكرية إلى استراتيجية السيطرة الإقتصادية!

■ خلّف انهيار الإتحاد السوفياتي وانقسام العرب على بعضهم بعد حرب الخليج سنة ١٩٩٠ واتفاق اوسلو سنة ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، فراغاً في المنطقة. ومع تآكل التحالفات التقليدية وعدم نشوء واستقرار تحالفات جديدة قابلة للبقاء، تحاول الدولة العبرية استغلال الفرصة لتصبح لاعباً اقليميا رئيسياً في مجال الإقتصاد.

يقول افرايم اينبار، مدير مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة «بار ايلان» في تل ابيب: «كنا في السابق نرى القوة من خلال ماسورة البندقية... اما الآن فنريد القوة الإقتصادية لأننا نرى انها الأهم من الناحية الإستراتيجية».

ولهذا الغرض ينشط رجال الأعمال الإسرائيليون والوكالات الحكومية المتخصصة في القيام برحلات كثيرة الى الدول العربية.

فقد قام أفريم سنيه، وزير الصحة الإسرائيلي بادارة حملة ترويج لمجمع طبي سيقام قرب الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة ويعمل فيه أطباء إسرائيليون وفلسطينيون.

كما عرض خبراء اسرائيليون بالري مؤخرا على دول خليجية تقديم الإستشارات لها في مجال الزراعة.

ويشرف حالياً خبراء زراعيون من إسرائيل على مزارع أنموذجية في مصر والمغرب تستعمل تقنيات للري من صنع إسرائيلي.

وفي السنة الماضية شارك مهنيون من مصر والأردن والمغرب وتونس وفلسطين في دورات فنية عقدت بإسرائيل تحت إشراف مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية الذي كان نشاطه يتركز بالماضي على الدول الأفريقية والأميركية اللاتينية.

وهذا النشاط لفت نظر شركات اميركية الى اسرائيل باعتبارها مركزاً إقليمياً لنشاطاتها في الدول العربية. وحالياً تستعد «شركة تايمكس» لافتتاح مكتب في القدس لتطوير الساعات الدقيقة بالتعاون مع مؤسسات إسرائيلية متخصصة. وستقوم بافتتاح مكتب إقليمي للتسويق في إمارة دبي.

وتنظر دول عربية في مقدمها مصر بعين الريبة الى محاولات إسرائيل للتغلغل الإقتصادي في المنطقة، وترى انها تستهدف السيطرة عليها، لكن اسرائيل تنكر ان لديهامخططاً من هذا النوع.

وحول ذلك يقول دان غيلرمان، رئيس «اتحاد غرف التجارة والصناعة في إسرائيل: «نحن كمن يمشي على حبل مشدود. فمن جهة ترغب في ان نكون لاعباً إقليمياً رئيسياً في التجارة والأعمال بالشرق الأوسط، ومن ناحية ثانية لا نريد تبرير المخاوف القائلة بأن إسرائيل تسعى للسيطرة الإقتصادية على المنطقة». ويقول اينبار ان التغيير في التفكير الإستراتيجي لإسرائيل ينعكس في تقرير صادر عن مكتب رئيس الوزراء اسحق رابين ويحمل تاريخ ١٩٩٤ .

فقد جاء في التقرير المذكور ما نصه: «ان الخطوات في اتجاه الصلح والتقارب بين إسرائيل والدول العربية يخلق عملية تتحول فيها المسائل الإقتصادية الى القوة المحركة التي ستعيد تشكيل العلاقات بالمنطقة بدلاً من المصالح القومية التي كانت القوة المحركة المهيمنة في الماضي».

وبعد ان قوبل بالرفض اقتراح وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز بحل الجامعة العربية واستبدالها بجامعة شرق أوسطية، بدأ يدعو إلى قيام منظمات اقتصادية اقليمية تكون اسرائيل مشاركة فيها.

ومؤخراً التقى بيريز في العاصمة النمساوية فيينا بسفراء كل من مصر وتونس والمغرب والجزائر حيث بحث معهم امكانية انشاء تجمع شبيه بالمؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون.

ومؤخراً أيضاً انشأت كل من إسرائيل وقبرص وتركيا والأردن ومصر والسلطة الوطنية الفلسطينية تجمعاً يحمل اسم «اتحاد شرق المتوسط» مهمته الترويج لمشروعات سياحية مشتركة بما في ذلك تطوير مناطق سياحية في سيناء وعلى شواطيء البحر الأحمر.

غير ان الخبراء يعتقدون ان نجاح مساعي اسرائيل للتحول إلى قوة اقتصادية مؤثرة في المنطقة يعتمد على حصيلة العملية السلمية الجارية وازالة العقبات النفسانية التي تحول دون قيام علاقات اقتصادية طبيعية بين الدولة العبرية وجيرانها العرب.

وإضافة الى ذلك فان تركيز اسرائيل على الصناعات عالية التقنية يشكل عقبة أخرى. ويقول خبراء ان هذا التركيز سيبقي اوروبا والولايات المتحدة الأسواق الرئيسية للصادرات الإسرائيلية.

ويلاحظ هؤلاء الفارق الهائل في القوة الإقتصادية بين إسرائيل وجيرانها يشكل هو الآخر عقبة.

فاجمالي الناتج الوطني للدولة العبرية في السنة الماضية بلغ ٧٤ مليار دولار تقريباً اي ما يساوي مجموع اجمالي الناتج الوطني لكل من مصر وسورية والاردن ولبنان. كما ان متوسط الدخل السنوي للفرد في إسرائيل يبلغ ١٤ الف دولار مقارنة مع ٩٠٠ دولار بالدول الأربع المجاورة.

وحسب رأي نيمرود نوفيك، رئيس مجموعة شركات مرحاب الإسرائيلية التي تقوم ببناء مصفاة للنفط في مصر في اطار مشروع مشترك، ان بامكان اسرائيل ان تسوق في الشرق الأوسط منتوجات ذات تقنيات متوسطة تتعلق بالزراعة والري والطاقة الشمسية وبقية الحقول التي لا تحتاج الى منتوجات تجسد اعلى ما توصل اليه العلم في مجالات البنية التحتية.

ويرى غيلرمان، رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية في إسرائيل، إن الفوائد التي سيجلبها السلام لبلاده ستكون بشكل رئيسي في زوال الحواجز التي كانت تحول دون قدوم بعض الشركات متعددة الجنسية الى إسرائيل خشية من اثار المقاطعة العربية.

ومؤخراً قامت «مؤسسة مارتن كاري» الأسكتلندية للإستثمار بانشاء صندوق برأسمال عشرين مليون دولار يحمل اسم «الفرص الإستثمارية للشرق الأدنى» ويضم مجلس إدارة الصندوق اسرائيليين واردنيين ومصريين.

وقامت عدة شركات متعددة الجنسية بافتتاح مكاتب لها في إسرائيل تخدم دولا عربية. وتنوي شركة «أيس هارد وير» الأميركية ومركزها «ايلينوي» استعمال وكلائها الإسرائيليين لتدريب العاملين في مؤسسات وكلائها في الدول العربية.

سوريا - السعودية

الميزان التجاري بين البلدين لا يعكس الطموح

السعوديون اشتكوا من عدم وجود مصارف خاصة للإستثمار في دمشق

■ أسفرت الجولة الخامسة لإجتماعات اللجنة السورية - السعودية التي جرت في مطالع الشهر الماضي عن «تأكيد» واضح لدى الجانبين على «إزالة العقبات امام تطوير «العلاقات التجارية والإقتصادية بين البلدين».

إلاّ أن البيان الختامي توقف عند هذا الحد ولم يذكر، كما كان يتوقع المراقبون، قيام «شركات مشتركة» بين رجال الأعمال في البلدين.

وفي البيان الختامي نقرأ أن الجانبين أعربا عن «الإرتياح الكبير لتطور العلاقات ونموها في كل المجالات الإقتصادية والتجارية». واكد على «أهمية مواصلة اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعميق العلاقات وتطويرها «تنفيذاً لأحكام الإتفاق التجاري والإقتصادي الذي أبرم سنة ١٩٧٢».

وأشار البيان الختامي الى ان الجهود ركزت على «تحسين نفاذ صادرات كل جانب إلى الآخر». ونقرأ دعوة «الفاعليات الإقتصادية إلى زيادة التعاون والإتصال المباشر في ما بينها وإقامة المشاريع المشتركة(...) وتسهيل مرور البضائع ورفع كفاءة المرافق العامة في مجال تبادل المعلومات».

وأجيبت «الميزان» لما سألت بأن محادثات الجانب الإقتصادي في اللجنة تناولت «وضع الإستثمارات السعودية في البلاد وسبل تطويرها» والعقبات التي تعترض ذلك. كما تم البحث في «أساليب نفاذ المنتوجات السعودية الى السوق السورية». وقيل لـ «الميزان» أن الجانبين اعتبرا «ان الإستثمارات السعودية لا تزال متواضعة في سورية على الرغم مما حققته من خطوات مهمة».

وتشمل العلاقات الإقتصادية بين البلدين شقين أساسيين:

الملك فهد



حافظ الاسد

● المساعدات والقروض التي تقدمها الحكومة السعودية و«البنك السعودي للتنمية» في مجال البنية التحتية مثل تخصيص نحو ٢٠٠ مليون دولار لإقامة محطة كهرباء شمال حلب بطاقة قدرها الف ميغاواط.

● استثمارات القطاع الخاص التي تدخل أساسا في إطار قانون الإستثمار الرقم ١٠ لسنة ١٩٩١ .

حتى الآن أسهم السعوديون في رساميل ٣٨ مشروعاً صناعياً من أصل ١٣٠ مشروعا أسهم في تمويلها عرب واجانب من أصل الـ ٥٨٠ مشروعاً صناعياً التي رخص لها في إطار قانون الإستثمار رقم ١٠ . وأضافت ان نسبة المساهمة السعودية في كلفة المشاريع راوحت بين ١٥ و١٠٠ في المائة. وتأتي في مقدمتها شركتا النقل البحري بكلفة ٢٠٠ مليون دولار والبري بكلفة ٤٠ مليوناً ومشروع مصنع للأسمنت والنسيج.

القطاع الخاص في الوفد السعودي اشار اثناء الإجتماعات الى عدد من الأمور التي بنظره تعيق تدفق الرساميل الى سوريا، ومنها «عدم وجود مصارف خاصة واسلوب عمل المصارف العامة ووجود اسعار صرف متعددة للدولار في البلاد وعدم السماح للسعودي بتملك مساحات واسعة في سوريا وعدم وجود سوق لتداول الأسهم فيها».

وذكرت ايضا ان رجل الأعمال السوري عبد الرحمن العطار اقترح اقامة مصرف سوري - سعودي مشترك في البلاد. وأشار الى ان الرد السوري كان «إن الحكومة تقوم بتطوير المصارف الحكومية بمساعدة الإتحاد الأوروبي».

وكان وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية استبعد أخيرا قيام مصارف خاصة في البلاد، لأن الحكومة تنوي تأسيس «مصرف للإستثمار» برأس مال اجمالي قدره مليار ليرة سورية و«المصرف السوري لتنمية الصادرات». ومن المقرر ان يؤدي المصرف الأول العمليات المصرفية الناجمة عن تطبيق قانون الإستثمار رقم ١٠ والمرسوم التشريعي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ المتعلق بالإستثمار الزراعي وقرار المجلس الأعلى للسياحة رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٥ المتعلق بالإستثمار السياحي.

وتهدف إقامة المصرف الثاني إلى تنمية الصادرات وتشجيعها بحيث يحق له القيام بمختلف العمليات المصرفية بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية وتقديم الإستشارات التسويقية للمصدرين السوريين.

اما بالنسبة الى مطالبة الجانب السعودي برفع مساحة الأرض التي يحق للسعودي تملكها في سوريا و«رفع القيود عن المساحات التي يرغب السعوديون في تملكها بهدف السياحة والإستثمار» فان مسؤولين في وزارة الزراعة واعضاء في الوفد قالوا ان سوريا «تطالب المعاملة بالمثل، بحيث يحق للسوريين التملك في الأراضي السعودية». وذكرت المصادر المطلعة ان مجلس رجال الأعمال الذي رأسه نائب رئيس اتحاد غرف التجارة صالح الملاح وعضو الغرفة التجارية في جدة عبد العزيز النويصر، بحث ايضا في مستوى الميزان التجاري بين البلدين في الأعوام الأخيرة «ووجد انه لا يعكس الطموح».

ويذكر ان قيمة الصادرات السورية إلى السعودية ارتفعت من ٢٦٠ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٧ الى ١,٥ مليار ليرة سورية، فيما حافظت الصادرات السعودية الى سوريا على مستوى الـ ٤٦٦ مليوناً، علماً أن الدولار يساوي نحو خمسين ليرة سورية، واوضحت المصادر ان الجانب السوري ابدى استعداده «لتذليل الصعوبات امام دخول المنتوجات السعودية الى سوريا»، وان الجانبين بحثا في (توريد منتوجات «سابك» و«بترولوب» واعفاء منتوجات الأولى من شهادات الصحة وشهادة عدم وجود اشعاع). وقالت ان السوريين اكدوا ضرورة العودة الى بنود اتفاق سنة ١٩٧٢ في ما يتعلق بالغاء رخص الإستيراد لدخول البضائع السعودية، وعدم فرض ضرائب على الشاحنات بين الجانبين.

واضافة الى ذلك كله فإن الجانب السوري طلب من السعوديين مراجعة مكتب تسويق النفط في رئاسة مجلس الوزراء لدخول منتوجات «بترولوب» لتلبية حاجات سوريا من زيوت الأساس اعتبارا من سنة ١٩٩٧، عندما تبدأ المصفاة الثانية بانتاج زيوت الأساس في السعودية. وذكرت ان الجانبين بحثا في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال الري والمياه والزراعة والسياحة واحتمال تصدير سوريا الشعير الى السعودية.

العراق

بعد زيادة رواتب موظفي الدولة

نار الأسعار تكوي ظهور الناس والدولار يقفز إلى حدود ٢٠٠٠ دينار

■ يشهد العراق موجة جديدة من ارتفاع الأسعار بعد اقرار زيادة رواتب موظفي الدولة كان صدر بها مرسوم جمهوري قبل نحو أسبوعين.

وهذه الموجة الجديدة من الغلاء مرشحة للإستمرار، خصوصاً ان زيادة الرواتب المشار اليها اصبحت سارية المفعول اعتبارا من أول آب/ أغسطس الماضي، اي ان الفائدة العملية منها لن تبدأ قبل نهاية الشهر، مما يعني ان غلاء الأسعار سبق زيادة الرواتب من الناحية العملية.

صدام حسين

وكان الرئيس صدام حسين أصدر مرسوماً جمهورياً في ١٩ تموز/ يوليو الماضي يقضي بزيادة رواتب موظفي الدولة بنسب تراوح بين ٥٠ و٧٠ في المائة.

والإعلان عن الزيادة في الرواتب اثار مخاوف من زيادة مقابلة في الأسعار. وهي مخاوف تنبه لها المسؤولون فاطلقوا التحذيرات من أستغلال فرصة زيادة الرواتب لزيادة اسعار السلع. غير ان هذه التحذيرات لم تجد أذاناً صاغية فبدأت زيادة أسعار السلع قبل أن يجني الموظفون ثمار الزيادة عملياً.

وتراوح نسبة الزيادة بين ٥٠ و٧٠ في المائة وذلك بحسب درجات السلم الوظيفي مما زاد متوسط رواتب موظفي الدولة من ٣٥٠٠ دينار في الشهر الى اكثر من خمسة آلاف دينار. غير ان نسبة الزيادة هذه ارتفعت لتراوح بين ٩٠ و١٤٠ في المائة بالنسبة الى بعض العسكريين.

فسعر الكيلوغرام الواحد من اللحم وصل إلى ١٨٥٠ ديناراً عراقياً مقابل ١٥٠٠ - ١٦٠٠ في حزيران/ يونيو الماضي و١٢٠٠ في الأشهر السابقة. وزاد سعر الكيلوغرام الواحد من السكر إلى نحو ١٥٠٠ - ١٦٠٠ دينار مقابل ٨٠٠ - ٨٥٠ ديناراً في حزيران/ يونيو الماضي. ووصل سعر طبق البيض الذي يحتوي ٣٠ بيضة إلى نحو ١٩٠٠ دينار مقابل ١٨٥٠ دينار في حزيران/ يونيو الماضي.

وأفاد المراقبون الماليون ان زيادة طرأت على سعر الدولار رفعته الى نحو ١٨٥٠ مقابل ١٣٥٠ - ١٤٠٠ في حزيران/ يونيو الماضي. ونحو ١٢٠٠ دينار قبل ذلك.

وكانت موجة غلاء حدثت في العراق في حزيران/ يونيو الماضي وذلك على اثر موجة سابقة في شباط/ فبراير ١٩٩٥ بلغت نسبتها نحو ٦٠ في المائة.

وأوضح هؤلاء ان منتوجات الألبان التي تسيطر على توزيعها الدولة توزع على موظفي القطاع العام في مكاتبهم حيث تتسلمها لجنة يختار الموظفون اعضاءها منهم.

وأمام جنون أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية بات الموظف الذي لا يكفيه راتبه مهما بلغت الزيادة التي يحصل عليها فيلجأ عادة الى العمل في مهنه أخرى كي يستطيع تدبير شؤون حياته، فمتوسط رواتب الموظفين نحو خمسة الاف دينار. ولا يكفي لتأمين حاجات عائلة متوسطة لأكثر من ثلاثة أيام. فاستشرت ظاهرة تحول الموظفين إلى طبقة فقيرة حقاً، في الوقت الذي تحسنت فيه الأحوال المعيشية للفلاحين في صورة واضحة، اذ ان الغلاء في الأسعار دفع الناس إلى المنتوجات الزراعية المحلية مما أدى الى ارتفاع أسعارها.

غزة.أريحا

بعدما تم رفع حجم الصندوق الإئتماني الى ٩٠ مليون دولار

«البنك الدولي» يدعم المشاريع السكنية والصناعية

■ مصادر على اطلاع في «البنك الدولي» ذكرت ان المجلس التنفيذي وافق على زيادة حجم الصندوق الإئتماني الخاص بغزة من ٥٠ إلى ٩٠ مليون دولار، بعدما لم يلمس اعتراضاً من مجلس الحكام في البنك، وبعدما ايدت القرار فوراً الولايات المتحدة (أكبر مساهم في المؤسسة الدولية).

بيد ان القرار يعيد عملياً «ملء» الصندوق الإئتماني الذي تموله أرباح «البنك الدولي» وسيأتي مبلغ الـ ٩٠ مليون دولار من دخل البنك الصافي البالغ ١,٣ مليار دولار السنة الماضية.

ومن المنتظر ان يدعم الصندوق ويسهم في مختلف المشاريع في عدد من المجالات بما فيها انشاء منطقة صناعية والتنمية البلدية والبنى التحتية والإسكان والمشاريع الهادفة الى حفز مشاركة القطاع الخاص في اقتصادي الضفة الغربية وغزة.

وستحل الأموال الجديدة محل الخمسين مليون دولار التي خصصت للصندوق لدى تأسيسه في تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٩٣ .

ويذكر ان ٣٠ مليون دولار من هذا الصندوق ذهبت مساهمة في تمويل برنامج يتناول البنى التحتية يكلف ١٢٨ مليون دولار، بينما انفق مبلغ ٢٠ مليون دولار على التربية والتأهيل وانشاء مراكز صحية.

وقال كايو كوخ فيزر، نائب رئيس «البنك الدولي»، المسؤول عن الشرق الأوسط وشمال افريقيا، إن «البنك الدولي» ينوي استخدام الصندوق الإئتماني في سبيل لعب دور أقوى واكبر من الدور الذي لعبه حتى الآن في ان يكون وساطة تجميع الأموال بغية سد العجز أو الفجوات في الجهود التمويلية التي تبذلها الجهات المانحة.

واضاف كايو كوخ فيزر: «نرغب اكثر مما رغبنا في الماضي في ان يكون ما في هذه الصناديق متأتياً من موارد اضافية من المانحين، وهذا الدور الوسيط الذي نلعبه سيكون اكثر اهمية مما كان عليه في الماضي في المرحلة الثانية».

وناشد، من جهة ثانية، الدول المانحة الإقتداء بـ«البنك الدولي» والمساهمة بموارد ملحوظة خلال الأسابيع والأشهر المقبلة.

وينوي المسؤولون في «البنك الدولي» ان يكون ايلول/ سبتمبر الجاري موعداً لإجتماع يعقده المانحون الدوليون في أماكن لم تحدد في اوروبا. وستركز المجموعة الإستشارية التي سيرأس اجتماعاتها «البنك الدولي»، على مسألة تنسيق تقديم ١,٨ مليار دولار المتبقي من أصل الـ ٢,٤ مليار دولار الذي وعد المانحون بتقديمه.

ويرتبط توقيت الإجتماعات، في شكل وثيق، بقدرة الفلسطينيين والإسرائيليين على التوصل إلى اتفاق مرحلي جديد.

وبصرف النظر عما إذا توصل الطرفان إلى اتفاق او اذا اخفقا، فإن البنك ماض في تهيئة خمس عشرة ورقة تتضمن كل منها أفكاراً معينة ستقدم إلى المانحين لدى انعقاد اجتماعاتهم. والغاية من هذه الأوراق، التي لا تصل إلى حد اقتراح مشاريع معينة محددة، ان تشكل اطاراً لتنسيق عملية تقويم المساعدات في عدد من المجالات المتاحة، بما فيها الإسكان وانشاء الطرق والمرافئ وانشاء المناطق الصناعية وتمديد البنى التحتية الجديدة بما في ذلك توليد الطاقة وتوزيعها، كما ستعالج هذه الأوراق الحاجة الماسة إلى مزيد من الجهود في مجالي الماء والمجارير لا سيما فيما تزداد خطورة وضع الماء في المنطقة على حد ما يقول مسؤول في «البنك الدولي».

وفي مجال الإسكان الذي يبدو انه في رأس الأولويات، يجري حالياً اعداد خطط تحسن الأحياء القائمة حالياً. لكن التركيز الرئيسي سيكون على انشاء مساكن جديدة تسد حاجة نحو ٤٠٠ الف غزي يعيشون حالياً في مخيمات للاجئين تفتقر إلى الماء والتمديدات الصحية.

ويعد «البنك الدولي» خطة تتناول انشاء مساكن أساسية بتكلفة تقديرية تصل إلى ٢٠ ألف دولار لكل مسكن على أن تنهي الأسر التي تشتري هذه المساكن الأعمال فيها لتصبح جاهزة للسكن.

وبالإضافة إلى هذا ستبذل محاولة لتطوير آليات التمويل، كنظام الخصم، بغية المساهمة في تأهيل الأسر لتلقي القروض السكنية.

ويسرب «البنك الدولي» معلومات تفيد بأن المسؤولين الفلسطينيين يدرسون حالياً المناطق التي يمكن انشاء المساكن الجديدة فيها في غزة، وبات من المنتظر ان يخصصوا عدد هذه المناطق المنتقاة قريباً.

وسيستخدم المال من المانحين ايضا في إنشاء مناطق صناعية في غزة. ستمكن الفلسطينيين من التغلب على العراقيل التي كان من شأنها الحؤول دون التطور الصناعي لقطاع غزة، وجعل الصناعة لا تسهم إلا بنسبة ٨ إلى ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، اي اقل مما ينتظر خبراء «البنك الدولي» الإقتصاديون من اقتصاد تصل فيه قيمة انتاج الفرد السنوي الإجمالي الى ١٧٠٠ دولار.

ويقول المسؤولون في «البنك الدولي» إن حظوظ الصناعة المحلية ستكون افضل إذا انطلقت من هذه المناطق الصناعية، إذ انها ستستفيد من البنى التحتية المحسنة فيها ومن الأمن والمناخ المستقر اللذين من شأنهما اجتذاب المستثمرين الإسرائيليين والأجانب. من جهة ثانية يعرب غير مسؤول في «البنك الدولي» عن تفاؤله حيال المستقبل المنظور للسلطة الفلسطينية. ففي نظر هؤلاء فانها قد احرزت تقدماً كبيراً في السير نحو انشاء إدارة فاعلة. وبسبب هذا، لم يعد من المنتظر ان يجري إلقاء أي ظل على الإجتماعات المقبلة للجهات المانحة من نوع الظلال التي تأتت في الماضي من عجز سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني على تغطية نفقاتها الثابتة.

وفي تقدير المسؤولين في «البنك الدولي» أيضا ان السلطات الفلسطينية خفضت العجز في موازنتها بمقدار ٥٠ مليون دولار عما كانت التوقعات السابقة تشير إليه.

كما أن ما فعله الفلسطينيون يخفض عملياً كمية المال الذي يتعين جمعه من المانحين بغية تغطية العجز في موازنتهم. يبقى أن نحو عشرين دولة مانحة وعدت معاً حتى الآن بتقديم ١٨٠ مليون دولار لصندوق «هولست» الذي انشئ في كانون الثاني/ يناير الماضي بغية دعم الصندوق الذي يتكفل بالنفقات الثابتة التي تتحملها السلطة الفلسطينية، وصرف الصندوق، الذي يديره «البنك الدولي» حتى الآن ١٣٦ مليون دولار.

الكـويت إقرار الميزانية واستمرار المديونية

خطة خمسية لخفض العجز وبرنامج للإنعاش

■ اقر البرلمان الكويتي مشروع ميزانية الحكومة الذي يهدف الى خفض العجز بنسبة ١٢ في المائة في السنة المالية ١٩٩٥ /١٩٩٦، ودعا إلى مزيد من الخفض في العجز في السنوات المقبلة.

ويتوقع مشروع الميزانية ان يبلغ الإنفاق ٤,٢٣ مليار دينار (١٤,١ مليار دولار) مقابل عوائد قدرها ٢,٩١ مليار دينار (٩,٧ مليار دولار) وينطوي على عجز إجمالي قدره ٥,٣ مليار دولار. وتتوقع الميزانية زيادة في عوائد النفط بنسبة ١١ في المائة إلى ٢,٤٩ مليار دينار (٨,٣ مليار دولار) بسبب ارتفاع اسعاره. ويبلغ العجز الصافي المتوقع لميزانية السنة المالية الحالية ١,٥٠٣ مليار دينار (خمسة مليارات دولار).

وستتم تغطية عجز السنة المالية الجديدة من الإحتياطي العام للدولة وهو احد أهم صندوقين حكوميين رئيسيين للإحتياطي.

وقال وزير المالية ناصر الروضان امام البرلمان، انه سيتقدم إليه خطة خمسية لخفض العجز مع انعقاد الدورة البرلمانية ١٩٩٦/1995 في أواخر تشرين الأول/ اكتوبر المقبل.

ويعادل العجز المتوقع حوالى سدس اجمالي الناتج المحلي الذي قدره إقتصاديون غربيون بحوالى ٢٤ مليار دولار في ١٩٩٤.

ويقضي القانون بتحويل عُشر عوائد الدولة الى صندوق احتياطي الأجيال المقبلة الحكومي وهو صندوق الإحتياطي الرئيسي الآخر المؤسس لمساعدة تمويل البلاد عند نضوب النفط بعد عدة عقود من الآن.

ويتوقع ان يبلغ ما يسمى إجمالي عجز الميزانية والذي يتضمن هذا التمويل ١,٦١١ مليار دينار (٥,٢٧ مليار دولار). وكان إجمالي العجز ١,٧٦ مليار دينار (٥,٨ مليار دولار) في السنة المالية ١٩٩٥/1994 التي انتهت في الثلاثين من حزيران/ يونيو الماضي. ويقول دبلوماسيون ان العجز يرتبط مباشرة بالأمن القومي اذ سيتعين على الكويت ان تدفع للحلفاء كي يأتوا للدفاع عنها في حال تعرضها الى خطر مماثل للغزو العراقي عام ١٩٩٠ . ويقول مسؤولون ان خفض العجز سيتطلب اجراء تخفيضات حساسة سياسياً في دولة توفر مزايا عديدة بسخاء، وتضمن وظيفة حكومية لجميع الكويتيين وتستنزف الأجور اكثر من نصف عوائد البلاد النفطية.

وبموجب الموازنة الجديدة ستستعين الحكومة بأموال الدولة المستثمرة في الخارج كما فعلت العام الماضي لسد العجز في موازنة العام المالي الحالي. وقد تراجعت هذه الموارد من ١٠٠ مليار دولار في بداية الثمانينات إلى ما بين ٣٥ و٤٠ مليار دولار بعد تحرير الكويت.

وكان وزير المالية اعلن العام الماضي «عزم الحكومة على القضاء على العجز وتعهد بتقديم تقرير مفصل عن برنامجها لتحقيق ذلك»، لكنه لم يفعل ذلك لغاية الآن.

وكانت الحكومة الكويتية بدأت بتنفيذ برنامج إصلاحات واسعاً لإنعاش الإقتصاد الذي تأثر من جراء الإجتياح العراقي يقضي بشكل خاص بنقل بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.

وتعاني الموازنة الكويتية عجزاً منذ العام ١٩٨٢ بسبب انهيار اسعار النفط الخام الذي يشكل اكثر من ٨٠٪ من عائدات الدولة وبسبب انهيار السوق المالية في الكويت في العام ذاته. وقد اشترت الحكومة يومها بعض الشركات المطروح اسهمها في البورصة لتجنب عملية إفلاس على نطاق واسع.

وكانت الحكومة الكويتية نجحت أخيراً في استصدار قانون يخفف من شروط تسديد مديونيات خاصة تبلغ ١٧,٧ مليار دولار مستحقة للدولة التي اشترت ديون آلاف المواطنين من المصارف إنقاذاً لها من الإنهيار.

دبـي لأن الصيف كان.. على غير عادته.. إيجابياً

زاد الطلب فتحسنت اسعار الشحن الجوي

■ كشفت مصادر في صناعة الشحن الجوي ان اسعار الشحن الجوي في دبي شهدت انتعاشاً في الشهر الماضي بينما تنفض السوق عن نفسها خمول الصيف ويزداد الطلب على الشحن الى اوروبا.

وقال مدير شحن بشركة طيران كبيرة مقره دبي: «الأسعار تتحسن وهناك زيادة مطردة في الطلب، وخصوصاً على الشحن البحري الجوي من الشرق الأقصى وشبه الجزيرة الهندية إلى أوروبا».

وتمثل عمليات الشحن البحري الجوي من دبي حوالى ربع حجم العمليات عبر مطار دبي حيث يتم تجزئة شحنات ترد إلى دبي عن طريق البحر من شبه القارة الهندية والشرق الأقصى وشحنها جواً الى جهات أخرى.

وقال احد وكلاء شركات الشحن: «نجحنا في رفع الأسعار قليلا، ولكننا لا نزال نحاول رفعها اكثر من ذلك».

وتقول مصادر الصناعة إن اجتماعا عقد مؤخرا لممثلي شركات الطيران كان ايضا من العوامل التي ساعدت على الإرتفاع الأخير في اسعار الشحن.

واتفق الممثلون في ذلك الإجتماع على تحديد متوسط سعر الشحن بواقع اربعة دراهم كحد أدنى للكيلوغرام بالنسبة الى البضائع المرسلة الى اوروبا.

وفي العادة تكون أشهر حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو وآب/ أغسطس خاملة في مجال الشحن الجوي في دبي ولا ينتعش الطلب غالبا الا بحلول منتصف ايلول/ سبتمبر.

وقال مدير في صناعة الشحن: «بشكل عام هذه فترة عجفاء الى حد ما لأن أوروبا تكون مغلقة خلال الصيف. فالمصانع مغلقة والناس في عطلات. والأسعار تنزل إلى أدنى مستوياتها عند حوالى ٣,٥٠ درهم للكيلوغرام في شهر آب/ أغسطس». الا ان شهر آب/ أغسطس جاء ايجابيا حتى الآن بالنسبة الى وكلاء الشحن وشركات الطيران.

وعن الفترة الماضية يقول احد المديرين: «كانت فترة عصيبة. فنزل متوسط سعر الشحن بين دبي واوروبا إلى ٣,٣٠ درهم للكيلوغرام في الفترة من منتصف حزيران/ يونيو إلى الأسابيع الأولى من تموز/ يوليو».

وقال آخر: «كنا نتقاضى ٣,٧ درهم للكيلوغرام في مطلع تموز/ يوليو».

وعلى مسارات أخرى ظلت الأسعار مستقرة إلى حد كبير. وفي عمليات الشحن من دبي الى هونغ كونغ وسنغافورة ظل متوسط الأسعار ٤,٢٥ درهم مقارنة مع متوسط اربعة دراهم قبل خمسة أسابيع.

وظلت اسعار الشحن الى «عنتيبي» و«نيروبي» شرق افريقيا، مستقرة عند مستوى ستة دراهم تقريبا على الرغم من بدء تشغيل ثلاثة خطوط جديدة تربط دبي والشارقة بنيروبي وعنتيبي منذ اواخر تموز/ يوليو.

وتفسيراً لهذه الظاهرة قال احد وكلاء الشحن، إن الخدمات الجديدة مجتمعة لا تضيف قدراً كبيراً من طاقة الشحن.

فمعظم مساحة عنبر البضائع بالطائرة تستغل أساسا لأمتعة الركاب.

سلطنة عُمان من أجل الترويج لنظام المشاركة الإستثمارية

مسقط تستضيف المؤتمر الصناعي الثالث للإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون

■ تستضيف مسقط المؤتمر الصناعي الثالث للإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر المقبل. وقد قامت بتنظيم المؤتمر غرفة التجارة العربية ـ البريطانية في لندن بالتعاون مع المفوضية الأوروبية في بروكسيل والجهات المعنية الأخرى.

وكانت غرفة التجارة العربية ـ البريطانية قد أعلنت عام ١٩٩٥ الجاري عام العلاقات العربية ـ الأوروبية، كما تقوم بنشاطات عدة تهدف إلى تنمية العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والبلاد العربية، منها قيامها بمهمة الترويج لنظام المشاركة الإستثمارية E.C.I.P. الذي يقدمه الإتحاد الأوروبي لدول مجلس التعاون الخليجي، والذي يهدف إلى زيادة مشروعات الإنتاج المشترك بين الشركات الأوروبية والشركات العربية في الخليج، عن طريق تقديم تسهيلات وقروض من دون فوائد.

وجدير بالذكر أن الغرفة شاركت في الندوة التي أقيمت في مقر البرلمان الأوروبي في بداية شهر تموز/يوليو بمناسبة العيد الخمسين لجامعة الدول العربية ممثلة في الكلمة التي القاها عبد الكريم المدرس الأمين العام ورئيس الجهاز التنفيذي للغرفة. تحدث فيها عن كيفية تنمية العلاقات التجارية للإتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي. وأوضح فيها ضرورة دخول السوق الأوروبية في اتفاقيات تخفيضات تدريجية في التعريفة الجمركية على المنتوجات الصناعية والزراعية الواردة من الدول العربية إلى دول الإتحاد الأوروبي، وذلك لإعطاء فرصة عادلة لمنتوجات الدول الخليجية التي تواجه رسوماً مرتفعة ونظاماً للحصص يعوق دخولها إلى السوق الأوروبية. كما أوضح حاجة الدول المغاربية إلى فرص عادلة أيضاً في هذا الصدد. وأنها تفضل التجارة على الحصول على المعونات لتعويضها عن المشكلات التجارية التي تواجه تجارتها مع دول الإتحاد.

وقد نظمت برنامج المؤتمر في عمان وزارة التجارة والصناعة العمانية بالتعاون مع غرفة تجارة عمان والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض، ومع مؤسسة الخليج للإستثمار، ومنظمة الخليج للإستشارات الصناعية، وإتحاد غرف التجارة في دول مجلس التعاون.

ووصف المشاركون في المؤتمر اختيار عمان لعقد هذا اللقاء الواسع بأنه اختيار موفق لمثل هذا التجمع الدولي المهم.

برنامج المؤتمر

في اليوم الأول يفتتح المؤتمر بخطاب يلقيه نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون المالية والإقتصادية قيس بن عبد المنعم الزواوي، وبكلمة الشيخ فهيم القاسمي أمين عام مجلس التعاون الخليجي، ومانيل مارين المفوض في الإتحاد الأوروبي. ثم يلقي وزير التجارة والصناعة العماني مقبول بن علي بن سلطان كلمة يضمنها صورة عن الآفاق التي تسعى إليها بلاده.

وفي اليوم الثاني يلقي الدكتور خالد الفايز المدير التنفيذي لمؤسسة الخليج للإستثمار دراسة بعنوان «مناخ الإستثمار والمشاريع المشتركة في مجلس التعاون الخليجي»، تليها ورقة حول «فرص الإستثمار والمشاريع المشتركة للتصدير» يقدمها الدكتور عبد الرحمن الجفاري الأمين العام لمنظمة الخليج للإستشارات الصناعية، تليها ورقة الإتحاد الأوروبي بعنوان «أدوات الإتحاد الأوروبي للتعاون التجاري». وفي اليوم الثالث والأخير يقدم اتحاد غرف التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي ورقة عن «حركة التجارة والتطورات الإقتصادية في المستقبل»، كما يقدم الإتحاد الأوروبي ورقة في الموضوع ذاته.

وكان عبد الكريم المدرس أمين عام غرفة التجارة العربية ـ البريطانية في لندن قد أعلن أن المؤتمر المذكور هو فرصة ممتازة للأوروبيين للوقوف على المجالات المتاحة للعمل في الخليج نظراً لأن دول الخليج العربية تشكل سوقاً عالمية تحتاج أوروبا إلى بذل الجهد للحصول على حصة منها.

١٣ موقعاً نفطياً برسم الشركات الأجنبية

■ دعت سلطنة عمان الشركات الأجنبية الى تقديم عطاءات لتطوير وإستغلال احتياطيات النفط في ١٣ موقعاً برياً وبحرياً للتنقيب. وتستهدف السلطنة زيادة الإستثمار الأجنبي في قطاع النفط الحيوي لتعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من الحقول القديمة التي تعتمد على وسائل مكلفة للمحافظة على إنتاج السلطنة الحالي البالغ ٨٥٠ ألف برميل يومياً.

وكانت وزارة البترول والمعادن سلمت وثائق تقديم العطاءات إلى الشركات المهتمة بالموضوع، وستسمح للشركات العاملة في التنقيب بالإطلاع على بيانات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي المتاحة للمناطق المطروحة بدءاً من السابع من تشرين الأول/ اكتوبر المقبل.

وذكر في مسقط ان ١٣ موقعاً للتنقيب تتكون من مناطق واسعة تخلت عنها شركة تنمية نفط عمان متاحة بالفعل، كما ان مساحات إضافية تخلت عنها شركة اوكسيدنتال الأميركية ستطرح للتنقيب عن النفط واتفاقيات المشاركة في الإنتاج.

وسيكون على الشركات أرسال عطاءاتها إلى وزارة البترول والمعادن في موعد غايته ١٧ شباط/ فبراير على ان تتخضمن تفاصيل برامج التعمل والإلتزامات المالية ونسب إقتسام الإنتاج.

ومعظم الإمتيازات المطروحة خاصة بمواقع برية في جنوب البلاد ومنها مساحات مبشرة قرب حدود عمان مع المملكة العربية السعودية واليمن.

وتشمل الإمتيازات ايضاً مناطق بحرية في مضيق هرمز وخليج عمان وبحر العرب.

ويبدي المراقبون تفاؤلاً بشأن جاذبية الإمتيازات التي تطرحها وزارة البترول والمعادن العمانية. وقالت نشرة «ميس» البترولية الصادرة في قبرص: «الآن وقد انطلق المشروع أخيراً فإن هذا المشروع الذي يتضمن اول قطع رئيسية تتخلى عنها شركة تنمية نفط عمان سيجذب بالتأكيد اهتماماً عالمياً». وتعمل ثماني مجموعات شركات أجنبية في عمان حالياً الا انها لا تنتج سوى أقل من عشرة في المائة من إجمالي انتاج البلاد.

وتمتلك عمان، وهي ليست عضواً في «أوبيك»، احتياطيات نفطية تبلغ ٥,٢ مليار برميل.

السعودية

بعد نجاحها في الرياض

المنطقة الشرقية تدرس تقنية اعادة استخدام المياه

■ بعد تجريتي «شركة مكة للإنشاء والتعمير» ومنطقة الرياض لمواجهة مشكلة شح المياه من خلال اعادة استخدامها،طلبت مصلحة المياه والصرف الصحي في المنطقة الشرقية، من عبد الرحمن عبد القادر فقيه رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «مكة للإنشاء والتعمير» تزويدها بمعلومات مفصلة عن تجرية الشركة في إدخال التقنية الجديدة لمواجهة شح المياه من خلال اعادة استخدامها.

وكان عبد الرحمن فقيه أعلن في وقت سابق نجاح القسم الهندسي في شركته في تطبيق سياسة ترشيد إستهلاك المياه، واوضح إن التصور الذي وضعته الشركة وطبقته بنجاح في ما بعد بني على اساس الإستفادة القصوى من المياه المستخدمة في الإغتسال بعد معالجتها، ومن ثم إعادة استعمالها مرة ثانية في صناديق الصرف الصحي وذلك للتغلب على مشكلة النقص في المياه وتوفيرها. اذ وفر استخدام هذه التقنية الجديدة ما يزيد على نصف الكميات المستخدمة الى جانب الفوائد الإقتصادية الأخرى المتمثلة في خفض كلفة إستهلاك المياه على المشتركين.

وجاء في بيان صدر عن الشركة ان مصلحة المياه والصرف الصحي في الرياض بدأت تطبيق هذه التقنية. اذ قرر مجلس إدارة المصلحة برئاسة الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض، الزام جميع المجمعات الحكومية والسكنية والتجارية والفنادق والمباني الكبيرة، التي يتم انشاؤها مستقبلا والتي يزيد عدد وحداتها على ٢٠ وحدة، بادخال تقنية اعادة استخدام مياه الصرف الصحي المنقاة في الموقع في حال توافرها او اعادة استخدام المياه الناتجة عن غسيل الأيدي والإستحمام في المبنى نفسه وذلك بتجميعها في مصرف منفصل عن شبكة الصرف الصحي في المبنى ومعالجتها معالجة أولية او بسيطة من خلال الترشيح وضخها مرة اخرى لتغذية صناديق الطرد.



واكد قرار مجلس ادارة مصلحة المياه والصرف الصحي في منطقة الرياض ان المصلحة لن تقوم بإيصال المياه الى المواقع الجديدة التي صدرت تراخيص انشائها الا بعد التاكد من التزامها بادخال هذه التقنية الجديدة.

● بدأت شركة «كوركوت» النرويجية انتاجها التجاري من المواد المانعة للصدأ في مدينة الجبيل الصناعية بالمنطقة الشرقية بطاقة انتاجية قدرها ٣٠٠٠ طن سنوياً وبكلفة إجمالية تصل إلى ٣٠ مليون ريال.

وقال بوب هكس، مدير عام شركة «كوركوت» إن مصنع الشركة يعتبر الأول من نوعه في السعودية وعلى مستوى منطقة الخليج حيث يقوم بانتاج انواع عديدة من المواد والمساحيق المستخدمة في حماية المواسير والقضبان من التاكل والصدأ.



الأمير سلمان بن عبد العزيز

وأضاف، بأن طاقة المصنع ثلاثة الاف طن سنوياً ينتظر ان يتم رفعها قريباً الى طاقتها التصميمية وهي ٥٠٠٠ طن سنوياً.

وأوضح بوب هكس ان هدف الإنتاج تغطية احتياجات ومتطلبات السوق المحلية وتامين حصة اكبر في السوق.

ويقوم المصنع بانتاج بعض المواد التي تستخدم في الديكورات داخل وخارج المنازل، وذلك عبر اسلوب التبطين. وأشار هكس الى ان منتوجات الشركة تستحوذ على اكثر من ٤٠٪ من السوق المحلية لمواد الطلاء بسبب تنافسية اسعار المنتجات. واكد ان الشركة تخطط لبدء التصدير للخارج بعد سنتين من بدء الإنتاج التجاري.

وعن اكبر المستهلكين لمنتوجات الشركة قال مدير عام «كوركوت» إن شركات الألومنيوم هي اكبر مستهلكي منتوجاتها التي يتم استخدامها في تغليف ألواح الألومنيوم لاغراض التجميل بالألوان المختلفة بالنسبة إلى الأبواب والنوافذ. وكذلك الحال بالنسبة الى قضبان التسليح وأنابيب النفط والغاز التي تقوم منتوجات الشركة بحمايتها من التاكل والصدأ لأطول فترة ممكنة.

اما عن اختيار المنطقة الشرقية من السعودية قال هكس، إن الدراسات التي قامت بها الشركة اكدت ان المنطقة الشرقية من اكبر المناطق في السعودية استهلاكاً لمواد موانع الصدأ نظراً الى طبيعة درجة الحرارة والمناطق الساحلية بالإضافة الى وجود العديد من المصانع فيها التي تقوم باستخدام المواد التي ينتجها المصنع من «الإيبوكسي» و«البوليستري». وتتضمن الشركات التي تتعامل معها «كوركوت» شركة الزيت العربية «ارامكو» السعودية و«شركة سابك» بالإضافة الى المؤسسة العامة للتحلية بمدينة الجبيل الصناعية. ويذكر ان مصنع «شركة كوركوت» اشتركت في تأسيسها مجموعة احمد حمد القصيبي واخوانه، التي تتخذ من مدينة الخبر في المنطقة الشرقية مركزاً لها. وتبلغ حصة «كوركوت» في المصنع المقام في السعودية ٣٥٪.

الإمارات

في جردة حسابات في عيد الجلوس

الناتج المحلي زاد ٢٠ ضعفاً بين ١٩٧٢ و ١٩٩٤



الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

■ كشف الشيخ حميد بن أحمد المعلا، وزير التخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة، ان أهم مؤشر إلى النمو الإقتصادي الذي تحقق في الدولة خلال السنوات الماضية هو تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي حقق معدلات نمو عالية فارتفع من سبعة مليارات درهم الى ١٣٥ مليار درهم في السنة الماضية بمعدل نمو سنوي يبلغ ١٦ في المائة وبزيادة وصلت إلى ٢٠ ضعفاً تقريباً.

وأضاف الشيخ المعلا، في اعقاب احتفالات عيد جلوس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، انه بتحليل هيكل الناتج يتضح ان القطاعات الإقتصادية غير النفطية حققت نمواً ملحوظاً أدى إلى ارتفاع قيمة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٤ مليار درهم سنة ١٩٧٢ الى ٨٩,٨ مليار درهم السنة الماضية بمعدل نمو سنوي قدره ١٨,٨ في المائة. وارتفعت نسبة مساهمتها من ٣٦,٥ في المائة إلى ٦٦,٥ في المائة السنة الماضية.

وذكر المعلا ان مساهمة امارة ابوظبي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة ارتفعت السنة الماضية إلى ٨٠ مليار درهم مقابل ٥ مليارات درهم سنة ١٩٧٢ بمعدل نمو سنوي قدره ١٥ في المائة. وأشار الى أن مسيرة التعليم حققت انجازات كبيرة تمثلت في التطور النوعي والكمي في اعداد التلاميذ والمدارس والكليات، اذ ارتفع عدد الطلبة في التعليم العام والفني من ٤٤ الفاً سنة ١٩٧٢ الى ٥٠٠ ألف سنة ١٩٩٥ . وارتفع عدد المدارس من ١٤٧ الى ٩٥٠ مدرسة. وارتفع عدد طلاب وطالبات التعليم العالي والجامعي من ٤٠٠ الف إلى ١٨ الفاً.

وفي مجال الخدمات الصحية ارتفع عدد المستشفيات من ١٦ سنة ١٩٧٣ تضم ١٢٥٢ سريراً إلى ٤٦ مستشفى سنة ١٩٩٤ تضم ٦١٠٠ سرير. اما عدد مراكز الرعاية الصحية فارتفع من ١١ إلى ١٢٧ مركزاً سنة ١٩٩٤ . وارتفع عدد الأطباء من ٢٤٦ إلى ٣٧٢٠ طبيباً سنة ١٩٩٤ .

من جهتها توقعت مؤسسة «مؤشر الأعمال الدولية» ان يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات بمعدل ٢ في المائة سنوياً من الآن وحتى سنة ١٩٩٧ بالأسعار الجارية. وقالت المؤسسة (مقرها قبرص) في ملفها السنوي الذي تعده عن دولة الإمارات، إن القطاعات غير النفطية ستظل المحرك الرئيسي لهذا النمو المتوقع. ومع ان المؤسسة توقعت ان تتباطأ وتيرة النمو في القطاعات الإقتصادية غير النفطية، الا انها اكدت ان النمو لديها لن يقل عن ٣ في المائة خلال الفترة المذكورة.

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات اكبر ثاني ناتج بين دول مجلس التعاون بعد المملكة العربية السعودية. وفيما يبلغ الناتج في دولة الإمارات ما يعادل ثلث الناتج في المملكة. الا انه يزيد على الناتج المحلي لدى دولة قطر بنحو خمس مرات والناتج المحلي للكويت بمعدل مرة ونصف المرة. وبالمقارنة مع الناتج المحلي في إيران المجاورة، فإن ناتج دولة الإمارات يبلغ النصف تقريباً.

وتوقعت مؤسسة «مؤشر الأعمال الدولية»، ان تحافظ امارة دبي، من بين الإمارات السبع الأخرى، على أسرع وتيرة نمو اقتصادي، وعزت ذلك الى سعي حكومة دبي الحثيث إلى التنويع في الإقتصاد القومي، وأعطاء مزيد من الدفع لعمليتي التجارة والصناعة.

اما بالنسبة الى امارة ابوظبي، فقد توقعت المؤسسة ان يؤدي الإنفاق على المشاريع في قطاع النفط ومشاريع البنية التحتية إلى اعطاء المزيد من الدفع لإقتصاد الإمارة.

كما توقعت ان ترتفع نسبة النمو لدى امارة الشارقة نتيجة ارتفاع دخلها من عوائد الغاز الطبيعي، مما سيفسح في المجال امام المزيد من الإنفاق على مشاريع البنية التحتية.

بيان

«ولكم» تجد علاجاً لمرض فيروسي

يعاني ملايين الناس في جميع انحاء العالم من مرض فيروسي معدٍ يعرف باكثر من اسم واحد وذلك حسب المكان الذي يعيش فيه المرضى.

يشير الأطباء إلى هذا المرض الفيروسي المعدي باسم داء «هربس» المنطقة الذي يعني حرفياً «الزحف». ويعرف هذا المرض لدى عامة الناس في العالم العربي باسم «الحزام الناري» وباسم «القوباء الجلدي» في غرب اوروبا، كما عرف لدى الأجيال السابقة باسم «جيكان» وهي كلمة انكليزية قديمة تعني «الحكة».

اما اللغة العالمية الوحيدة فهي المرض ذاته الذي ينشا اساساً من مرض الجديري الواسع الإنتشار في مرحلة الطفولة والذي يسببه فيروس «فارسيلا زوستر». وينشط هذا الفيروس الذي يظل كامناً بالجسم في مرحلة البلوغ ليسبب داء «هربس» المنطقة وقد يكون ذلك ناتجاً عن حالات الضغط النفساني او الإجهاد او مرض يصيب جهاز المناعة في الجسم.

بالنسبة إلى المرضى الذين يجهلون ميزة التشخيص المبكر والعلاج، فانهم يواجهون بالمرض المؤلم الذي يمكن تمييزه بطفح جلدي حول وسط الجسم «الحزام الناري» الذي يلهب البشرة (جيكان) ثم يكون بثوراً ويتقشر قبل ان يشفي. وفي نسبة تزيد على ٣٠ بالمائة من المرضى الذين تزيد اعمارهم على ٥٠ عاماً فقد يعانون من الآلام لعدة شهور وسنوات حتى بعد ان يكون الطفح قد شفي.

لقد حققت «ولكم فاونديشين ليمتد»، وهي احدى شركات المنتوجات الصيدلانية الرائدة، نجاحاً كبيراً في برنامجها للأبحاث الطبية الذي يهتم باكتشاف وتطوير مركبات جديدة تلبي المتطلبات الطبية الخاصة. وكان احد هذه الإكتشافات اكتشاف أول عقار مضاد للفيروسات يعرف باسم «سايكلوفير»، وذلك في عام ١٩٧٤ . ويتم تسويق هذا العقار باسم «زوفيراكس» منذ عام ١٩٨١ وقد اصبح العقار العالمي الرائد في علاج امراض الهربس المعدية. وقد اعتبر هذا العقار الذي لم يسبق له مثيل بمثابة طفرة طبية أدت في نهاية الأمر إلى فوز الدكتور جورج هيتشينغز والدكتور جيرترود اليون من شركة ولكم بجائزة نوبل للطب في عام ١٩٨٨ .

المغـرب

في تقرير «للبنك المغربي للتجارة الخارجية»:

السعودية على رأس سلم التجارة الخارجية والإتحاد الأوروبي ثانياً

■ كشفت احصائيات اصدرها «البنك المغربي للتجارة الخارجية» ان المملكة العربية السعودية احتلت السنة الماضية المرتبة الأولى في مجموع تجارة المغرب مع الدول العربية بحجم مبادلات زاد على اربعة مليارات درهم (نحو ٥٠٠ مليون دولار) تشكل نسبة ٦ في المائة من اجمالي التجارة الخارجية للمغرب.

ولوحظ ان المبادلات المغربية - العربية تراجعت السنة الماضية بنحو نقطتين لكنها بقيت في حدود ١٠ في المائة من اجمالي المبادلات الخارجية التي احتلت ضمنها فرنسا نسبة ٣٧ في المائة واسبانيا ٩,٣ في المائة واليابان نسبة ٦,٦ في المائة وأيطاليا نسبة ٥,٧ في المائة والمانيا نسبة ٤,٣ في المائة.

ونقرأ في التقرير أيضاً، ان المبادلات مع دول الخليج تقلصت من ٨,٥ في المائة من مجموع المبادلات الخارجية إلى ٦,٥ في المائة بسبب تراجع واردات المغرب من النفط الكويتي والإماراتي بنسبة ٨٠ في المائة لحساب موردين اخرين (ليبيا وإيران والغابون).

وفي المقابل ظلت السعودية الزبون السادس للمغرب عالمياً من حيث الواردات ٣,٥ مليار درهم، و٥٠٢ مليون درهم للصادرات.

وفي التقرير إشارة الى ان واردات المغرب من السعودية تتكون أساساً من النفط الخام، في حين تتكون الصادرات من الحامض الفوسفوري والألياف الصناعية والخضروات.

وحسب الإحصائيات صنفت الجزائر في المرتبة الثانية للمبادلات المغربية العربية بنحو مليار درهم.

ولاحظ تقرير «البنك المغربي للتجارة الخارجية» ان المبادلات مع الجزائر تشكل نسبة ٥٠ في المائة من مجموع التجارة مع بقية دول المغرب العربي الأخرى التي زادت بنسبة ٤١ في المائة من الواردات و٧,٤ في المائة من الصادرات. وتم تحقيق اكبر معدل للتطور التجاري مع ليبيا التي زادت الواردات منها بمعدل خمسة أضعاف. وانتقلت من ١٦٠ مليون درهم إلى ٧٥٧ مليوناً.

وفي المقابل تراجعت صادرات المغرب إلى ليبيا بنسبة ٢٨ في المائة. وتقلصت من ١٢٧٢ مليون درهم إلى ٩٠٨ ملايين.

وكانت ليبيا تحتل المرتبة الأولى في التجارة مع دول المغرب العربي قبل ان تخلفها الجزائر السنة الماضية.

ويعتقد الخبراء الإقتصاديون ان علاقات المغرب التجارية مع دول «الإتحاد المغاربي» ضعيفة. وهي تكاد توازي حجم المبادلات بين المغرب وإيران او الهند.

وكان المغرب استورد من إيران السنة الماضية ما قيمته ١,٨ مليار درهم قيمة مشتريات من النفط الخام بعد استئناف المبادلات التجارية بين البلدين التي ظلت مقطوعة منذ الثمانينات حتى ازمة الخليج.


الحسن الثاني

ويتوقع ان تتضاعف المبادلات المغربية - الإيرانية في السنتين المقبلتين بعدما ابرم في طهران في أواخر الشهر الماضي اتفاق تجاري بين المملكة المغربية والجمهورية الإيرانية.

ولاحظ المراقبون ان إيران عوضت حالياً واردات المغرب من العراق والكويت قبل الأزمة. وكان المغرب يحصل على ٥٢ في المائة من حاجاته النفطية من العراق حتى اب/ أغسطس ١٩٩٠.

وفي تقرير «البنك المغربي للتجارة الخارجية» عن العلاقات التجارية مع العراق، ان الرباط صدرت إلى بغداد خلال السنة الماضية ما قيمته ١٨ مليون درهم منتوجات صيدلية وطبية، في حين استوردت الرباط من الكويت ما قيمته ١٤٧ مليون درهم (نفط خام) وصدرت اليها المنتوجات الغذائية والملابس الجاهزة بقيمة ٤٢ مليون درهم.

ولاحظ التقرير من جانب آخر تطور المبادلات التجارية بين المغرب ودول الشرق الأدنى خصوصاً سوريا ولبنان واسرائيل التي لم يذكرها التقرير بالإسم والتي حسب احصاءات شبه رسمية بلغت قيمة مبادلاتها مع المغرب ١٠٠ مليون دولار.

وتجنب التقرير إضافة إسم إسرائيل لأنه ركز على الدول التي تقيم مع المملكة المغربية علاقات ديبلوماسية.

وتستند التجارة مع إسرائيل على اساس المبادلات البينية التي تتولى المصارف المغربية تغطيتها.

ومعلوم ان فتح مكتب للإتصال الإسرائيلي في الرباط جاء بعد المؤتمر الإقتصادي «حول الشرق الأوسط وشمال افريقيا» الخريف الماضي في الدار البيضاء. كما ان المبادلات مع إسرائيل تتم عبر وسطاء ودول أجنبية اهمها فرنسا لعدم وجود رحلات بحرية او جوية مباشرة.

ولاحظ التقرير ان وجود عجز في الميزان التجاري للمبادلات مع الدول العربية تزيد نسبته على ٦٠ في المائة. والسبب في ذلك ان مجمل مشتريات المغرب من الدول العربية عبارة عن مشتريات نفطية او مواد أولية تدخل في تصنيع الحامض الفوسفوري الذي يحتل المغرب فيه الدرجة الأولى عالمياً من حيث الصادرات، في حين ان الصادرات المغربية الى الدول العربية تتشكل في مجموعها من مواد غذائية، وملابس جاهزة، ومصنوعات خفيفة، ومواد أولية، أو نصف مصنعة. ومقابل التبادل المحدود مع الدول العربية لاحظ التقرير أن المبادلات مع دول الإتحاد الأوروبي تفوق نسبة ٦٢ في المائة من الصادرات، و٦٧ في المائة من الواردات، بينما تحتل التجارة مع الولايات المتحدة وكندا نسبة ٩,٤ في المائة من الواردات، و٤ في المائة من الصادرات. وتبلغ التجارة مع القارة الأفريقية نسبة ٧,١ في المائة من الواردات، و٨,١ في المائة من الصادرات، وتراجعت التجارة مع دول الخليج العربية من ٨,٥ في المائة إلى ٦,٥ في المائة بالنسبة الى الواردات وزادت من ١,٤ إلى ١,٦ في المائة بالنسبة الى الصادرات. وتعتقد الأوساط التجارية المغربية أن ضعف التجارة مع الدول العربية يعود الى سببين:

● حاجة الدول العربية الى السلع الصناعية، ومواد التجهيز والتكنولوجيا وهو غير متوافر في الأسواق العربية، ويتم استيراده من الدول الصناعية الكبرى.

● ضعف القطاع الخاص في الدول العربية، واستمرار المبادلات الجارية بين القطاع العام الذي يتولى لحساب الدول المعنية استيراد المنتوجات التي يحتاج تصديرها الى تراخيص خاصة، وهو ما يجعل التجارة البينية بين الدول العربية ضعيفة، وتخضع لضغط البيروقراطية الإدارية، وعدم تجانس قوانين التجارة، فضلا عن أن أغلب الدول العربية لم تنضم بعد إلى «الإتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة» (غات) التي اصبحت تعرف باسم «منظمة التجارة الدولية».

مصـر

في بيانها عن مشروع الموازنة العامة وزارة المال حددت الأولويات

٢٢,٨ مليار جنيه لخدمة الدين العام

■ في بيانها الصادر حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ - ١٩٩٦، اكدت وزارة المال، ان المشروع يتضمن نحو ٢٢,٨ مليار جنيه لمواجهة فوائد وأقساط القروض العامة المحلية والخارجية وفقا للإلتزامات المستحقة خلال السنة، بارتفاع اعباء قدره ٦,٥ في المائة بالمقارنة مع السنة المالية الماضية التي تضمنت نحو ٢١,٤ مليار جنيه لخدمة أعباء الدين العام.

وذكرت الوزارة ان الوفاء بالتزامات وخدمة الدين العام المحلي والخارجي في مواعيد الإستحقاق يأتي في مقدم اولويات السياسة المالية التي تستهدف أساسا تحميل كل سنة مالية اعباءها من الفوائد والأقساط تماشياً مع المبادئ المالية العامة للدولة وتفادياً لتراكم الأعباء على الأجيال القادمة.

وأشار البيان إلى أن أعباء خدمة الدين العام للدولة تتمثل في أعباء خدمة الدين العام المحلي. وتشكل وحدها نحو ٧٠ في المائة من اجمالي اعباء خدمة الدين العام للدولة، بما يعادل ١٦ مليار جنيه، يبلغ الموجه منها لتسديد الفوائد نحو ١٣,٧ مليار جنيه، بنسبة ٨٥,٦ في المائة من اجمالي أعباء خدمة الدين العام المحلي. فيما يبلغ الموجه لتسديد الأقساط ٢,٣ مليار جنيه بنسبة ١٤,٤ في المائة من الإجمالي.

وحرصت وزارة المال على الإشارة الى ان الدين العام المحلي، على الرغم من تضخم أرقامه في السنوات الماضية، فإنه يعتبر بمثابة مشاركة المدخرات القومية في تحقيق مقومات التنمية. كما ان اعباءه تختلف عن الإقتراض الخارجي الذين يشكل عبئاً على الإقتصاد القومي وعلى ميزان المدفوعات.

وقد حددت وزارة المال عناصر الدين العام المحلي كالآتي:


حسني مبارك

● مديونية الحكومة تجاه «بنك الإستثمار القومي»، عن القروض التي يوفرها المصرف لتمويل المشاريع الإستثمارية في الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. وهي تشكل فوائض صناديق التأمينات الإجتماعية وحصيلة شهادات الإستثمار ومدخرات توفير البريد لدى المصرف، وهي مدخرات حقيقية ليست لها اثار تضخمية ولا تشكل عبئاً على الإقتصاد القومي، وبالتالي لها مقابل في الأصول الرأسمالية للدولة.

● أذونات الخزينة العامة على الدولة والموجهة لتمويل العجز في الموازنة العامة بدلاً من طبع اوراق مالية. وهو الأمر الذي كان يؤدي قبل سنة ١٩٩١ إلى موجات من التضخم، كما يوجه جانباً من فائض السيولة النقدية للحد من الضغوط التضخمية التي تستتبعها آثار معاكسة في السوق مثل تدهور اسعار الفائدة على المدخرات بالجنيه المصري وعدم استقرار سعر الصرف.

● ما نجم عن تدخل الدولة لإصلاح الخلل في الهياكل التمويلية لبعض الهيئات والمؤسسات الإقتصادية، خصوصا ما تتحمله الخزينة العامة للدولة عن الهيئة القومية للسكك الحديد وهيئة كهرباء مصر، بالإضافة الى اصلاح الخلل في المراكز المالية لمصارف القطاع العام وزيادة رؤوس اموالها بما يتفق مع معايير الجدارة الدولية للمصارف والمؤسسات العاملة في الحقل المصرفي.

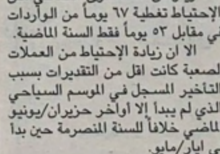
● ما تحملته الخزينة العامة للدولة محل الهيئة العامة للسلع التموينية في مديونيتها للمصارف عن اعوام سابقة في إطار تغطية العجز المرحل الذي اسفرت عنه موازنات الهيئة والناجم عن توفير السلع التموينية الرئيسية بأسعار اجتماعية، مما استتبع تدخل الدولة لإصلاح هذا الخلل كي يتسنى للهيئة التعامل مع المصارف نقداً ومن دون السحب على المكشوف.

وهناك إضافة الى ذلك، ايضا اعباء خدمة الدين العام الخارجي. وتشكل نحو ٣٠ في المائة من اجمالي اعباء خدمة الدين العام للدولة بما يعادل نحو ٦,٨ مليار جنيه، بنسبة ٦٠,٣ في المائة من اجمالي اعباء خدمة الدين العام الخارجي، فيما يبلغ الموجه لتسديد الأقساط نحو ٢,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٩,٧ في المائة من الإجمالي.

وأشار البيان إلى ان الدين العام الخارجي الذي تتحمل أعباءه الموازنة العامة للدولة، يتمثل في صورة أساسية في القروض اللازمة لتوفير المكون الأجنبي الضروري لإستثمارات المشاريع الإستراتيجية والحيوية. كما ان هذه القروض لها مقابل في الأصول الرأسمالية وتشكل إضافة الى أصول المجتمع. ويشمل الدين العام الخارجي أيضا أعباء اعادة الجدولة من فوائد وأقساط.

تـونـس

احتياط العملات الصعبة ارتفع والجفاف قضى على التصدير الزراعي



خطة للإكتفاء الذاتي الغذائي سنة ٢٠٠٠

■ كشف الشاذلي العروسي، وزير الدولة للشؤون الزراعية، ما تخططه تونس لسنة ٢٠٠٠ في مجال الإكتفاء الذاتي الغذائي، فأوضح الوزير أن خطة لإستصلاح الف هكتار من الأراضي الحكومية ستكلف حسب التقديرات الأولية ٩٠٠ مليون دينار (نحو ٩٥٠ مليون دولار).

المرحلة الأولى من الخطة ترمي إلى استصلاح ١٤٠ الف هكتار بكلفة اجمالية تقدر بـ ٣٥٠ مليون دينار (٣٧٠ مليون دولار).

وكانت تونس استكملت اخيراً تركيز ٦٥ شركة لإستصلاح الأراضي واستثمارها بالإضافة الى ٣٠ شركة انشئت في وقت سابق. وستستخدم شركات الإستثمار الزراعي التقنيات الحديثة في الري لإستخراج المياه من الآبار الحالية التي لم تستثمر في صورة جيدة.

وتشمل الخطة، على ما كشف الشاذلي العروسي، تحقيق الإكتفاء الذاتي من الحليب والألبان في افق سنة ٢٠٠٠، علماً أن تونس لا تنتج حاليا سوى ٧٥ في المائة من حاجاتها من هذه المواد.

وتتركز الخطة ايضا على تحسين وسائل التخزين وإقامة شبكة واسعة من البرادات والخزانات، لأن سوء التخزين يتسبب بإتلاف كميات مهمة من المنتوجات الغذائية خصوصا البطاطا حيث يتلف ٣٠ في المائة منه بسبب سوء التخزين.

إلاّ أن مصادر في وزارة الزراعة افادت بأن نحو ٨ آلاف طن من بذور البطاطا تم تخزينها هذه السنة للمرة الأولى، فيما قدرت المصادر ذاتها حاجة البلد من هذه البذور بـ ٢٣ الف طن، اي ان ٣٠ في المائة من الحاجات أمكن تخزينها وحفظها.


بن علي

ولا تنتج تونس حالياً سوى ٢٠٠ الف طن من البطاطا، فيما يقدر استهلاكها السنوي بـ ٢٤٠ الف طن.

وتشمل خطة تحقيق الإكتفاء الذاتي تشجيع اللامركزية في مجال التخزين بانشاء مخازن في المحافظات لتأمين الحاجات من المنتوجات الزراعية في جميع فصول السنة وتفادي الإضطرابات في تزويد السوق.

على صعيد آخر، نقرأ في التقرير الدوري للمصرف المركزي ان الإحتياط العام من العملات الصعبة ارتفع إلى ١,٣ مليار دولار في أواخر حزيران/يونيو الماضي اي بزيادة ٣٦٠ مليون دولار قياساً على حجم الإحتياط سنة ١٩٩٤.

ويؤمن المستوى الحالي من الإحتياط تغطية ٦٧ يوماً من الواردات في مقابل ٥٣ يوماً فقط السنة الماضية.

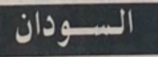
الا ان زيادة الإحتياط من العملات الصعبة كانت اقل من التقديرات بسبب التأخير المسجل في الموسم السياحي الذي لم يبدأ إلا أواخر حزيران/يونيو الماضي خلافاً للسنة المنصرمة حين بدأ في ايار/مايو.

من جهة ثانية تسبب الجفاف وسوء الأحوال المناخية بتراجع الصادرات الزراعية التي لم ترتفع سوى بنسبة ١,٥ في المائة بعدما سجلت السنة الماضية ارتفاعا قدرت نسبته باكثر من ٤١ في المائة، وادى ذلك إلى تراجع نسبة تطور الصادرات من ١٨ في المائة السنة الماضية إلى ١٦ في المائة فقط السنة الجارية.

إلا أن صادرات تونس من الطاقة زادت بنسبة ٢٠ في المائة وكانت النسبة المسجلة السنة الماضية تقارب ٣٠ في المائة، ودرّ القطاع ايرادات قدرت بنحو ٢١٧ مليون دينار (٢٣٧,٥ مليون دولار) حتى اواخر حزيران / يونيو الماضي.

وشهد النصف الأول من السنة الجارية عمليتي اقتراض كبيرتين من السوق المالية اليابانية مما أدى إلى زيادة احتياط العملات الصعبة.

وارتفعت واردات تونس في النصف الأول من السنة الجارية بنسبة ٨,٣ في المائة. ولم تتجاوز نسبة الزيادة السنة الماضية ٧,٤ في المائة من دون اعتبار المستوردات من المنتوجات الزراعية.



السـودان

بعد أن عاد إلى استئناف مساعداته الفنية

صندوق النقد الدولي أجّل تنفيذ قرار ابعاد الخرطوم عن عضويته

■ صرح عبد الله حسن احمد، وزير المالي في حكومة الفريق عمر البشير ان «صندوق النقد الدولي» اجل قرار ابعاد السودان وقرر منحه فترة مراقبة جديدة واستئناف مساعدته الفنية المتوقفة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

وقال الوزير، إن اللجنة التنفيذية لصندوق النقد اجلت البحث في مسألة ابعاد السودان التي كان سيتم تقديمها على شكل توصية الى الحكام في تشرين الأول/اكتوبر المقبل.

ونقرأ في وكالة الأنباء السودانية عن الوزير السوداني قولاً آخر عن هذا القرار الذي اعتبره نتيجة ايجابية بالنسبة إلى السودان تظهر دعم الصندوق له بسبب التعاون الكامل الذي ابداه السودان.

وتبلغ قيمة الديون الخارجية للسودان ١٣ مليار دولار من بينها ١,٧ مليار دولار لصندوق النقد.

وأضاف الوزير عبد الله حسن احمد ان السودان، الذي يسدد خمسة ملايين دولار شهريا منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، (ملتزم كلياً بخطة التسديد المتفق عليها مع «صندوق النقد الدولي» بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية للإقتصاد الوطني).


عمر البشير

وتابع يقول إن مجلس صندوق النقد دعا السودان إلى تطبيق «السياسات الإقتصادية التي لم تطبق بعد ووضع برنامج على المدى المتوسط يتم تقديمه إلى صندوق النقد في كانون الأول/ ديسمبر المقبل»، الاّ انه لم يعط اي توضيحات إضافية.

وأشار عبد الله حسن أحمد إلى ان صندوق النقد قرر استئناف مساعدته الفنية الى السودان المعلقة منذ كانون الثاني/ يناير الماضي وأن وفداً من صندوق النقد باشر في تقديم النصح في المجالات المصرفية والجمركية والضريبية.

وأضاف أنه يتوقع وصول وفد فني آخر يضم خبراء في الإحصائيات. وكان السودان الذي تراكمت ديونه الى صندوق النقد منذ سنة ١٩٨٠ اعتبر في حزيران/ يونيو الماضي ان تمديد فترة المراقبة لم يعد ضرورياً، وقال ان معدل النمو بلغ ٨٪ وتراجع معدل التضخم بنسبة ٦٣٪.

دور حكومة صدام في تردي الوضع الإقتصادي

فك الحصار وحده لا يحل أزمة العراق

■ بلغت معاناة الشعب العراقي نتيجة لتردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية حجماً خيالياً. فالدخل الفردي الحقيقي نزل إلى مستوى الأربعينات، إن لم يكن أقل. ويدعي النظام العراقي ان هذا الوضع المأساوي هو نتيجة للعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة منذ غزو الكويت. لكن، لفهم نتائج العقوبات فإنه لا بد من وضعها في إطارها الإقتصادي الصحيح.

فمنذ فرض الحصار الدولي شهد الإقتصاد العراقي عجزاً هائلاً في ميزان المدفوعات. فإذا اعتبرت المسألة مسألة عجز في الموارد فإن هنالك قضيتين بحاجة إلى تحليل: الأولى، كيفية إستجابة النظام للعجز الناتج حالياً من الحصار الدولي الذي حرم العراق من عائدات تصدير النفط، والثانية، مدى امكانية تصحيح العجز ورفع معاناة الشعب العراقي في حال فك الحصار.

في القضية الأولى تنفذ الحكومة حتى الآن نوعين من السياسة، احدهما يعطل الآخر أو حتى يعاكسه. فقد اعتمدت الحكومة نظاماً للتقنين تلبي فيه حوالي نصف الإحتياجات الأساسية للمواطنين. وهذا النوع من السياسة يسمى في لغة ميزان المدفوعات «تعديل» أو «تكييف» لأنه يفرض خفضاً في النفقات (الإستهلاكية والإستثمارية) وفي مستويات الإستيراد.

طبع العملة

أما في النوع الثاني من السياسة فقد لجأت الحكومة إلى طبع العملة لتمويل نفقاتها بالرغم من معرفتها بأن النقص في الموارد يعود أساساً إلى الشح في العملات الأجنبية. ذلك ان تمويل العجز الخارجي باستخدام العملة الوطنية المتيسرة باطلاق العنان للمطابع وليس بزيادة الإنتاجية، من شأنه ان يشكل ضغطاً شديداً على العملة الوطنية يؤدي في النتيجة إلى انهيارها.

يضاف إلى ذلك ان العملة الوطنية المتزايد ضعفها تستخدم أيضا لتمويل الإستيراد مما يجعل العجز مستديماً والضغوط التضخمية مستفحلة ومتفاقمة. فلا عجب، إذن، ان مستويات الأسعار السائدة في السوق الآن تعكس قيمة الدينار العراقي المنهار.

وفي حين كانت الحكومة تخفض الأسعار عن طريق نظام التقنين، كانت في الوقت ذاته تسهم في إذكاء نار التضخم العالي وفي الزيادة الجنونية في أسعار السلع غير المقننة عن طريق طبع العملة. وبالتالي فإنه من الصعب مجانبة الإستنتاج بأن السياسة التي انتهجتها الحكومة في مواجهة الحظر الدولي (وخصوصا بعد الفشل في موازنة زيادة الكتلة النقدية بزيادة في الإنتاج) قد فاقمت الضغوط التضخمية وتتحمل نصيبها من المسؤولية في معاناة الشعب العراقي.

والسؤال التالي هو: لماذا عالج النظام الحظر بالتمويل التضخمي، وكيف يتمكن من إنتهاج مثل هذه السياسة؟

هناك تفسيران في هذا الصدد. الأول، هو ان هذه العملية تمكن النظام من الحصول على الموارد التي يحتاج إليها من أجل بقائه. فهو عندما يطبع العملة ويتاجر بها يجمع ما تبقى من عملات أجنبية لدى الجمهور. وتبعاً لذلك، فان النظام داخل في منافسة غير متكافئة على العملات الأجنبية مع القطاع الخاص فضيق عليه الخناق بشكل ملحوظ وفعال.

والتفسير الثاني، هو ان النظام الحاكم وأجهزته يعيشون في منأى عن نتائج التضخم الهائل، لأنهم يحافظون على مستوى معيشتهم من خلال ما يملكون أو يجمعون من عملات أجنبية. أما باقي السكان فإنهم محرومون من هذا الإمتياز ومضطرون الى العيش على دنانير تفقد قيمتها باستمرار. صحيح، ان نظام التقنين يساعد على تخفيف نتائج الحظر بالنسبة الى السكان، ولو بصورة متناقصة، لكنه في الوقت ذاته يعطي النظام حرية تجميع الموارد على النحو السالف الذكر. وهكذا، فإن سياسة النظام تجاه الحظر نجحت في نقل العبء الى الشعب العراقي.

ماذا تفعل حكومة مسؤولة

ماذا يمكن أن تفعل حكومة مسؤولة في ظروف كهذه؟ الجواب البدهي هي انتهاج سياسة تكافح التضخم. وكان بمقدور الحكومة العراقية أن تخفف من معاناة الشعب العراقي بالتمسك بسياسة «التكيف» وحدها في مواجهة الحظر. ذلك ان مثل هذا الخيار كان يمكن أن يرسي الأحوال الملائمة لإقامة التوازن على مستوى أدنى للنشاط الإقتصادي باستخدام التقنين كأساس لهذا التوازن. ومع أن ذلك ما كان ليلبي سوى جزء من الإحتياجات الأساسية للناس، فإنه من دون شك يخفف كثيراً من الضغوط التضخمية.

أما بالنسبة إلى قضية أخرى جوهرية وهي إذا ما كان فك الحصار سوف يساعد على تصحيح العجز، وبالتالي إنهاء معاناة الشعب العراقي، فانه لا بد من التأكد إذا ما كان العجز في الموارد سوف يستمر بعد رفع الحظر. وللتأكد من ذلك فإنه يجب تحديد مصادر العجز لمعالجة الأمر معالجة ديناميكية.

في الوقت الحاضر يأتي العجز من نقص عائدات التصدير بسبب الحصار. لكن في حال رفع الحصار، فإن هنالك عوامل أخرى مولدة للعجز سوف تأخذ مجراها ومنها الموجبات المالية لخدمة الديون وتعويضات الحرب.

العجز بالأرقام

ولتبيان الملابسات الكمية لهذا التصور، يجري تقدير العائدات الصافية سنوياً للنظام العراقي من عمليات خرق الحصار وتصدير النفط إلى الأردن بحدود تتراوح بين مليار دولار ومليار ونصف المليار، بينما صادرات العراق النفطية قبل اجتياح الكويت كانت بحدود ١٢ مليار دولار. ولا توجد احصاءات رسمية عن مبلغ الدين الخارجي المترتب على العراق لكنه يقدر أيضاً بمبلغ ١٠٠ مليار دولار، ٦٠ منها لبلدان غربية وبلدان الكتلة السوفياتية سابقاً، والباقي لدائنين خليجيين.

وإذا افترضنا ان سعر الفائدة على الديون غير الخليجية هو بحدود الخمسة في المائة (الديون الخليجية بدون فائدة) وان المدة الزمنية اللازمة لسدادها ٢٠ سنة، فإن المتوسط السنوي لخدمة الديون خلال السنوات الخمس المقبلة سيكون بحدود ٧,٦ مليار دولار، منها ملياران للدائنين الخليجيين. وتضاف إلى ذلك المدفوعات للتعويض عن خسائر الحرب (تقدر حاليا بمبلغ ١٦٠ مليار دولار) بما متوسطه ٤ مليارات دولار للفترة ذاتها تبعا لكميات النفط المصدر.

ويشير الحساب الأولي إلى أن تغطية الكلفة السنوية لهذه الموجبات ترتب على العراق ان يخصص لها ما معدله ١١,٥ مليار دولار من عائداته النفطية التي يمكن أن تصل في أحسن الأحوال الى ١٤ مليار دولار خلال الفترة المذكورة.

وإضافة الى ذلك، وللتعويض على مواطنيه عن المشاق والمعاناة التي انزلت بهم وللإنطلاق في طريق اعادة الإعمار والنمو، فان متوسط حجم المستوردات المدنية يجب أن يعود على الأقل الى مستوى الإستيراد الإجمالي السائد قبل اجتياح الكويت، اي بحدود ٩ مليارات دولار. وبالتالي، فان العجز العراقي الخارجي سوف يكون بحدود ٦,٥ مليار دولار للسنوات الخمس المقبلة. وعليه، فان رفع الحظر بحد ذاته لن يزيل العجز. فبالإضافة الى رفع العجز واستعادة العراق حصته في سوق النفط، يحتاج العراق إلى نوع من تخفيف أعباء الديون وتجميد لمدفوعات تعويضات الحرب. فإذا لم يحدث ذلك، سيبقى العجز وسيتفاقم التضخم مضافاً إليها اختلال في اولضع الإقتصادي العام وفوضى واضطراب.

بكلام آخر، سيبقى العراقيون في حالة المعاناة، ولذا لا يجوز حصر أزمة العراق الإقتصادية بمسألة الحظر.

رضا محمد

عن «وول ستريت جورنال»

العرب وحدهم يقاومون الفكرة

جمهورية إيران الإسلامية تنجح في تحديد النسل

■ اكثر من عشرين رجلا كانوا ينتظرون دورهم في حديقة مركز «كرتير جعفري» الطبيعي في جنوب طهران، وهي ضاحية شعبية من ضواحي العاصمة الإيرانية. إنهم يدخلون من باب كتب عليه «عمليات التعقيم المجانية». ويخرجون من الجهة الأخرى بعد إجراء عملية سريعة بطريقة اللايزر، وهي طريقة طورها طبيب صيني. فالتعقيم هو جزء مركزي من سياسة إيران للتخفيف من تزايد عدد سكانها.

إن هذه السياسة ناجحة، بل هي نجحت نجاحاً ملحوظاً. ففي سنة ١٩٧٩ عندما وصل الملالي إلى الحكم كان عدد سكان إيران ٣٨ مليون نسمة. وبارتفاع هذا العدد بنسبة ٤ في المائة سنوياً في مطلع الثمانينات، أصبح عدد السكان اكثر من ٦٠ مليون نسمة. وبطبيعة الحال، فان شعباً صغير السن من شأنه ان يتكاثر بسرعة. ومع ذلك استطاعت إيران ان تخفض نسبة نموها السكاني إلى ١,٨ في المائة.

وكان نظام الشاه قد اعتمد التخطيط العائلي في السبعينات، لكن اية الله الخميني، شجب هذه السياسة داعياً إلى إنجاب الأطفال، والمزيد من الأطفال، لأن ذلك في رأيه هو طريق الجمهورية الإسلامية إلى النصر على الغرب المنحل. لكن في أواسط الثمانينات بدا واضحاً، على الرغم من مقتل ما يقارب المليون إيراني في الحرب مع العراق، ان على إيران ان توقف هذا الفيض من الإنجاب.

وراحت نخبة شجاعة من الأطباء والإقتصاديين تشرح الحقائق للمؤسسة السياسية - الدينية، فاستطاعت في النهاية ان تقنع حتى الخميني نفسه بإصدار بيان متحفظ يدعو إلى الحد من التوسع العائلي. ثم راح خبراء التخطيط العائلي في وزارة الصحة يوجهون الأسئلة المكتوبة إلى المشرعين الدينيين.

وكانت الخطوة الأولى إقناع «آيات الله» بالإفتاء بجواز استخدام «حبوب منع الحمل»، ثم الوسائط الأخرى لمنع الحمل، وأخيراً عمليات التعقيم بشرط «أن يتم ذلك بروية وحكمة وأن لا يضر بصحة المقبلين على هذه الوسائط».

هذه الأحكام والفتاوى نشرت بين الناس على نطاق واسع، ولم يبق معارضاً لها سوى حفنة من أشد رجال الدين رجعية. وعندما غير النظام رأيه في هذا الإتجاه أقبل على ذلك إقبالاً تاماً لا موارية فيه.

ولم يتم هذا التغيير قسراً او بالعنف. لكن رجال الدين في الأرياف أخذوا يحثون الناس في خطب الجمعة على زيارة العيادات الطبية المحلية. والشيء الوحيد الذي بقي مرفوضاً هو الإجهاض.

والقائمون على التخطيط العائلي يطرحون الموضوع بوضوح حاد وصراحة لا تورية أو تغطية فيه أو عبارات منمقة. فالمطلوب هو عدد أقل من الأطفال. و جميع وسائط منع الحمل موجودة في كل مكان، وكلها مجانية: «الحبوب»، و«الكوندوم»، و«الأنابيب المهبلية»، و«الحلقات الواقية»، و«عمليات التعقيم».

كذلك، تعتبر المشورة قبل الزواج إلزامية للشبان والشابات المقبلين على الزواج، أو في المدن على الأقل. وهناك متطوعون في العمل الصحي، ربما لا يكون تدريبهم وافياً، إلا أنهم يتمتعون بنفوذ محلي كبير. وهم يعملون على نشر الوعي بزيارات منتظمة إلى العائلات المخصصة لهم بمعدل ٥٠ عائلة لكل واحد منهم. وهناك اخرون ينحصر نشاطهم في المساجد والمعامل.

وتقوم فرق نقالة من مستشفيات المدن بزيارة دائمة إلى المناطق والأرياف النائية لتعقيم الرجال والنساء. وفي احدى القرى الواقعة إلى الجنوب الشرقي من طهران العاصمة يتم إجراء ما لا يقل عن ٢٥ عملية تعقيم في الأسبوع.

والسؤال الآن: لماذا قبل الإيرانيون فكرة العائلات الصغيرة وأقبلوا على ذلك؟

هناك أولا حوافز إقتصادية. فالتعقيم مجاني والراغبون في ذلك لا يدفعون أي أجر. يضاف إلى ذلك أنه بعد انجاب الطفل الثالث تتوقف المنافع العائلية ومعونات الإسكان والصحة والتأمين.

وفوق ذلك، قد يكون هناك تحرك لمشاعر التفوق التاريخي على الشعوب المجاورة. فالجزء الوحيد من البلاد الذي يقاوم فكرة تحديد النسل مقاومة حقيقية، كما يقول أحد الأطباء في طهران، هو الجزء الجنوبي الغربي من البلاد، أي مقاطعة خوزستان (عربستان) المحادة للعراق.

وقد قال لنا هذا الطبيب: «تعرفون ان أولئك العرب هناك لا يدركون الأمر. تصوروا ان الواحد منهم يتخذ لنفسه زوجتين أو ثلاثاً. هنا على الأقل نستطيع أن نبني حضارة»!

عن «الإيكونوميست»

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

«الميزان» تدخل عامها الثالث

■ بهذا العدد الثاني عشر من المجلد الثاني تكون «الميزان» قد اكملت عامين من عمرها وتدخل في العام الثالث بتجربة إعلامية تستكشف خلالها آفاق شبكة الإتصالات العالمية «إنترنت». ونحن نعلم أن هناك محاذير رقابية كثيرة في العالم العربي تحول دون قيام هذه الإتصالات على نحو حر وواسع النطاق كما في بقية العالم، وبالتالي تحد من استخدام هذه الشبكة على النطاق العربي حيث ستبقى الإتصالات في الإطار التقليدي إلى أمد بعيد في المستقبل على ما يبدو (راجع صفحة الآراء في العدد الماضي من «الميزان» بعنوان «العالم العربي ليس في اللعبة»).

لكن هذا النوع من الإتصال يسهل التواصل مع المهاجر التي تعيش فيها أعداد كبيرة من اللبنانيين والعرب الذين تأقلموا على استخدام الوسائل العصرية المتطورة وبإمكانهم الإفادة منها بغير قيود او عقد أو تعقيدات.

وفي نهاية عامها الثاني دخلت «الميزان» الى أسواق مهجرية جديدة منها كنداومنها سويسرا وأسبانيا، وقريباً بقية أميركا الشمالية، وذلك على نحو منتظم عبر شركة توزيع عالمية.

وقد تعلمنا من هذه التجربة القصيرة مدى الصعوبات التي تعترض اي مطبوعة مستقلة فعلاً او حتى نسبياً. غير أن تلك المصاعب محسوبة، او يفترض ان تحتسب، ثمناً للإستقلالية، وان تلك الإستقلالية يجب أو يفترض فيها أن تعطي مردوداً قائماً على الثقة والإحترام مع الوقت ومع تأكيد الإستقلالية طوال الوقت.

ذلك أنه من الأهمية بمكان ان تكون المطبوعة المستقلة قائمة على موارد مستقاة من نوعيتها ومن الثقة باستقلاليتها، فتتميز بذلك عن اي مطبوعة تستمد مواردها من خدمة مصالح أو ارتباطات محددة. وهذا لا يعني أن المطبوعة المستقلة ليست لها مصالح او تشيح عن فهم مصالح معينة تنسجم مع تصورها للإستقلالية، بمعنى أن تكون لتلك المصالح منفعة من أن تكون هي أيضاً مستقلة في إطار عملها. ونحن نعرف أن هناك مصالح عديدة في لبنان وفي العالم العربي تسعى جاهدة لكي يكون لها مثل هذا الإطار، وخاصة مع تنامي القطاع الخاص ونشوء التضارب بين اتساع إمكانياته وضيق مجالاته لذات الأسباب التي تحد من الإستقلالية الإعلامية.

ونعترف باننا ندخل عامنا الثالث ونحن اقل تفاؤلاً، وإن كنا اشد عزماً، فما صادفناه من فتور ولا مبالاة إزاء إصدار «المرجع في الإقتصاد»، وهو قاموس موسوعي للمصطلحات الإقتصادية والمالية والمصرفية والتجارية، مع أنه عمل تقني ومكلف، يشكل عينة من المصاعب التي يمكن أن تواجه الناشر المستقل حتى في المطبوعات المجردة من الرأي أو الموقف أو الإتجاه. فالشيء المحايد في العالم العربي ليس مرغوباً هو الآخر. المحايد أخو المستقل!

الإقتصاد الرهباني المتعدد الجنسيات

تواجه العالم كله الآن ظاهرة مخيفة هي «نهاية العمل» كما جاء في عنوان لكتاب صدر أخيراً يشخص فيه حالة البطالة المتفشية والمتزايدة، وامتدادها الى الطبقات الوسطى ذات التأهيل العلمي العالي والتي كان افرادها يشعرون بالإطمئنان إلى وظائفهم ومداخيلهم في السابق.

هذا الذعر الناشئ من حالة متمادية ولا رجوع عنها كما يبدو، يدفع الناس القلقين في دول الغرب الصناعي الى البحث عن الراحة النفسية والمادية في الكنائس والأديرة (وفي العالم الإسلامي في المساجد والخيريات).

وأكثر القلقين من جراء فقدان العمل والإستقرار الرجال والنساء الذين بلغوا أواسط العمر أو تخطوا مرحلة الشباب. وقد وصف احد أساقفة الإنكليز هذه الحالة بانها «إنتصار الأرباح على الناس». وهذا في رأيه يشكل أزمة أخلاقية إضافة إلى كونه نقطة تحول إقتصادي. ولذلك توقع الأسقف المذكور ان تتولى الكنائس المسيحية والمساجد الإسلامية، ودور العبادة اليهودية دوراً قيادياً في إقامة مشاريع تستقطب الناس اليائسين المبعدين من الحياة الإقتصادية.

لكن الرهبان، كما يبدو، يشكلون أفضل مناخ لإقامة بديل إقتصادي عن الحالة المشار إليها ليس فقط لأنهم يتمتعون بكفاءات علمية أكبر، ومنها بوجه خاص الكفاءات الإدارية، بل أيضاً لأنهم ناذرون أنفسهم للفقر والعفة. فالمال في أيديهم مأمون، وهم يشكلون نقيضاً صارخاً لمدراء الشركات الكبرى الذين يتقاضون مرتبات خيالية ولا يرف لهم جفن بصرف الموظفين والعمال بالجملة، وكلما وفروا عن طريق عمليات الصرف هذه زادت مرتباتهم ومخصصاتهم. والأهم من ذلك، وإضافة الى الكفاءة والعفة والعمل الدؤوب وروح الرأفة والإحسان، تشكل الرهبانيات المسيحية، وخاصة الكاثوليكية منها، شبكة تسويق عالمية تضاهي الشركات المتعددة الجنسيات.

ومن ذلك على سبيل المثال ان دير «سان واندريل» للرهبان البندكتين في وادي السين في النورماندي، وهو دير تأسس في سنة ٦٤٩ للميلاد أضافة إلى كونه مقراً هادئاً للعبادة والتأمل، تحوله إلى مقر لعمل تجاري ناجح. وهذا العمل القائم على التصوير الإلكتروني للمستندات والوثائق يدر على الدير دخلاً صافياً مقداره ثلاثة ملايين من الفرنكات الفرنسية سنوياً. وهذا الإتجاه أخذ في الإتساع ليشمل معظم الأديرة في فرنسا.

بل إن ١٧٠ ديراً من أصل ٤٠٠ دير في فرنسا شكلوا اتحاداً فيما بينهم لتبادل الخبرات والتبادل التجاري وخلق الوظائف وتسويق المنتوجات على نطاق واسع. ومن المتوقع ان يصدر هؤلاء كاتالوغاً بمنتوجاتهم قبل عيد الميلاد المقبل لإطلاق خدمة بيع بريدية. وليس مستغرباً ان تنشأ مثل هذه الحركة في الأديرة الفرنسية، لأن الرهبانيات الفرنسية مرت في السابق بتحولات أخطر بكثير من التحولات الجارية الآن، ومنها الثورة الفرنسية ومصادرة أراضي الأديرة.

لكن الخطوة الكبيرة المقبلة هي أن تؤسس الرهبانيات في العالم شركات متعددة الجنسيات مستفيدة من وجود فروع لها في معظم بلدان العالم، فتدخل في اللعبة الرأسمالية لغاية اجتماعية، أي من أجل الناس لا من أجل الربح.

ويبدو ان هذا الإتجاه بدأ يشق طريقه في أوروبا حيث بدأ عدد من الرهبانيات الفرنسية عمليات التبادل مع الرهبانيات البلجيكية والبريطانية.

إن هذه الخطوة، كما أشارت جريدة «فايننشال تايمز» اللندنية، هي الخطوة الأولى باتجاه قيام اول «مالتي ناشينال» رهبانية!

اليابان

لأنها تريد خفض قيمة «الين»

الحكومة تفتح لمؤسساتها باب الإقتراض من الأسواق الدولية

■ شدد ايسوكي سكاكيبارا، المدير العام للمكتب المالي الدولي، التابع لوزارة المال اليابانية، على أن تحرير «المناخ» الذي تنشط فيه شركات الضمان والمؤسسات المالية الأخرى لن يثمر ولن يشعر المعنيون بأثاره الا «تدريجيا خلال السنة المقبلة».

بيد ان بعض مديري الصناديق الإستثمارية اشاروا إلى عدم احتمال تسارع المؤسسات المالية اليابانية المثقلة بالخسائر المتأتية من تعاملها في سوقي الأسهم والعقارات اليابانية، ومن صرف العملات الأجنبية الناجمة عن استثمارات سابقة خارج اليابان، الى الإستفادة من تعديل الأنظمة والقوانين الذي أجرته الحكومة اليابانية أخيراً.

وأضاف مديرو الصناديق ان التعديل لم يؤثر أبداً على المشاكل العميقة الجذور التي تشكو منها المؤسسات المالية اليابانية وعلى الأسباب الداخلية التي دفعت الين الياباني نحو الإرتفاع على الرغم من ان هذا التعديل تناول تغييرات مهمة في الأنظمة التي تتحكم بالإستثمار في الحقائب الأجنبية.

ويوحي البعض أن صفقة التدابير الأخيرة ليست محاولة لتصحيح الغلاء المفرط للين الياباني بقدر ما هي محاولة لإنقاذ قطاع التامين على الحياة الياباني الذي يبدو وكأنه يحتضر، على رغم ان الغرض المعلن للصفقة هو خفض قيمة الين او تعديلها.

فمنذ فترة وشركات التامين اليابانية تبيع ما تملكه من الأسهم بغية تنفيذ التزاماتها. وتقول مؤسسة «غاردين فليمنينغ» ان هذه الشركات باعت في ايار/ مايو الماضي وحده نحو ٣٤٠ مليار ين ياباني من الأسهم اليابانية، اي اكثر مما باعته طوال السنة الماضية، عندما وصل حجم المبيعات إلى ٣٢٦ مليار ين، والذي اعتبر قياسياً. ولا تستطيع سوق السندات اليابانية ان تقدم الى هذه الشركات من العائدات ما تحتاج إليه لمواجهة التزاماتها بسبب تدني اسعار الفائدة التي وصلت الى أدنى مستوى لها في تاريخها.

لهذا كله بدا ان شركات التامين تتحرق للقرار الذي اتخذته وزارة المال اليابانية والقاضي بالسماح لها الإقتراض من أسواق المال الدولية.

وأصر المسؤولون في وزارة المال اليابانية على ان الغرض من التدابير المتخذة يهدف إلى توفير الأجواء الملائمة لجعل تدفق الرساميل إلى خارج اليابان اكبر من تدفقها إلى داخلها، في مسعى لزيادة صرف الين الياباني بالعملات الأجنبية من أجل تخفيض قيمته.

ويحتمل ان يكون توقيت هذه التدابير، على ما يقول المحللون الماليون، مناسباً جداً للمساهمة في عكس الإتجاه الذي استمر طوال التسعينات. فالمؤسسات اليابانية باتت تتجنب المخاطر اكثر من الماضي لأن «أصابعها احترقت»، بسبب تراجع قيمة الموجودات الأجنبية المتأتي من ارتفاع قيمة الين، ولهذا فمن الجائز الا تشتري هذه المؤسسات إلا نحو ثلث ما كانت تشتريه منذ سنوات خمس من سندات الخزانة الأميركية حين صدورها. وكان معظم ما اشترته المؤسسات اليابانية من سندات، خارج اليابان، اوروبياً، الا انه نظراً إلى ان الين خرج الأن من أسوأ وضع عرفه في تاريخه، يشعر البعض بأن اليابانيين قد يعودون إلى شراء سندات الخزانة الأميركية او السندات الصادرة بالمارك الألماني

وتشير الأرقام الخاصة بتدفق الرساميل إلى خارج اليابان في ايار/ مايو الماضي إلى «أن عمليات شراء فعلية للسندات الأجنبية حدثت في ذلك الشهر» على حد ما يقول يومتسو. ويغلب الظن ان السلطات اليابانية قامت أخيراً بركوب موجة موجودة بالفعل بدلاً من السباحة عكس التيار، كما فعل بنك اليابان المركزي منذ فترة بتكلفة باهظة، إذ عمد إلى شراء العملة الاميركية بغية التدخل لخفض قيمة الين حيال الدولار. ويبقى انه ربما كان وراء تدابير وزارة المال اليابانية قوة حكومية جدية.

فالصفقة تشمل ايضا المؤسسات الحكومية مثل «بنك التصدير والإستيراد» الذي يترتب عليه زيادة القروض بالعملات الأجنبية وذلك بموجب صفقة التدابير، التي تشمل أيضاً «صندوق التعاون الإقتصادي مع الدول الأجنبية»، الذي يتعين عليه الآن ان يوسع حجم قروضه الى الدول الأجنبية.

الولايات المتحدة

في دراسة لـ«لجنة التجارة الدولية»:

الشركات الأميركية تخسر ٤٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب المقاطعة العربية للدولة العبرية

■ نقرأ في دراسة وصلتنا من «لجنة التجارة الدولية»، وعنوانها: «تأثير المقاطعة العربية لإسرائيل على الشركات الأميركية»، أن الشركات الأميركية منيت بخسائر تقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٣ نتيجة المقاطعة العربية للدولة العبرية. وعزت الدراسة سبب ذلك إلى ضياع الفرص والصفقات التجارية نتيجة التزام الدول العربية بقوانين المقاطعة.

وأشارت دراسة اللجنة الى جهود ادارة الرئيس بيل كلينتون في اقناع الدول العربية على انهاء اشكال المقاطعة تجاه الدولة العبرية.

وقال ميكي كانتور، احد معدي الدراسة في مقدمتها انها تشمل استسقاء المعلومات من ٦٠٣ شركات اميركية من اصل ٤٩٠٠ شركة تعنى بتصدير بضائعها الى منطقة الشرق الأوسط، ان ٤ في المائة من هذه الشركات واجهت متاعب وخسائر فادحة نتيجة المقاطعة.

يذكر ان قيمة صادرات هذه الشركات للدول العربية بلغت نحو ١٦,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٣، مقارنة مع ٤,٤ مليارات دولار لإسرائيل.

وأوضحت الدراسة ان ٩٧ في المائة من الشركات قامت بجهود مضنية لبيع منتوجاتها للدول العربية على الرغم من تعاملها مع إسرائيل.

وقالت الدراسة ان اجمالي صادرات هذه الشركات من المواد المختلفة الى الأسواق الخارجية، عدا منطقة الشرق الأوسط، حققت نجاحا باهرا، مشيرة الى ان الإقتصاد الأميركي ربما لا يتأثر بشكل كلي نتيجة المقاطعة.

وحسب ميكي كانتور، ايضاً، فان الشركات المذكورة استثمرت مبالغ تقدر بنحو ٤٦٨ مليون دولار في الدول العربية التي تلتزم بقوانين المقاطعة سنة ١٩٩٢، مقارنة مع ٤٨٣ مليون دولار حجم استثماراتها في إسرائيل.

وخلصت دراسة «لجنة التجارة الدولية» الى القول إنه بالنظر الى ما تخلفه المقاطعة العربية لإسرائيل من نتائج سلبية على الشركات الأميركية ستواصل ادارة بيل كلينتون جهودها في سبيل إنهاء هذه المقاطعة بصورة كلية.

يوغوسلافيا

الكساد يعض الإقتصاد والتضخم يأكل من معاجن الفقراء

■ تمكن الحصار الإقتصادي اليوغوسلافي، طوال سنوات ثلاث كئيبة من العزلة، الصمود في وجه الحصار النفطي والمالي المفروضين بقرار من الأمم المتحدة. وكان من المتوقع ان تؤدي عقوبات المنظمة الدولية على يوغوسلافيا في ايار/مايو ١٩٩٢، رداً على تأييدها للصرب في حرب البوسنة، الى انهيار اقتصادها منذ وقت طويل.

وقد كاد هذا أن يحدث فعلا عندما ضربت البلاد موجة من التضخم سنة ١٩٩٣ . ولكن عملية انقاذ رائع قام بها دراغوسلاف افراموفيتش، المدير السابق بالبنك الدولي ونداءات حكومة يقظة لإستثارة الحمية الوطنية حالت دون وقوع الكارثة. كما ساعدت حدود دولية مليئة بثغرات تسهل عمليات الدخول والخروج على التقليل من حدة الحصار التجاري وازدهار اقتصاد سري.

قال ديبلوماسي غربي: «إنهم يعيشون على كرامتهم الوطنية، والشعب مستعد للتضحية من اجل قضية بلاده. وهذه ورقة رابحة في يد الحكومة. طبقة كبيرة تعيش في فقر والمرء لا يلاحظ هذا في الشوارع لأول وهلة».

ويقول محللون إن متوسط الدخل السنوي للفرد تدنى من ٣٣٠٠ دولار في سنة ١٩٨٩ إلى ١٢٥٠ دولاراً في سنة ١٩٩٤ ومن المحتمل ان يكون الآن ١٠٠٠ دولار.

ويقدر اقتصاديون ان ٩٠ في المائة تقريبا من اجمالي سكان يوغوسلافيا، وهو ١٠,٥ مليون نسمة يعيشون عند او تحت مستوى الفقر، بينما العشرة في المائة الباقية ومعظمهم من المهربين او المتربحين من الحرب يتمتعون بثروات خرافية.

ولم يثر هذا الهبوط إلى القاع في مستوى المعيشة احتجاجات جماهيرية لأن الشعب مقتنع بمقولة الحكومة بأن كل همومه سببها العقوبات الدولية «الظالمة».

كما يثق المواطنون في بطلهم الوطني افراموفيتش، الذي تولى عجلة القيادة الإقتصادية وانقذ البلاد من موجة تضخم عاتية انطلق إلى ٣١٥ مليون في المائة في كانون الثاني / يناير من السنة الماضية مما قضى على المدخرات ودفع بكثير من أصحاب المعاشات الى الإنتحار. وعندما شرع افراموفيتش في منع الحكومة من طباعة سيل من أوراق النقد لتغطي العجز في الميزانية كانت المطابع تصدر أوراقاً قيمتها خمسة مليارات دينار تساوي سبعة ماركات المانية (٥,٠٤ دولار) فقط.

وبفضل برنامج افراموفيتش، استقر سعر صرف «الدينار السوبر» الذي كان في بداية اصداره يساوي ماركا المانيا مما أدى إلى القضاء على التضخم تقريباً وان كان قد تسلل عائداً حيث وصل الى حوالى ١٠٠ في المائة سنويا. ولكن تدنى الأن سعر صرف الدينار السوبر في السوق إلى ٢,٤ مقابل المارك.

قال افراموفيتش : «عانينا تجربة مرعبة مع التضخم وتنتاب شعبنا مخاوف تؤرقه من عودته. اننا خائفون جداً ولم أكن أتخيل ان نواجه موقفاً بائساً مثل هذا».

وينتاب القلق محللين مستقلين من ان الإقتصاد اليوغوسلافي ما زال يواجه خطر الإنهيار.

قالت الكسندرا بورساراك، المحللة في معهد بلغراد للعلوم الإقتصادية: «الإقتصاد في وضع يهدد بكارثة. اننا هنا نقوم بتحليل البيانات الإقتصادية ويصيبنا الإكتئاب. اننا نعاني كساداً ومع ذلك يوجد تضخم».

ألمانيا / الصين

عقود جاهزة للتوقيع قيمتها ٤ مليارات مارك

بون تصبح أول شريك لبيجين في الإتحاد الأوروبي

■ عندما زار الرئيس الصيني يانغ زيمين المانيا في وقت سابق من الشهر حمل معه عدداً من العقود الجاهزة للتوقيع وصلت قيمتها إلى نحو أربعة مليارات مارك الماني (١,٨٠ مليار جنيه إسترليني).

وكانت المانيا بطيئة في تحركها لاكتشاف اسيا. فشركات «فولكسفاغن» و«سيمنز» و«ديملر - بنز» مسؤولة معاً عن معظم الإستثمارات الألمانية المباشرة في تلك القارة.

وعلى الرغم من ان الصفقات التي عقدت أخيراً تعزز الحضور الألماني في الصين على المدى البعيد، تبقى المانيا مستثمرا متخلفاً تحتل مرتبة متدنية بين المستثمرين المباشرين في الصين، أي يأتي ترتيبها في هذا المجال بعد بريطانيا وعلى المستوى نفسه الذي تحتله دول مثل تايلاند

ويقول بيتر شريك - هيلد براند، محلل شؤون الصين لدى مصرف «اي كي بي» في دوسلدورف «توجد في الوقت الراهن فرحة عارمة وفورة يغذيهما السياسيون. لكن الحقيقة هي ان وصول المانيا الى المرتبة التي يحتلها الأميركيون والبريطانيون سيستغرق وقتاً طويلاً. فما حدث في الشهر الماضي هو إرساء قاعدة أو أسس لتطور ربما أثمر خلال السنوات الخمس المقبلة. لكن مما لا شك فيه أبدا ان الألمان ساروا ببطء شديد نحو دخول السوق الصينية لأسباب منها التبدلات في أوروبا الشرقية».

وبالنسبة إلى هذه الشركات تبقى الصين سوقاً في غاية الصعوبة. فالشركة الواحدة من هذه الشركات لاترغب في إهدار نحو ٢٠٠ الف مارك الماني بغية الإنفاق على ما يتطلبه دخول السوق الصينية من التعرف عن كثب عليها وفهمها. وبالنظر إلى انفتاح اوروبا الشرقية، حصلت الشركات الألمانية من هذه المنطقة على ما ترغب فيه من اليد العاملة الرخيصة للإنتاج».

ويذكر ان شركة «مرسيدس - بنز» حصلت على اكبر صفقة الشهر الماضي، اذ فازت بعقد قيمته ١,٤ مليار مارك الماني يتناول انتاج الشاحنات الصغيرة بالإشتراك مع جنوب الصين للسيارات.

وفازت شركة «سيمنز» بمجموعة من الصفقات تتناول أنشطة في قطاعي الطاقة وإدارة حركة السير، وذلك كشريك رئيسي في عدد من المشاريع المختلطة. ويذكر أن «سيمنز»، وهي ثاني اكبر مستثمر الماني في الصين بعد شركة «فولكسفاغن»، انفقت حتى الآن بليون مارك الماني في الصين. وتنوي انفاق مبلغ مماثل حتى نهاية العقد الجاري. وتحرص هذه المجموعة الناشطة في مجال الكهربائيات والإلكترونيات، على الفوز بالعقد الذي يتناول تقديم قطاراتها المسماة «اي سي اي» لكي تسير على السكة الحديد المنوي تمديدها بطول ٨٥٢ ميلاً بين بيجين وشنغهي. وترغب الحكومة الصينية في ان تكون القطارات التي تستخدم هذه السكة سريعة جداً.

لكن يبدو ان العقبة الرئيسية، التي تقف حجر عثرة امام الألمان الناشطين في الصين، ثقافية، على حد ما يقول معظم المسؤولين التنفيذيين في الشركات ومعظم المصرفيين الألمان. ويقول أحد هؤلاء: «اكبر خطأ يرتكبه الواحد منا هو ان يحاول حمل الصينيين على الموافقة على صفقة من الصفقات في مرحلة مبكرة من المفاوضات».

ويقول المسؤول ايضاً: «إن بعض المديرين الألمان يجد صعوبة في تقبل الحقيقة المعروفة وهي ان الصيني غالبا ما يتخلف عن حضور اجتماع تم الإتفاق عليه مسبقاً، فهذا أمر شائع، ويعني ان هذا الصيني ربما يتفاوض مع شركة منافسة في الوقت عينه. وهذا كله جزء من المساومات وعمليات الأخذ والرد التي تتسم بها اي مفاوضات».

لكن على رغم تباطؤ الألمان في إستهداف الصين كمقصد للإستثمارات المباشرة، تعتبر المانيا اكبر شريك تجاري للصين في الإتحاد الأوروبي، اذ وصلت قيمة حجم التبادل التجاري بين البلدين العام الماضي إلى ٢٥,٦ مليار مارك الماني مما وضع المانيا فوق ايطاليا وبريطانيا في ترتيب الشركاء التجاريين.

بيد ان الأرقام الخاصة بالتبادل التجاري بين المانيا والصين تختلف كثيرا باختلاف المعلن عنها او ناشرها. ويقول الألمان ان الميزان التجاري فائض بمقدار ٥,١ مليار مارك الماني لصالح المانيا. ويقولون تفسيراً لمعظم هذا الفائض، إن الصينيين يستوردون الملابس والمنسوجات والسلع الكهربائية - الآلية. لكن عندما يصل الأمر الى ترتيب اصحاب الإستثمارات المباشرة في الصين، تحتل المانيا المرتبة الثامنة فقط، اذ وصلت قيمة إستثماراتها العام الماضي الى ٢٦٠ مليون دولار فقط بينما أستثمرت كل من هونغ كونغ ومكاو، اكبر المستثمرين في الصين، ٢٠,٢ مليار دولار، واستثمرت بريطانيا ٦٩٠ مليون دولار.

ويدل التفاوت بين ما تفعله المانيا كشريك تجاري وبين ما تفعله كمستثمر على تفضيل الشركات الألمانية للتصدير على الإستثمارات المباشرة.

وعلى رغم موجة الصفقات الأخيرة، من غير المحتمل أن يزول هذا التفضيل، وإذا زال، من المحتمل كثيراً جداً أن تستفيد من أوروبا الشرقية اكثر مما تستفيد أي منطقة أو جهة أو دولة أخرى في العالم.

تركيا

على الرغم من تخفيض قيمة الليرة

المصدّرون اشتكوا من كثرة ارتفاع التضخم

■ على الرغم من تخفيض الحكومة في تموز/يوليو الماضي لقيمة الليرة بايقاع أسرع من معدل التضخم ما زال المصدرون يشكون من أن قيمة العملة مبالغ فيها وتضر بأعمالهم.

وأظهرت الأشهر السبعة الأولى من هذه السنة ان قيمة العملة انخفضت بايقاع ابطأ من معدل التضخم، ولا يرى محللون ان هناك فرصة تذكر لان يتغير هذا الإتجاه.

وقال البرفيسور فاروق سلجق، الأستاذ المحاضر في جامعة «بيكينت»: «الإرتفاع الحقيقي لليرة لن يصح حتى إذا خفض البنك المركزي قيمة الليرة بالترادف مع معدل التضخم بقية سنة ١٩٩٥». وارتفعت قيمة سلة عملات تتألف من دولار واحد و١,٥ مارك بنسبة ٢,٦ في المائة في تموز/ يوليو بعد زيادة نسبتها ٢,٤ في المائة في معدل التضخم قيست بأسعار الجملة للشهر نفسه.

وارتفعت سلة العملة بنسبة ٢٣,٢ في المائة إلى ٩٣٦٩٠ ليرة في الأشهر السبعة الأولى من السنة. بينما ارتفع معدل التضخم بنسبة ٣٤,٩ في المائة خلال الفترة نفسها.

ونقرأ في تقرير أعدته جمعية المصدرين الأتراك، ان تركيا ربما لا تتمكن من المحافظة على زيادة صادراتها إذا لم تتغير سياسة سعر الصرف الحالية.

وجاء في التقرير ان الليرة المقومة بأعلى من قيمتها ستدعم الواردات وتضغط الصادرات. وحذر التقرير من ان هذه السياسة يمكن أن تؤدي في نهاية الأمر إلى هجمات مضاربين على العملة.

وقال البروفيسور رفيق اردان الذي اشرف على الدراسة: «الآن ليس هناك مخاطر ازمة لكن السياسة الحالية تزيد من احتمال ذلك».

ووفقا لمؤشرات اسعار الصرف الحقيقية فان الليرة التركية مبالغ في قيمتها بحوالى ٢٣,٤ في المائة مقابل الدولار و٧,٦ في المائة مقابل المارك خلال السنة الماضية.

وينحي المصدرون باللائمة على سياسة سعر الصرف في تدهور وضع حساب المعاملات الجارية. وأظهر هذاالميزان عجزاً بلغ ٢٠ مليون دولار في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى ايار/ مايو مقارنة مع فائض بلغ ٢,٦ مليار دولار في سنة ١٩٩٤ .

ويخشى بعض الإقتصاديين من ان العجز في سنة ١٩٩٥ يمكن أن يبلغ ملياري دولار.

لكن مسؤولين يقولون إن إيرادات السياحة الضخمة وتحويلات العاملين في الخارج في الفترة بين حزيران/ يونيو وايلول/ سبتمبر ستؤدي الى وجود فائض في حساب المعاملات الجارية او تعادله في نهاية هذه السنة.

ومن غير المرجح ان يغير «البنك المركزي» سياسته التي يقول اقتصاديون إنها تهدف إلى كبح جماح التضخم.

ويريد «البنك المركزي» ان يبقي على المتوسط الشهري لقيمة سلة العملة عند أقل من ١٠١٤٠٠ ليرة مقارنة مع متوسط بلغ ٩٢٣٤٠ ليرة في تموز/يوليو الماضي.

ووضع البنك الحدود في كانون الثاني/ يناير تمشياً مع معدل التضخم المستهدف في نهاية سنة ١٩٩٥ عند ٤٠ في المائة والذي يتوقع اقتصاديون عدم تحقيقه. وحثت «جمعية المصدرين الأتراك» الحكومة على السماح بانخفاض قيمة الليرة بايقاع اسرع يعكس معدل التضخم الذي يرتفع بنسبة أعلى من النسبة المتوقعة.

بدعم فرنسي وتمويل كويتي

مركز حفظ ومقاصة الأدوات المالية للبنان والشرق الأوسط يستعد لإستقبال بورصة بيروت

■ خلال الشهر الجاري ايلول/سبتمبر تبدأ بورصة بيروت رسمياً عمليات التبادل للأسهم والأوراق المالية. لكن عمل البورصة، وقد توقف سنوات طويلة خلال الحرب، ما كان ليجري على نحو طبيعي لولا انشاء المؤسسات المكملة وأهمها «مركز حفظ ومقاصة الأدوات المالية للبنان والشرق الأوسط» (ميدكلير Midclear)، وذلك بموجب التوصيات التي وضعتها «مجموعة الثلاثين»، وهي مجموعة من الخبراء الدوليين تهتم بتحسين أمان السوق وإجراءات ما بعد السوق.

وقد وضعت المجموعة المذكورة التوصيات المشار إليها في أعقاب انهيار البورصات العالمية في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، وهي تقضي بأن ينشئ كل بلد خلال خمس سنوات (اي حتى عام ١٩٩٢) مركزاً لإيداع وحفظ الأدوات المالية ينظم ويدار على نحو يشجع الإنتساب المباشر وغير المباشر لأكبر عدد ممكن من المشاركين في الأسواق المالية.

ففي السابق، كان بمقدور المصارف التجارية أو أي محترف أخر يحفظ القيم المنقولة، لكن بعد صدور توصيات «مجموعة الثلاثين» التي تعد أعلى هيئة مالية دولية، كان لا بد للحكومة اللبنانية من أن تنشئ بنية أكثر تكيفاً مع متطلبات الحياة المالية العصرية. يضاف إلى ذلك أن بعض المستثمرين الأجانب الكبار الذين لهم نشاط في لبنان، أبدوا رغبة في تطوير بنية السوق المالية اللبنانية. وهكذا استحثت الحكومة اللبنانية في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٤ على إنشاء مركز «ميدكلير» على شكل شركة مغفلة لبنانية برأسمال مدفوع بكامله قدره ملياران من الليرات اللبنانية، على ان لا تقل حصة مصرف لبنان (البنك المركزي) فيه عن ٧٥ في المائة، ويكون الربع الباقي من نصيب المصارف والمؤسسات المالية الخاصة.

واستطاع المركز بالتعاون مع بورصة بيروت الحصول على معونة تقنية مشتركة من بورصة باريس ومؤسسة «سيكوفام» الفرنسية، وعلى مساعدة مالية من «بيت التمويل الكويتي» لشراء أجهزة وبرامج معلوماتية متطورة بهدف مجاراة الأسواق العالمية من حيث الحداثة والفاعلية.

ويتوقع مركز «ميدكلير» في بيروت أن يقوم بمهمتين أساسيتين:

المهمة الأولى، ان يصبح المستودع المركزي لجميع القيم المنقولة التي تغذي الأسواق المالية اللبنانية.

والمهمة الثانية، إدارة عمليات تسوية القيم المنقولة ومقاصتها، أي أن يكون المركز بمثابة «مكتب خلفي» للعمليات الحاصلة في بورصة بيروت والأسواق المالية المنظمة.

ومن شأن النظام المستخدم لهذا الغرض ان يسمح بتسوية العمليات عن طريق تسليم الأدوات المالية مقابل التسديد الفوري عملاً بتوصية لمجموعة الثلاثين (التوصية رقم ٥). وهذه التسوية سوف تكون ممكنة بالكامل لكي تجري خلال مهل قصيرة جداً حسب الأصول والقواعد المعمول بها في شتى أنواع الأسواق الأولية والثانوية، محلية كانت أم دولية.

والشيء العملي الجديد الذي سيوفره المركز للسوق اللبنانية بعد استصدار التشريعات اللازمة، تغيير مفهوم تمثيل حق ملكية القيم المنقولة. ذلك ان النظام الحالي لبورصة بيروت يقوم على الصفة المادية للقيم المنقولة، بينما يتوخى المركز جعل حق ملكية القيم المنقولة متمثلا بمجرد قيد في الحساب من غير حاجة إلى تمثيله مادياً.

وفي هذه الحالة يتحول «ميدكلير» في السوق المالية المحلية إلى ما يشبه دور بنك مركزي للأدوات المالية بعد تجهيز هذه السوق بنظام للحفظ والتسوية والمقاصة وفقا للمعايير الدولية. وهذا الدور يجعل المركز مؤهلاً لتقديم خدماته إلى العاملين في الأسواق المالية، أو كما يقول القيمون عليه: «أن يلعب دوراً مهما في الإطار الشرق أوسطي بتسهيل تداول القيم المنقولة عبر الحدود، وربما يكون ذلك توطئة لقيام سوق مشتركة بين البلدان العربية.

ذلك ان تقنية القيم المنقولة المطبقة حالياً في السوق اللبنانية على مفهوم «الصفة المادية»، وهو مفهوم لا ينسجم مع متطلبات الأسواق المالية العالمية التي تفرض اليوم السرعة المطلقة على صعيد إبرام الصفقات وحركة المقاصة. فالشكل الكتابي وحده هو الذي يستجيب لهذه الضرورات بحيث تحل الشاشة محل التخزين الممل للأدوات المالية.

وأن يصبح مركز «ميدكلير» ماسك حسابات مركزياً لماسكي الحسابات من مصارف ومؤسسات مالية، لا يمنعه عند الإقتضاء من أن يحفظ ماديا قيم منقولة غير لبنانية، ولا ان يتلقى في مكاتبه القيم المادية اللبنانية المنقولة بغية قيدها في الحساب. أما مقاصة القيم المنقولة وتداولها فيتمان بحركات تحويل من حساب إلى حساب لدى المؤسسات ماسكة الحسابات، اي لدى الوسطاء، كالمصارف والمؤسسات المالية المخولين بمسك حسابات أصحاب القيم المنقولة كما لدى الشركات المصدرة في ما يتعلق بإصداراتها الخاصة.

أما على المستوى الدولي، فيقول القائمون على مركز «ميدكلير» انهم سيقيمون علاقات تعاون مع المؤسسات الأجنبية لحفظ القيم المنقولة منها «سيديل» (لوكسمبورغ) و«يوروكلير» (بلجيكا) و«سيغا» (سويسرا) وغيرها.

المساهمون في «ميد كلير»

- مصرف لبنان
- بنك الإعتماد اللبناني
- بنك دي روما
- شركة فيدوس
- بنك الشرق الأوسط وافريقيا
- بنك هولندا العام امرو
- بنك مصر لبنان
- شركة ليبانون انفست
- بنك لبنان والخليج
- مصرف شمال افريقيا التجاري
- بنك بيروت للتجارة
- بنك التسهيلات التجارية
- بنك الصناعة والعمل
- الشركة العامة اللبنانية الأوروبية المصرفية
- البنك المتحد للأعمال
- متروبوليتان بنك
- الشركة المصرفية اللبنانية
- بنك ناسيونال دي باريس انتركونتيننتال
- بنك عودة
- البنك اللبناني الفرنسي
- فرنسبنك
- المؤسسة المالية العربية
- بنك الكويت والعالم العربي
- بنك الريف
- بنك الشرق للتسليف
- بنك البحر المتوسط
- انفيبنك
- شركة برايم فايننس
- بنك ويدج الشرق الأوسط
- البنك العربي
- البنك اللبناني للتجارة
- البنك السعودي اللبناني
- بنك بيروت
- بنك بيبلوس
- بنك سرادار
- الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان
- بنك بيروت والبلاد العربية
- البنك اللبناني السويسري
- بنك لبنان والمهجر
- بنك بيروت الرياض
- يونيفرسال بنك

إدارة «ميد كلير»

تتالف إدارة «ميدكلير» من:

أسعد ف. صوايا: رئيس مجلس الإدارة - المدير العام

رجا ابو عسلي: مدير عام مساعد

أمانة السر: زينة مرهج/ ريما شحوري

فادي ضاوي: رئيس قسم الأدوات المعلوماتية والخدمات العامة

هشام جمعة: رئيس قسم الإستثمار

جوزف خضر شاه: رئيس قسم الدراسات وتطوير النظم المعلوماتية

غالب عازار: رئيس قسم المحاسبة.

بعد ارتفاعها المفاجئ: العملة الأميركية تعود إلى الهبوط في غضون سنة

الدولار القوي «فقاعة صابون»!

كان ارتفاع سعر الدولار الاميركي في اسواق الصرف خلال الشهر الماضي خبراً ساراً لأكثر من جهة، وخاصة للدول المصدرة للنفط التي عوض هذا الإرتفاع ما يقارب العشرة في المائة من أسعار النفط السائدة، اي بحدود الهبوط الذي شهدته تلك الأسعار من منتصف الربيع حتى منتصف الصيف الحالي. كذلك فرحت بهذا الإتجاه الدول التي أضر هبوط الدولار بتنافسيتها التجارية، وخاصة أوروبا واليابان، والدول المنكوبة بالديون التي تحلم بهبوط أسعار الفائدة نتيجة لارتفاع الدولار.

لكن ذلك، كما تشير الدلائل الأساسية في البنية الإقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، لن يدوم اكثر من أشهر معدودة لن تطول كحد أقصى عن سنة، بل ربما عاود الدولار هبوطه خلال الشتاء المقبل.

فالتحسن الطارئ في سعر صرف الدولار، وهو ما حمل بعض المراقبين على القول بأن المصارف المركزية قد هزمت الأسواق (أي المضاربين بالعملات) لأول مرة منذ فترة طويلة، لا يعود إلى أي تحسن في المعطيات الأميركية مثل تخفيف الإنفاق الحكومي الزائد، بقدر ما يعود إلى هبوط الفائض في حساب اليابان الجاري. فهو من هذه الناحية «ارتفاع بالخطأ» او كما يقال بالإنكليزية (Appreciation By Defauit). وليس بمستغرب تبعا لذلك ان يظل الدولار يرتفع ازاء العملة اليابانية، وربما ازاء العملة الألمانية أيضا، الى حدود ١١٠ ينات للدولار، أو إلى حدود ١,٥٥ مارك.

ومن هذا المنطلق فان اكبر المستفيدين من ارتفاع الدولار هم اكبر المتضررين من ارتفاع المارك الألماني. إذ ان ارتفاع سعر صرف الدولار يعني عملياً أضعاف المارك. لكن هذا على أهميته لا يحل أزمة الدول التي تعاني من العجز بنسب كبيرة إلى ناتجها المحلي الإجمالي تربو على ٥٠ في المائة. فهذا النوع من العجز لا يمكن حله إلا باجراء تعديلات بنيوية جذرية في السياسة المالية والإقتصادية، والقيام بهذا النوع الناجع من التعديلات البنيوية الهادفة إلى معالجة العجز يحتاج إلى تغيير النهج الحكومي أو حتى تغيير الحكومات المرتبطة بهذا العجز.

فالوقوع في شرك العجز والدين، كما في لبنان مثلا، لا يمكن الخروج منه إلا بتغيير جذري في العقلية الحاكمة.

وعلى الرغم من الهبوط السابق في الدولار، وتوقع هبوطه من جديد بعد أشهر، فان استخدامه كعملة عالمية لقياس القيمة والتسعير لم يتأثر، بل على العكس من ذلك زاد استعمال الدولار كعملة احتياطية على الصعيد العالمي خلال السنوات الأخيرة. فالدولار باق حتى نهاية ربع القرن القادم على الأقل العملة العالمية المقبولة من الجميع لتوفر شروط في الولايات المتحدة ليست متوفرة في غيرها.

ومن هذه الشروط الحجم الإقتصادي، وتطور أسواق المال، وقوة الإستمرار، والثقة بقيمة العملة. ولئن كانت قيمة الدولار قد هبطت كثيراً خلال السنوات الأخيرة الا ان الثقة العالمية مازالت عالية لأن السياسة النقدية للبنك المركزي الأميركي (مجلس الإحتياطي الفدرالي) ليست سياسة تضخمية او تنحو نحو التضخم.

ومع ذلك تناقص في السنوات الأخيرة استخدام الدولار كعملة احتياطية لدى البنوك المركزية وخاصة في الدول الأسيوية المتزايدة المصالح مع اليابان. وإذا كانت التوقعات المستقبلية تشير إلى مزيد من الهبوط في قيمة الدولار الأميركي في المستقبل، فان استخدامه كعملة احتياطية لدى البنوك المركزية، وخاصة في الدول الصغيرة، سوف يخف أيضاً. لكن ذلك ليس بالشيء الحاسم، بل على العكس من التوقعات زاد استخدام الدولار كعملة احتياطية في زمن هبوطه عام ١٩٩٤ قياساً على عام ١٩٩٠، بينما هبط استخدام الين والمارك ولو ان سبب ذلك هو إقدام البنوك المركزية على شراء الدولار في الأسواق بغية وقف تدهوره. وهذا ما فعلوه في الماضي السحيق أيضاً، اي من قبل أربعين سنة الى الآن، وهذا ما سيواصلون فعله على الأرجح في المستقبل المنظور لعدم كفاية أي بديل.

إن مشتريات البنك المركزي الياباني وغيره من البنوك المركزية للدولارات الأميركية خلال السنوات الثلاث الماضيات (١٩٩٢ - ١٩٩٤) هي التي مولت العجز التجاري الأميركي خلال السنوات المذكورة. وقد جرى تمويل هذا العجز في السنتين السابقتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ من دول الخليج العربية كثمن لحرب تحرير الكويت من الإحتلال العراقي.

لكن المتوقعين لإستمرار هبوط الدولار، والذين يعتبرون ارتفاعه الراهن مجرد «فقاعة صابون» يبنون توقعاتهم على أساس عدم رغبة البنوك المركزية الأجنبية في زيادة موجوداتها بالدولار، وعزوف المستثمرين في القطاع الخاص عن تجديد استثماراتهم بالدولار.

اسواق أوراق المال العربية بين الحوافز والعوائق

في «مؤتمر أسواق رأس المال العربية» الذي انعقد في بيروت (٢١ - ١٩٩٥/٦/٢٣)، قدم محمود بن محمد الجرواني، الرئيس التنفيذي لسوق مسقط للأوراق المالية، ورقة تناول فيها الحواجز والعوائق التي تعترض الأسواق المالية في العالم العربي.

ننشرها هنا لما يتحلى به محمود بن محمد الجرواني في بحثه من سعة إطلاع وقدرة على التحليل والإستشراف.

■ تعرضت الدول العربية في السنوات الأخيرة لموجة من عدم الإستقرار الإقتصادي المصحوب بالركود حيث اتسم نمط النمو الإقتصادي منذ بداية الثمانينات وحتى وقتنا الحاضر بالتباطؤ الشديد بالمقارنة مع ما ساد في السبعينات. كما تأثرت اقتصاديات هذه البلاد بالأوضاع الإقتصادية العالمية المضطربة مثل حالة الكساد الإقتصادي العالمي، تقلبات أسعار الصرف وانخفاض أسعار المواد الأولية والإتجاه نحو التكتلات الإقليمية والتدويل.

وتعتم درجة التأثر بهذه الأوضاع باختلاف درجة التطور في الهياكل الإقتصادية ومدى الإعتماد على العالم الخارجي، فقد تأثرت الدول العربية المصدرة للنفط بشكل ملموس بانخفاض أسعار النفط، وبالتقلبات التي حدثت بأسعار الصرف وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور حاد في إيراداتها ومن ثم إلى تخفيض حجم الإنفاق العام، وإن كان هذا التخفيض لا يوازي الإنخفاض الذي شهدته الأسعار مما أدى في النهاية الى لجوء هذه الدول إلى السحب من أرصدتها واحتياطياتها المستثمرة في الخارج لمواجهة العجوزات التي تعاني منها الموازنات العامة. اما الدول العربية غير النفطية فقد تفاقم العجز بموازين مدفوعاتها وتراكمت عليها الديون الخارجية وزادت اعباءها، واضطر الكثير منها الى طلب اعادة جدولة ديونها مما عرضها للكثير من الضغوط والمشكلات امام هذه الأوضاع الإقتصادية المتردية، اضطرت البلاد العربية الى بذل جهود إضافية تمثلت في العمل على تصحيح اقتصاداتها بغرض التلاؤم مع تطور المعطيات الإقتصادية الجديدة وقد اعتمد العمل التصحيحي على مقاومة الإختلالات في عجز موازين المدفوعات والموازنة العامة وذلك بتدعيم فعاليات الأنظمة الإنتاجية للوصول إلى ظروف اقتصادية انمائية اكثر استقرارا وتوازناً، ولقد ساد الجدل بشكل رئيسي حول طبيعة هذه السياسات التصحيحية الجديدة. فهناك من يرى ان العجز الداخلي والخارجي الذي تواجهه مجموعة الدول العربية يمكن معالجته تدريجيا من خلال ضغط الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري مع ما يترتب على ذلك من خفض معدلات التنمية ومن ثمن اجتماعي باهظ. ويرى أصحاب هذا الرأي بوجوب تخلي الدولة عن دورها في مجال إنتاج السلع والخدمات تاركة هذه المهمة للقطاع الخاص ولقوى السوق، وهذا هو ما يعرف الآن بالسياسات التصحيحية التي تشكل أوراقها تحدياً للإقتصاديات العربية. وهناك اتجاه اخر يرى انه لا يمكن معالجة العجز المالي وتصحيح اختلال التوازن الإقتصادي على حساب معدلات التنمية، وإنما يجب العمل على تخفيض هذا العجز ومعالجة الإختلال من خلال ترشيد الإنفاق العام وزيادة الضرائب وتحفيز المدخرات المحلية وتوفير الظروف المناسبة لتشجيع الإستثمار الأجنبي.

ان الأهمية التي تكتسبها عملية التصحيح والياتها تكمن أساساً في قدرة الدول على ادارة اقتصادياتها الكلية من خلال اختيار سياسات اقتصادية معينة، قد تكون تقشفية وصارمة. والإجراءات الإقتصادية والمالية كثيراً ما تلعب دوراً مزدوجاً في التأثير على الواقع الإقتصادي. الأول باتجاه التأثير في التوازن الإقتصادي العام الداخلي والخارجي، اي لمعالجة الإختلالات الناشئة عن التخلف النسبي في العرض عن الطلب وفي تخلف نمو الصادرات عن الواردات، والثاني باتجاه التأثير على متطلبات النمو الإقتصادي والتنمية على المدى البعيد، بمعنى الحاجة الى الإستثمارات وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة. وهنا يكمن الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه اسواق الأوراق المالية في البلاد العربية في المساعدة في معالجة الإختلالات التي سبقت الإشارة اليها، وحتى تستطيع هذه الأسواق ان تقوم بوظائفها الإقتصادية والإجتماعية فإن الأمر يتطلب فلسفة وفكراً يوضح الغاية والهدف من قيامها وان يطور منهجاً عملياً يحقق تلك الأهداف ويجعل نشاط السوق يتوافق مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية لهذه البلاد، وأن لا يكون التفكير في إنشاء هذه الأسواق لمجرد استعارة شكل من اشكال النشاط الإقتصادي في الدول الغربية من دون وعي كامل بضرورة اعادة صياغته وتطويعه ليستجيب للحاجات الفعلية لهذه المجتمعات. وبناء عليه فقد استهدفت السياسات المتبعة خلال السنوات القليلة الماضية في العديد من البلاد العربية تيسير التطور المؤسسي بالقطاع المالي وإزالة المعوقات والتناقضات التي قد تعتري الإطار التشريعي وتقويم القنوات الإدارية للمزيد من الكفاءة في تدفق رؤوس الأموال.

إلا أن النتائج لم تأت دائماً في مستوى التوقعات، تارة بسبب عدم الإستقرار في السياسات، او الخطأ في التوقيت، وتارة لافتقاد عملية تطوير السوق إلى السياسات الإقتصادية الكلية المرافقة، بما فيها الحوافز الضريبية والنقدية على وجه الخصوص.

الإطار الإقتصادي الكلي

شهدت الإقتصادات العربية مجموعة من الإختلالات الإقتصادية الكلية خلال العقدين الأخيرين ونتجت هذه الإختلالات عن عدة أسباب يمكن حصرها في ثلاثة عناصر:

أ - فبالنسبة إلى الدول ذات العجز المالي، كان التوسع الحكومي في الطلب على الموارد أهم أسباب الإختلال المالي متمثلا في عجز مرتفع بالموازنة الحكومية، يتم تمويله إما عن طريق الإقتراض المصرفي او اللجوء الى المزيد من الإستدانة الخارجية، وغالباً ما كان التمويل الداخلي للعجز تضخمياً، كما تؤدي زيادة عبء الدين الخارجي إلى تفاقم الخلل في ميزان المدفوعات.

ب - اما بالنسبة الى الدول ذات الفائض المالي، فتعد الصدمات الخارجية مصدر الإختلال الأساسي في الإقتصاد الكلي، وذلك بسبب تدهور شروط التجارة الناتج عن الإنخفاض الحاد لأسعار الصادرات (النفط)، وقد عايشت الدول العربية ذات العجز المالي أيضا صدمات مشابهة بسبب ارتفاع أسعار الواردات (النفط، السلع المصنعة) وانخفاض اسعار الصادرات (الفوسفات، والمواد الغذائية).

ج - المصدر الثالث للإختلال في الإقتصاد الكلي يعود إلى عوامل هيكلية. والسمة الرئيسية هنا هي فقدان التوازن بين سعر احد عوامل الإنتاج وقيمته الحقيقية. وينتج هذا الإختلال مثلا عند انخفاض انتاجية اليد العاملة، او ارتفاع الأجور الحقيقية بما يفوق نسبة الإنتاجية. ولقد شهدت كافة الدول العربية اختلالات من هذا النوع، خصوصاً في قطاعات انتاجية معينة كالصناعة مثلا، والتي غالبا ما تكون محمية بمزيج من الدعم المالي والقيود على الواردات.

ولظروف خارجية غير مواتية، واحياناً بسبب التعثر في تطبيق السياسات الضرورية لتصحيح الإختلالات، لم يستطع عدد من الدول العربية أن يجني الثمار المرجوة، وبالتالي تفاقمت الإختلالات داخلياً وخارجياً مما يتطلب المزيد من الجهد لتصحيحها. وغني عن التوضيح بأن عملية التصحيح بحد ذاتها مرتبطة بعدد من الصعوبات، فتكاليف التصحيح قد تكون باهظة، كما قد تواجه عملية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف صعوبات تقنية.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة هنا الى ملاحظتين بالنسبة الى دور أسواق الأوراق المالية. فمن جهة، تتأثر هذه الأسواق إلى حد كبير بمدى نجاح أو فشل سياسات التصحيح الإقتصادية لأنه مع ازدياد نسبة التضخم في الإقتصاد، يتضاءل حجم الطلب على الأسهم المحلية لصالح ادوات الدين، ويرتفع الطلب على الأصول الأجنبية على حساب الأصول المحلية. ولعل التجارب الحديثة التي شهدتها كل من الأردن وتونس ومصر والمغرب تقدم أسئلة واضحة لتكاليف عملية التصحيح باهظة احياناً، ولما قد تخلفه من عدم توازن هيكلي في القطاع المالي (ارتفاع في مستوى الإستدانة، وقلة الصادرات للأوراق المالية). وبالتالي ينبغي لعملية التصحيح ان تهدف ليس إلى تقديم الحوافز الضرورية لتحسين البنية المالية فحسب، ولكن إلى احلال التوازن المالي على حد سواء.

والسبب هو ان مستوى تطور أسواق الأوراق المالية من جهة أخرى، يؤثر بدوره على عملية التصحيح. فمن الإستنتاجات المهمة لتجربة التصحيح في الدول العربية انها في كل الحالات، وأياً كان مصدر الإختلالات، اضطرت إلى تقليص حجم الإستثمار بسبب انخفاض واردات السلع الرأسمالية، ولم تفلح في زيادة حجم المدخرات المحلية. ولقد كان انخفاض حجم الإستثمار، الذي ينتج بالضرورة عن انخفاض الإدخار المحلي وتدني تدفق رأس المال الأجنبي، اكثر حدة بالنسبة الى الدول المدينة ورافقه تباطؤ في النمو الإقتصادي، مما هدد استمرارية عملية التصحيح. لكن تجربة بعض الدول النامية في مناطق أخرى أبرزت بأن توافر أسواق مالية كفوءة مكنت تلك الدول من تنفيذ برامج التصحيح باقل تكلفة ومن دون انخفاض كبير في مستوى الإدخار المحلي كما مكنتها من الحفاظ على استمرارية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل الإستثمار المحلي.

عرض الأوراق المالية

بالإضافة الى أهمية اكتمال الإطار التشريعي والمؤسسي المناسب، وتواجد الإدارة الكفوءة يتوقف تطور سوق المال على مدى توافر العرض الكافي والطلب المناسب على الأوراق المالية.

فمستوى العرض في الأسواق المالية العربية القائمة ما زال ضعيفاً، بحيث قد تضم بعض الأسواق المئات من الشركات من دون أن يكون لها وجود يذكر في قاعة التداول. فالإدراج لأهداف السمعة وحسن المقام لا يوفر الأوراق المالية للسوق، وبالتالي يتعين عدم تشجيع ذلك واتخاذ السياسات المناسبة لحفز النمو الحقيقي للسوق.

يمكن زيادة العرض للأوراق المالية بعدة أوجه: من خلال إصدارات جديدة لشركات مساهمة قائمة، أو تخصيص للحصص الحكومية في هذه الشركات، او تحول شركات الأفراد الى شركات مساهمة لأول مرة. بالإضافة فان اصدار ادوات مالية جديدة ومتنوعة يشكل في حد ذاته حافزا أساسيا لعرض الأوراق وتطوير الخيارات الإستثمارية المتنوعة للمستثمرين.

ويستنتج من خلال المعلومات المتوفرة ان السياسات والإجراءات المعنية لتطوير جانب العرض للأوراق المالية تشمل إزالة المعوقات التشريعية والقانونية لتطوير نشاط قطاع الشركات، وتيسير اجراءات التعامل في سوق الأوراق المالية ودعم ثقة المستثمرين في الوساطة المالية لهذه الأسواق. ونلخص فيما يلي أهم المعوقات التي تواجهها اسواق المال العربية.

أ - هناك حاجة ماسة في بعض الدول العربية الى مراجعة شاملة لقانون الشركات لتحديثه حتى يتماشى مع المتطلبات المستجدة لنشاط قطاع الشركات، وإزالة التعقيدات التشريعية التي تثقل اجراءات التعامل بهذا القطاع، وكذلك تسهيل عملية تحول الشركات من مقفلة إلى مساهمة مع ضرورة الحفاظ على المتطلبات المحاسبية وشروط الإفصاح وغيرها من الشروط لحماية حقوق المستثمرين.

ب - وقد تتضمن هذه الشروط الحدود الدنيا لحجم رأس المال وعدد المساهمين، وحجم الإصدار، وعدد أعوام مزاولة النشاط مع تحقيق أرباح، وحرية انتقال الأسهم لضمان سلامة الشركة قبل ادراج أسهمها للتداول.

ج - قد يكون شركات الوساطة المالية دور مساعد وفعال لحفز تطور أسواق الأوراق المالية العربية، وذلك لأن طبيعة تكوين هذه الشركات يؤدي إلى سعيها للإدراج للتداول في السوق وحسب علمنا يعد هذا النوع من النشاط قليلاً في الدول العربية.

د - تشترط بعض الأسواق بالا يتعدى سعر الإصدار، القيمة الإسمية للأوراق المالية المصدرة، كما قد تعطى حقوق الإكتتاب للمساهمين القدامى في الأولوية. وهذا الأسلوب يعد معوقاً لتطور الأسواق المالية الناشئة لأنه لا يأخذ في عين الإعتبار ظروف العرض والطلب للتوصل الى سعر الإصدار. وحسب علمنا لقد تم الغاء هذا الأسلوب في تحديد الأسعار في كافة الأسواق المالية العربية لكن مع ذلك نجد في كثير من الحالات ان الأسلوب المعمول به حاليا ما زالت تشوبه بعض النواقص، نظراً لكون وجهة نظر الجهة الوزارية التي تصدر الترخيص بالإصدار تتمتع بوزن يطغى على وجهات نظر القطاع الخاص عند تحديد السعر المناسب للإصدار.

هـ - تعد التكاليف التي تواجهها الشركات اثناء التحول من مقفلة الى مساهمة او القيام بعملية الإصدار للأوراق المالية، أساسية ومؤثرة على رغبتها في اللجوء إلى السوق المالي. فكلما كانت التكاليف مرتفعة نسبة لما هو عليه الحال في السوق النقدي ثبطت همتها لإصدار أسهم أو سندات في سوق الأوراق المالية، مما ينعكس سلباً على عرض الأوراق المالية في السوق. لهذا ينبغي للسلطات المعنية في الأسواق المالية العربية الحفاظ على هيكل مخفض للتكاليف ومنافس لتكاليف التمويل في السوق النقدي او المصادر الأخرى الخارجية للتمويل.

و - ان تطبيق نظام ضريبي مزدوج في قطاع الشركات، لصالح الشركات المساهمة المدرجة، يشكل دافعاً فعالاً للمزيد من الإدراج في السوق. وإذا ما تم تطبيقها بحزم، فإن هذه السياسة ستعود بالنفع على ميزانية الدولة وعلى مستوى العرض للأوراق المالية. وقد تتخذ الحوافز الضريبية، خاصة في الدول ذات العجز المالي مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب، أساليب شتى.

● يمكن إعطاء اعفاء ضريبي للشركات المدرجة مع اقتصاره على فترة محددة (سنة أو سنتين).

● كما يمكن السماح باقتطاع نسبة من التكاليف المتعلقة بعملية الإدراج أو كلها، من الضرائب المترتبة على نشاط الشركة (وهذا الأسلوب لم يطبق بعد في الأسواق المالية العربية).

● يمكن السماح للشركات المدرجة باقتطاع نسبة معينة من الأرباح الموزعة على المساهمين من الضرائب المترتبة عليها (تونس).

● البديل الأخر هو الزيادة في العبء الضريبي على الشركات المقفلة، الأمر الذي يشكل حافزاً نسبياً لإنفتاحها وادراجها في السوق من دون تخفيض في حصيلة الميزانية الحكومية من الضرائب في الأمد القصير.

ز - إن أتاحة القروض الرخيصة لبعض القطاعات الإنتاجية المدعومة، كما هو عليه الحال عادة في بعض الدول العربية ذات العجز المالي (تونس والمغرب)، يؤثر سلباً على نمو سوق الأوراق المالية، لأنها تحفز الشركات في القطاعات المعنية إلى تفضيل الإئتمان المصرفي بدل استخدام وساطة السوق لتجميع رؤوس الأموال. وفي ضوء ذلك ينبغي على الدول العربية التقليل من هذه السياسات التي تخل بالتوزيع الكفؤ للموارد، او على الأقل تصحيح اثارها حتى لا تؤثر سلباً على نمو السوق.

ح - يستخدم الأسلوب الإجباري احياناً لحفز تطوير سوق الأوراق المالية. ولو أنه ربما لا يناسب بعض الدول لأسباب اجتماعية سياسية. الا انه يعتقد بأنه في حالة اخفاق السياسات الإختيارية لتنشيط السوق بشكل معقول، فيمكن اللجوء للسياسات الإجبارية وتطبيقها مع دعم قوي. على سبيل المثال، يمكن اجبار الشركات المقفلة التي استوفت شروطاً معينة لحجم راس المال، او الربحية او المبيعات خلال فترة معينة، ان تدرج في السوق. والإختيار في هذا الموضوع متروك لتقدير كل دولة حسب أوضاعها الخاصة. وتجدر الإشارة الى ان الأردن قد جربت مثل هذا الأسلوب بنجاح لكسر جمود تمركز الملكية في قطاع الشركات.

الطب على الأوراق المالية

لتحقيق النمو بسوق الأوراق المالية لن تكفي سياسات العرض لوحدها إلا اذا صاحبتها سياسات أخرى مناسبة لجذب اهتمام المستثمرين. فلا يتوقع ان يستمر مستوى العرض بالسوق في الزيادة إذا ما ظل حجم الطلب ثابتا او ينمو ببطء شديد، لأن ضعف الطلب ينعكس في السوق بانخفاض مستوى تغطية الإصدارات الجديدة، وبالتالي يضعف اهتمام الشركات بطرح أوراق مالية جديدة في السوق.

فمن باب الأهمية أن تقوم السلطات العربية المختصة بتطبيق سياسات لحفز الطلب على الأوراق المالية في أسواقها المحلية، لكن مع مراعاة ضرورة الحفاظ على نمو في عرض الأوراق في ذات الوقت. ومع تقلب الظروف من حين الى أخر، واختلافها من سوق إلى سوق، فإن أولية السياسات قد تنتقل من تصحيح اختلالات في عرض الأوراق إلى الرغبة في حفز الطلب عليها، وذلك وفقاً لما تمليه الأوضاع الخاصة بكل سوق. فعلى سبيل المثال، تحتاج إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحالي الى التركيز على تطوير العرض لإمتصاص السيولة الزائدة وللتخفيف من حدة المضاربات الناتجة عن فائض الطلب في الأسواق المالية المعنية. وتتخذ سياسات الطلب أساليب متنوعة أهمها التوعية الإستثمارية وتنويع أدوات الإستثمار، وتقديم الحافز الضريبي للمستثمرين، وفتح باب الإقتراض لهم لمساعدتهم على اقتناء تلك الأدوات.

أ - في كثير من الدول العربية خاصة الدول ذات العجز المالي، يعد مستوى المعرفة بأسواق الأوراق المالية منخفضا للغاية. فعلى البورصات العربية وهيئات الوساطة المعنية تكثيف الجهود الرامية إلى تطوير التوعية الإستثمارية للتعريف بنشاط الأسواق وفرص الإستثمار التي توفرها. كما هناك حاجة الى توسيع قاعدة التوزيع للنشرات الدورية ذات المعلومات الحديثة عن نشاط الأسواق، وتطوير الصحافة المالية المتخصصة وغيرها من الوسائل لتنمية المعرفة بأسواق الأوراق المالية العربية.

ب - يعد ابتكار الأدوات المالية الجديدة لتلبية حاجيات المستثمرين أساسية لتنمية الطلب عليها وتوسيع نشاط التداول والمساعدة على تطوير أسواق الأوراق المالية عامة. والأسواق العربية تحتاج إلى الإنتقال من الوضع الحالي الذي يحصر التداول على الأسهم والسندات العاديين، والقيام بإصدار وتشجيع نوعيات مختلفة من الأدوات الجديدة تمزج بين الاداتين المذكورتين. فذلك لن يقتصر أثره الإيجابي على مستوى الطلب فحسب، بل سينعكس أيضاً على مستوى العرض للأوراق المالية في الأسواق.

ج - كما أن لتكاليف الوساطة اثراً مباشراً على مدى رغبة الشركات المساهمة في الإنفتاح على السوق، فان لتكاليف الدول (رسوم الوساطة ورسوم السوق والطوابع) اثراً مماثلاً على مدى اقبال المستثمرين على التعامل فيه. فمن صالح أسواق الأوراق المالية العربية ان تسعى لتخفيض التكاليف قدر الإمكان، وكذلك توحيدها بالنسبة الى اسواق دول مجلس التعاون الخليجي التي تسعى لتيسير عملية التداول عبر تلك الأسواق. فشريحة التكاليف تختلف كثيراً فيما بين البحرين والسعودية وعمان، وتركت في الكويت للتحديد على أساس التفاوض بين المتعاملين المعنيين.

د - يقوم نشاط صناديق الإستثمار عادة على أساس حشد مدخرات المستثمرين الصغار وتوجيهها للإستثمار في أوراق مالية مختارة، وهي بهذا تعد مفيدة لتطوير سوق المال. فبإمكان الأسواق المالية العربية ان تشجع انشاء الصناديق ذات التخصص والإهتمام بالأوراق المالية واستخدامها كوسيلة إضافية لجذب المستثمرين الصغار للإقبال على السوق بشكل غير مباشر، ويتماشى هذا الأسلوب لتطوير سوق المال مع سياسات التوعية الإستثمارية التي تم ذكرها انفاً. فالمصارف السعودية على سبيل المثال قامت خلال الفترة الأخيرة بتطوير نوعيات من صناديق الإستثمار، لعلها تساعد على تشجيع التداول عبر دول المجلس، وتشكل وسيلة لتجنب العقبات القانونية التي تضع حدوداً لتملك غير المواطنين لأسهم الشركات المحلية.

هـ - يمكن لسياسة الإئتمان كذلك أن تساعد على حفز الطلب على الأوراق المالية وتطوير التداول في السوق. لكن هذا الجانب يحتاج إلى تنظيم يضع حدوداً واضحة للإئتمان وشروط التغطية، كما يقنن أساليب التعاقد بين الوسطاء وعملائهم، حتى لا يظل المجال متروكاً للوسطاء (المصارف أساساً في البلدان العربية) من دون أي توجيه للتوسيع في تقديم خطوط الإئتمان للتداول في السوق إلى مستويات غير سليمة قد تهدد أوضاعها المالية.

و - وتعد الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمرين من أهم الوسائل الناجحة لزيادة الطلب على الأوراق المالية ويمكن أن تشمل الإجراءات التالية:

● إزالة، او تخفيض إذا كان ولا بد، الضرائب على عوائد الأسهم حتى تصبح أسعارها منافسة للأسعار التي توفرها الإستثمارات البديلة، ولقد كانت الضريبة على العائد تشكل عائقا للطلب في الأسواق لدى الدول العربية ذات العجز المالي (خاصة تونس) لكن تم الغاؤها حسب علمنا من فترة.

● وعلى نفس المنوال، يستحسن الغاء الضريبة على الأرباح الناتجة عن ارتفاع القيمة السوقية للأسهم وهذا هو الحاصل فعلا في معظم الدول العربية.

● يمكن أيضا وضع سياسة ضريبية للسماح للمستثمرين بطرح مبالغ إستثمارهم في الأسهم (الى مستوى معين) من ضريبة الدخل، ويمكن للحوافز الضريبية ان تهدف إلى تشجيع المستثمرين على التعامل مع الصناديق الإستثمارية التي تلعب دورا هاما في نمو الطلب على الأوراق المالية خاصة بالنسبة للدول التي تنفذ برامج التخصيص. فالنشاط الإستثماري للمؤسسات المتخصصة كشركات التأمين وصناديق التقاعد وغيرها يعتبر أساسياً لدعم نشاط الأسواق لأنها تحتفظ عادة بحصة من احتياطياتها مستثمرة في الأدوات المعروضة بتلك الأسواق.

سياسات السوق الأخرى

إضافة الى السياسات التي تهدف الى تطوير اما جانب العرض للأوراق أو جانب الطلب عليها، يمكن للدول العربية ان تتخذ سياسات أخرى مؤثرة على الجانبين. وتتعلق هذه السياسات أساسا بتطوير كفاءة عملية الوساطة، ونشر المعلومات والرقابة على السوق. كما يمكن للسلطات المعنية ان تربط بين برامج التصحيح الإقتصادية (خصوصا جوانب التخصيص وتوريق الديون) وبين عملية تطوير السوق المالي.

أ - ان مهمة الوساطة في السوق بما فيها عمليات التغطية والترويج الخ، تحتاج الى عناية كبيرة نظراً للدور الرئيسي الذي تشكله في تنمية أسواق الأوراق المالية ومن ثم النظام المالي ككل. فبدون وساطة مالية كفوءة وقادرة على المنافسة والإبتكار يظل مستوى التطور المالي ونشاط السوق في الحضيض. ومن جهة أخرى ان تواجد مؤسسات وساطة متنوعة ومتنافسة يساعد على تخفيض تكاليف الوساطة ذاتها مما ينعكس بالإيجاب على نشاط السوق. فعلى الأسواق العربية (التي لم تقم بذلك بعد) ان تبادر بتطوير عدد ونوعية ونشاط الوسطاء، من خلال السعي إلى وضع لوائح مهنية محكمة لوظائفهم وقيام جمعيات تدير مصالحهم وتدعم روح الإبتكار في نشاطهم. كما يجب أن تهدف السياسات المالية المتبعة إلى توجيه الإطار التشريعي بالأسلوب الذي يساعد على حفز نشاط المؤسسات المختلفة التي تتعامل في السوق. فعلى سبيل المثال ان من العوائق التي تحول دون تدفق الإستثمارات المحفظية بين دول مجلس التعاون الخليجي هو انعدام الوساطة المالية على المستوى الإقليمي.

ب - بذلك بعض الأسواق المالية العربية جهداً خاصاً لوضع المعايير المحاسبية المتعارف عليها حيز التنفيذ، وضمان دقة الإفصاح عن المعلومات بهدف حماية المستثمرين.

الا ان معظم الدول العربية ما زالت تحتاج الى بذل المزيد من الجهد لتقوية مهنة المحاسبة والمراجعة، ودعم اكتساب دورها للإستقلالية والموضوعية المطلوبة. ثم يجب الا تقتصر عمليات الإفصاح على نشرات الإصدار الأولية، وانما تتعدى ذلك لتشمل نشرات دورية سنوية وربعية عن نتائج نشاط الشركات وأوضاعها في السوق، الخ. بالإضافة فإن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار المحفظي في الدول ذات العجز المالي تقتضي توفير المعلومات الضرورية عن تطور أوضاع الشركات المدرجة في الأسواق المحلية لإثارة اهتمام المستثمرين والوسطاء، وتمكينهم من اتخاذ القرار المناسب والسليم.

ج - ويتخذ جانب الرقابة أولوية كبيرة لدى أسواق الأوراق المالية العربية بحيث تسعى كلها إلى تطويره وجعله اكثر كفاءة لضمان نمو نشاط الأسواق. ولا بد من الإشارة هنا إلى ان الأسلوب المعتمد لتطوير الرقابة يختلف باختلاف الأوضاع الإقتصادية والقدرات المالية للبلدان المعنية، بالإضافة لمرحلة التطور التي بلغها سوق المال المحلي لديها.

فنجد مثلاً ان كثيراً من الأسواق العربية تحاول الحد من المتاجرة على أساس الإطلاع على المعلومات من الداخل، وقد تطلب من المشتبه فيهم ان يفصحوا عما يقومون به من عمليات التداول في الأوراق المالية بصفة دورية، الا ان وضع التشريعات الخاصة بهذا الجانب موضع التنفيذ يعد في العادة صعباً. حيث لا توجد فواصل بين الوظيفة العامة والنشاط الإقتصادي للموظف مما يخلق مناخاً من عدم الثقة والشك في أوساط المستثمرين خوفاً من إستغلال كبير لشاغلي الوظائف العامة والمتواجدين في مجالس إدارات الشركات للمعلومات واستغلالها لمصالحهم الخاصة.

المحللون الإقتصاديون يحذرون من تأخير تحديث حقل «برقان»

على الكويت إنفاق مليارات الدولارات للمحافظة على مركزها في «أوبيك»

■ يكاد المحللون الإقتصاديون يجمعون على القول ان على الكويت انفاق مليارات الدولارات لإصلاح الدمار الذي ألحقه العمل العسكري العراقي إذا ما أرادت الحفاظ على دورها بين كبار المنتجين، ناهيك عن الزيادة والتوسع.

ويقول الإقتصاديون أيضاً إن على الكويت ان تفكر في استثمار مبالغ كبيرة في أساليب استخراج النفط المساعدة لزيادة ضغط حقول نفطها العملاقة الطبيعي، حيث ان الطاقة الإنتاجية قد تبدأ بالإنخفاض خلال ست او عشر سنوات من دون تلك الوسائل.

وتعتمد الدولة على النفط في الحصول على نحو ٩٤ في المائة من دخل صادراتها. ولدى الكويت عشرة في المائة من الإحتياطي العالمي من النفط كما انها تنتج ثلاثة في المائة من انتاج النفط العالمي. ويقول الإختصاصيون ان تردياً في ضغط تدفق النفط الطبيعي في الابار في مطلع القرن الواحد والعشرين قد يخفض الطاقة الإنتاجية إن لم يتم تجهيز أساليب كضخ الماء او الرفع بالغاز. وقالوا انه ربما يكون امام الكويت سنتان قبل اضطرارها الى ترتيب لتعاقدات لاحلال المعدات اللازمة في الحقول الكبرى حيث ان البناء الفعلي وتدريب الكويتيين في إدارة عمليات الإستخراج المدعوم سيستغرق بضع سنوات أخرى. ومن ضمن تلك الحقول حقل «برقان» العملاق وهو ثاني اكبر حقول النفط في العالم.

وتأخير البدء في ذلك من شأنه ان يشكل خطرا على الطاقة الإنتاجية القصوى حيث قد تتراجع من مستواها الحالي الذي يتراوح بين ٢,٤ و٢,٥ مليون برميل يومياً، وهذا تطور من شانه ان يذوي بتأثير الكويت في السوق النفطية.

والطاقة الإنتاجية وحجم الإحتياطي عاملان مهمان في مفاوضات «أوبيك» فيما يتعلق بحصص انتاج الدول الأعضاء.

ولم تضطر الكويت في السابق الى ان تتحمل عناء اللجوء إلى أساليب الإستخراج المساعدة التي تستخدم على نطاق واسع في انحاء شتى نظراً الى ان الإنتاج من حقولها قد يكون الأسهل والأكثر كفاءة من حيث الإدارة على مستوى صناعة النفط العالمية كلية. وحقول نفط الكويت فوق مكامن قليلة العمق تحت الصحراء المسطحة وفي مواقع قريبة من موانئ التصدير البحرية. ومكنها ضغطها الطبيعي من الضخ طوال خمسة عقود. ويكلف استخراج برميل واحد من نفطها الخام نحو ٧٠ سنتاً.

والدولة التي تشعر بالثقة بأن الطلب على نفطها الخام سيرتفع في السنوات المقبلة تعتزم ان تنفق ١٥ مليار دولار لرفع الطاقة الإنتاجية إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً بحلول سنة ٢٠٠٥. إلا ان المحللين الإقتصاديين يقولون إن سجلا من التأخير في اتخاذ القرار في الأعداد لعقود مشاريع انشاء كبرى قد يؤخر الزيادة.

وأحد الأمثلة على ذلك هو عقد بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لبناء مركزي تجميع في الحقول الغربية كان من المفترض توقيعه منذ نحو سنة ولم تتم ترسيته حتى الآن.

ومن التعقيدات المحتملة الأخرى دور الشركات الأجنبية، وعمليات الإستخراج المدعوم تتطور على الدوام وتقتصر اكثر تقنياتها تطوراً على كبريات شركات النفط.

ولدى الكويت عقود مساعدة تقنية مع «بريتيش بتروليوم» البريطانية و«شيفرون» الأميركية الا انها تبقى واحدة من قلة من الدول الأعضاء في «أوبيك» التي ليس لديها خبراء من شركات نفط دولية يعملون بشكل وثيق في مجال الإنتاج.

وقدم مسؤولون يعملون في مؤسسة البترول الكويتية السنة الماضية ورقة مختصرة للحكومة يقترحون فيها سبلاً لتطوير الابار بمساعدة أجنبية مقابل منح الأجانب شكلا من أشكال المشاركة.

ومن أسباب التقدم بهذه الورقة فكرة ان اقامة مشاريع مشتركة طويلة الأمد مع شركات أجنبية ستجعل لحلفاء حرب الخليج اهتماماً مستديماً في وجود الدولة واستقرارها. ولكن الرد الذي تلقاه المسؤولون التنفيذيون في المؤسسة كان مطالبتهم ان يعيدوا التفكير.

ويقول محللون اقتصاديون ان الباعث الأمني لم يعد مهماً في ظل علاقات الكويت العسكرية المتينة مع حلفائها في فترة العمل العسكري العراقي. إلا أنه بعيداً عن اقفال الباب امام منح دور للشركات الأجنبية في نفط الكويت فان طلب الحكومة لافكار جديدة اعطى «مؤسسة البترول الكويتية» فرصة للنقاش حول الإستثمار في سبل الإستخراج المساعد والحاجة إلى موردين وشركاء غربيين وهي امور يبدو انها خارج موضوع الورقة الأولى المباشر.

ويبدو ان الكويت اتخذت خطوات اولية نحو حقن الماء والدفع بالغاز في حقلي «الروضتين» و«الصابرية» في شمال الكويت و«المناقيش» غرباً.

من جانب اخر تريد «مؤسسة البترول الكويتية» توسيع طاقة التكرير المحلية بمقدار الخمس وصولا الى مليون برميل يومياً وتكوين طاقة تكرير تبلغ ٤٠٠ الف برميل يومياً في اسيا عبر مشاريع مشتركة ورفع طاقة التكرير في أوروبا بمقدار الثلث إلى ٣٠٠ الف برميل يومياً.

في التقرير السنوي لشركة مصفاة النفط الأردنية:

الأرباح ٤,٩٥ مليون دينار والإحتياطي زاد إلى ٨٦٨ ألفاً

■ حققت «شركة مصفاة النفط» الأردنية السنة الماضية ارباحاً صافية بلغت ٤,٩٥ مليون دينار مقابل نحو ٤,١ مليون دينار سنة ١٩٩٣، أي بزيادة نسبتها ١٧,٣ في المائة. وذكر التقرير السنوي للشركة ان الأرقام التي حققتها السنة الماضية تشير إلى زيادة في موجودات الشركة من نحو ٢٨٠ مليون دينار سنة ١٩٩٣ إلى نحو ٢٩٠,٥ مليون سنة ١٩٩٤ بزيادة نسبتها ٣,٨ في المائة وزادت حقوق المساهمين من ٥٥,٤ مليون دينار سنة ١٩٩٣ إلى نحو ٥٦,٤ مليون دينار سنة ١٩٩٤ .

وأشار التقرير الى ان الشركة ستوزع على المساهمين نسبة ١٢ في المائة من صافي الأرباح قيمتها ٣,٨ مليون دينار وتعزيز احتياطها بمبلغ ٨٦٨ ألف دينار.

وقدر التقرير حجم منتوجات الشركة الإجمالية من المحروقات بنحو ٣,٧ مليون طن ومن الوقود بمختلف انواعه بنحو ٢,٩ مليون طن ومن الغاز بنحو ٥٦ ألف طن.

وقدر انتاج الشركة من اسطوانات الغاز بنحو ٢١١ الف اسطوانة وانتاج مصنع الصهاريج الأرضية بنحو ٩٠ صهريجا سعة كل منها نحو ١٢ الف غالون. وبلغ انتاج الشركة من الزيوت المعدنية نحو ٢٠ الف طن.

وأوضح التقرير ان الشركة تكمنت من انجاز عدد من المشاريع خلال السنة الماضية من بينها مشروع رفع طاقة الربط الكهربائي بين مصفاة النفط الوطنية الأردنية الواقعة قرب مدينة الزرقاء ومحطة حسين الحرارية بكلفة بلغت ١١٠ الاف دينار، كما مدت شبكة من الأنابيب المبطنة بالإسمنت إلى مياه الأبار بكلفة بلغت ١٨٣ ألف دينار وركبت ضاغطتي غاز لوحدة التقطير الأولى للحد من تسرب الغاز المسيل بكلفة بلغت ٣٠ ألف دينار، كما قامت بتحديث شبكة الهاتف ونظام مكافحة الحريق بكلفة بلغت ٩ آلاف دينار فضلاً عن مشاريع أخرى.

وتحدث التقرير عن عدد من المشاريع تحت التنفيذ وأخرى ستقوم الشركة بتنفيذها ابرزها مشروع المنشآت النفطية جنوب مدينة «العقبة»، بكلفة تصل إلى ١٩,٤ مليون دينار، ومشروع طاقة التخزين والتعبئة في محطة صلاح الدين لإسطوانات الغاز في مدينة أربد الشمالية، وإضافة خط جديد للتعبئة، وخزان كروي للغاز تصل كلفته إلى ٣,٥ مليون دينار، إضافة الى ٢٠ مشروعاً اخر.

بعد اكتشاف مناجم جديدة للذهب والنحاس

السعودية تمنح القطاع الخاص ١٥ فرصة للإستثمار في التعدين

■ زادت فرص الإستثمار للقطاع الخاص المطروحة في السعودية في المجال التعديني إلى ١٥ فرصة بعدما تم اكتشاف عدة مناجم جديدة للذهب والنحاس. وقد بلغ حجم استثمارات القطاع الخاص، من شركات ومؤسسات وأفراد حصلوا على امتيازات التعدين الصناعية في المملكة، نحو ٤,٨ مليار ريال (١,٢٨ مليار دولار). منح القطاع الخاص السعودي نحو ٦٠٠ تصريح للتنقيب عن المعادن.

وذكر مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية، أن منجم «مهد الذهب» منح التراخيص اللازمة لاستخراج الذهب وأن «منجم الآمار» الذي يحتوي على خام الذهب والزنك، سيمنح امتيازا تعدينيا قريباً، إضافة الى تراخيص الإكتشاف في مناطق أخرى لم تحدد بعد.

أما الشركات التي تقدمت بطلب تأجيل العروض لمشروع استخراج الفوسفات من منجم «الجلاميد»، انه لم يتخذ في شأنها قرار حتى من جانب وزارة النفط.

وبالنسبة إلى موضوع استغلال الثروات المعدنية الموجودة في البحر الأحمر، أفاد المصدر المسؤول ذاته، انه كان هناك ما يسمى «الهيئة السعودية - السودانية المشتركة» لإستغلال ثروات البحر الاحمر التي قامت بدراسات مكثفة لإستخراج «المنغنيز»، موضحاً أن المشروع مجمد حالياً.

وقال المصدر إن شركتين اجنبيتين حصلتا على امتياز التعدين، هما شركة «بوليدن» السويدية، بالمشاركة مع «بترومين» وشركة «أرابيان ديفلوبمنت شيلد» الأميركية.

من جهة أخرى، اصدرت وكالة وزارة النفط السعودية مجموعة كبيرة من الخرائط الجيولوجية والتقارير الفنية لمشاريع المسح الجيولوجي والتنقيب المعدني في السعودية.

وأمكن تحديد عدد كبير من مواقع المعادن التي جرى استثمار بعضها تجارياً، منها منجم الذهب ومنجم الصخيبرات وأخرى أصبحت جاهزة للإستثمار مثل «الأمار» (خام الذهب والزنك) و«الصواوين» (خام الحديد) و«الزبيرة» (خام الألومنيوم) و«الخنيقية» (خام الزنك) و«جبل صائد» و«المصانع» (خام النحاس) و«ضرغط» «خام المنغنيزات».

وفي الإطار نفسه اصدرت الوكالة مجموعة كبيرة من صكوك استغلال مواد البناء الأساسية (الإسمنت والجبس والصلصال والطين الخزفي والرمل الحديدي والكلس والبحطاء والحصى) ومن احجار الزينة (الرخام والغرانيت والحجر الجيري) إلى جانب منحها عدداً كبيراً من امتيازات التعدين وتصاريح المناجم الصغيرة.

تتجه للتنقيب في جبالها الوعرة

سلطنة عمان تعطي صناعات الذهب والمعادن أولوية لتنويع مصادرها

■ ذكرت مصادر عمانية مأذون لها بالكلام، أن وزارة البترول والمعادن تبحث عن شركاء أجانب للبحث عن الذهب في منطقة تلالها الوسطى الوعرة حيث تستخرج حاليا نصف طن من المعدن سنوياً وتتوقع اكتشاف المزيد. وتعتبر عمان منتجاً صغيراً مقارنة بجنوب افريقيا اكبر منتج للذهب في العالم، بكمية تقدر بحوالي ٥٥٠ طناً سنوياً، وايضا تعتبر منتجاً صغيراً في الخليج مقارنة بالمملكة العربية السعودية التي انتج المنجم الكبير من منجميها ٥,١ طن سنة ١٩٩٤ .

غير ان عمان منحت صناعات الذهب والمعادن أولوية في تنويعها لإقتصادها وفتحتها امام المستثمرين الأجانب.

وفي بيان صادر عن وزارة البترول والمعادن العمانية جاء، ان الدور الذي يمكن للشركات والمستثمرين الأجانب لعبه في المستقبل في قطاع عمان للذهب، سيكون على الأرجح من خلال مشروعات للتنقيب عن الذهب واستغلاله.

وذكر البيان، ان عمان لديها احتياطيات مؤكدة من الذهب في منطقتي «السافل» و«الراكي» اللتين تبعدان حوالى ٢٠٠ كيلومتر (٦٠ ميلا) عن العاصمة مسقط.

غير انها تستخلص الذهب من «الراكي» فقط، حيث توجد تحت الهضاب الوعرة وتحت قاع نهر جاف احتياطيات تبلغ ٥٠٧٠٦١ طناً بمعدل استخلاص متوسط للذهب يبلغ ٥,٢٤ غرام في الطن.

وقالت الوزارة في بيانها ايضا، إنه وفقاً لمعدل الإستخلاص الحالي فان اجمالي عمر المشروع يقدر بحوالى ست سنوات الا انه ينتظر زيادة عمره مع اكتشاف احتياطيات جديدة نتيجة لأنشطة التنقيب المستمرة.

وكان سالم محمد شعبان، نائب وزير البترول والمعادن، قال في اذار/ مارس الماضي ان صناعة التعدين والمعادن العمانية الصغيرة نسبياً يمكن ان تسهم في تنويع الإقتصاد بعيداً عن النفط الذي تنتج منه البلاد حوالى ٨٠٠ الف طن برميل يومياً.

وقالت مصادر الصناعة، ان شركة نفط عمان تبحث الإستثمار في مشروعات للذهب والنحاس في قازاخستان حيث يتراوح المتوسط السنوي لإنتاج الذهب بين ١٥ و١٦ طناً. ووقعت عمان بالفعل هذه السنة على اتفاقين مع شريكين اجنبيين. وستبدأ كل من شركة «وورلد جيوساينس» الإسترالية التابعة لشركة «ايرودانا هولدنغز» القابضة ووكالة التعاون الدولي اليابانية عمليات مسح جوي بحلول تشرين الأول/ اكتوبر المقبل للمساعدة في تطوير الذهب والنحاس والموارد الأخرى. وتحتل عمان بموقعها على بحر العرب، موقعاً جيداً لبيع الذهب النقي في صورة قوالب صغيرة للإستثمار إلى الهند أكبر سوق منفردة للذهب في العالم.

لأن الصعوبات تعترض بيع نفطهما

قطر وإيران تلجآن للتكرير في مصافي «سنغافورة»

■ تجد قطر وإيران صعوبات في بيع نفطهما، وهما لذلك تتطلعان الى تكرير بعض انتاجهما في مصافي سنغافورة. وكانت المؤسسة القطرية العامة للبترول قد ارسلت شحنة من النفط الخام إلى شركة «بترول سنغافورة» لتكريرها في اب/ اغسطس الماضي.

وقال مصدر في شركة التكرير، «قطر تجد صعوبة في بيع النفط الخام وإذا باعت بخصم فإنها تخاطر بتنفير زبائنها المتعاقدين معها بعقود طويلة الأجل. ولذا فانها ستضطر إلى تكرير النفط الخام».

وفي صفقة تكرير الخام يدفع التاجر لشركة التكرير رسوماً نظير تكرير نفطه الخام إلى منتوجات مكررة يقوم هو ببيعها لشركة التكرير نفسها او يحتفظ بها للإتجار فيها.

وقالت المصادر ان «المؤسسة القطرية العامة للبترول» قد تعلن عن مزايدات لبيع منتوجات التكرير للشحن في ايلول/ سبتمبر كما حدث منذ بضع سنوات حينما قامت ايضا بتكرير نفط خام في صفقات فورية في «سنغافورة».

ومنذ أشهر تباع خدمات نفط قطر بخصم من سعر البيع الرسمي إذ خفضت شركات التكرير اليابانية مشترياتها لأن لديها مخزونات كبيرة من المنتوجات النفطية.

وقال المصدر ذاته إن شركة النفط الوطنية الإيرانية تستطلع أيضاً امكانيات تكرير نفط خام، الأمر الذي يؤكد حاجتها إلى منافذ بيع لنفطها. وقد خسرت الشركة مبيعات تقدر بنحو ٥٠٠ ألف برميل يومياً بعدما فرضت الولايات المتحدة عقوبات تجارية على إيران في حزيران/ يونيو الماضي.

وقال سماسرة وتجار غربيون إن إيران تستأجر بصورة متزايدة ناقلات نفط لإستخدامها سفناً لتخزين النفط. غير أن المصدر قال إن شروط الشركة الإيرانية للتكرير في سنغافورة ليست جذابة.

ولم يجد كثير من شركات الإتجار في النفط عقوداً طويلة الأجل لتكرير النفط الخام في سنغافورة بعدما منوا بخسائر فيما مضى.

وكان التجار الذين يقومون بتكرير النفط في سنغافورة قد سجلوا خسائر خلال معظم السنة الماضية بعد حساب رسوم التكرير ونفقات النفط الخام المرتفعة والمنافسة الشديدة في بيع منتوجات التكرير.

«بوابة نهاية العالم» تقفل في وجه روجيه تمرز

تركيا تتقدم لمد خطوط أنابيب النفط في منطقة قزوين

كنا في العدد الماضي من «الميزان» قد أشرنا إلى مسعى يقوم به رجل الأعمال اللبناني المطلوب لدى القضاء اللبناني، لتكتيل مجموعة مالية عالمية تقوم بتمويل مشروع لمد خطوط أنابيب النفط من منطقة بحر قزوين الى الساحل التركي على البحر المتوسط، وهو مشروع قدرت تكاليفه بمبلغ ٢,٨ مليار دولار. وقد أشرنا أيضاً إلى وجود تحفظات إيرانية وروسية على المشروع المطروح من قبل تمرز لأنه يحاول إبعادهما لاعتبارات سياسية.

وتجددت أخيراً المساعي النشطة لتحريك المشروع عندما قام وفد تركي رسمي برئاسة عمرو جوننسي كبير مستشاري رئيسة الحكومة التركية تانسو تشيللر بزيارة إلى مدينة باكو الأذربيجانية وإلى تبليسي عاصمة جورجيا وإلى موسكو لطرح فكرة قيام تركيا بانشاء شبكة الأنابيب اللازمة عبر جورجيا.



الخط المقترح عبر ارمينيا

■ يقوم العرض التركي الذي تقدم به كبير مستشاري رئيسة الوزراء تنسو تشيللر الى الجهات الأذربيجانية والجورجية والروسية على جملة متكاملة من العمليات تتولى أنقرة بموجبها تمويل المشروع بكامله وضمان شراء النفط الذي سيضخ عبره.

وكان رجل الأعمال اللبناني روجيه تمرز قد اعترف في حديث له مع مجلة «يوروبيزنس» في الشهر الماضي بأن هناك تحديات وعقبات جيوبوليتيكية أمام مثل هذا المشروع لأنه يتعلق بعدد من *الدول ذات الأوضاع الصعبة*. وقال ان «حق المرور» هو العقبة الكبرى في أي مفاوضات تجري بهذا الخصوص. لكنه قال للمجلة المذكورة أنه يحب مثل هذه المشاريع لأنها تنطوي على مشكلات اقتصادية وجيوبوليتيكية معقدة».

ونقلت المجلة المذكورة عن محلل نفطي قوله ان هناك مقترحات كثيرة حول خطوط الأنابيب هذه وكلها مؤاتية اقتصادياً وفنياً، لكن الفوز سيكون من نصيب المشروع الذي يأتي بالصيغة الجيوبوليتيكية الصحيحة.

الصيغة التركية

ويقترح الإتراك إنشاء شركة محاصة مشتركة مع الأطراف المعنية يقودها الطرف التركي بالإتفاق مع الكونسورتيوم الذي يضم شركات نفط غربية متعاقدة مع حكومة اذربيجان، تتولى تنفيذ الخط الذي يجري الإتفاق عليه في المفاوضات الدائرة الآن، والتي ينتظر استكمالها قبل نهاية هذه السنة.

وفهم أن الأتراك حريصون على ان يسير الخط المقترح عبر جمهورية جورجيا بدلاً عن أو إضافة الى الخط الروسي الذي يصب في ميناء نوفوروسييسك على البحر الأسود والذي يجري تجديده في الوقت الحاضر ويمر من باكو في أذربيجان وعبر روسيا إلى الميناء المذكور.

ومشكلة هذا الخط انه يمر ايضا في أرض الشيشان على مقربة من مدينة غروزني التي كانت مسرحاً للحرب بين القوات الروسية والقوات الشاشانية في مطلع هذه السنة.

وهناك خط قائم أخر أقصر مسافة ولا يمر في الأراضي الروسية او الشاشانية ويمتد من باكو عبر اذربيجان مخترقا جورجيا إلى ميناء سويسا الجورجية على البحر الأسود.

لكن تبني الأتراك للخط الروسي المشار اليه (أي خط باكو - نوفوروسييسك) يسهل عليهم، كما يتصورون، إقامة خط أخر أساسي لنقل معظم نفط منطقة قزوين يجتنب المرور في روسيا، اي اعطاء روسيا نصيبها في خط مستقل هو الخط القائم الآن، ثمناً لفصلها عن المشروع المقترح الذي ينحصر بين اذربيجان وجورجيا وتركيا.

ومشكلة هذا الخط الأذربيجاني - الجورجي - التركي انه طويل جداً لأنه يتعمد اجتناب المرور عبر أرمينيا. ذلك أنه أجدى وأفضل اقتصادياً وفنياً أن يمر الخط المذكور من اذربيجان إلى تركيا عبر أرمينيا. لكن الأتراك يرفضون مجرد البحث في أن تكون أرمينيا شريكاً في هذا المشروع.

صيغة تمرز

وتتعارض الخطة التركية تعارضاً جذرياً مع مشروع روجيه تمرز المقترح. ذلك أن المشروع المقترح من تمرز يقدم احتمالين كلاهما يتعارض مع مصالح إيران وتركيا وروسيا. كما إن أحدهما يخترق منطقة نوغورنو - كاراباخ المتنازع عليها بين أرمينيا وأذربيجان.

ومع أن تمرز يدعي أنه بدأ المفاوضات مع الحكومتين الأذربيجانية والأرمنية، الا انه ليس هنالك ما يشير إلى تقدم في هذا المجال.

ففي تلك المنطقة من القوقاز التي تتنازعها رواسب تاريخية قديمة وتوترات حديثة، وخاصة بعد انهيار الإمبراطورية السوفياتية، تحاول المشاريع والمقترحات المتضاربة، ومنها مشروع تمرز، اختراق تلك الرواسب والتوترات عن طريق خرق الحدود بالأنابيب.

وتهدف هذه المشاريع كلها إلى ايصال النفط من الداخل القوقازي إلى شواطيء المتوسط لنقله إلى أوروبا الغربية. وتصدير «النفط الأولي أو المبكر» من أذربيجان في عام ١٩٩٧ عبر جورجيا إلى البحر الأسود هو المقدمة لإنشاء خطوط أوسع وأشمل ليس فقط لنقل النفط الاذربيجاني، وانما لنقل النفط القازخستاني أيضاً.

ويبدو أن أحد مقترحات روجيه تمرز يشمل إنشاء خط يصل حقل تنغيز القازخستاني بحقول باكو البحرية لتصل بالخط الأساسي إلى تركيا. ويمر ربع هذا الخط تقريباً في أراضي قازخستان وثلاثة أرباعه سيكون غاطساً تحت مياه بحر قزوين بعيداً عن الشواطيء الإيرانية والتركمانستانية.

بوابة نهاية العالم

وتسمى تلك المنطقة من القوقاز «بوابة نهاية العالم». وقد أطلق عليها هذا الإسم القائد الروماني بومبيوس في القرن الأول قبل الميلاد عندما وصل إليها واعتبرها الحدود الشرقية النهائية للإمبراطورية الرومانية عند ممر ماميسون حيث الحاجز المائي الكبير بين نهر ريوني في جورجيا ونهر طارق في بلاد الشاشان.

ويقال انه في ذلك الوقت قبل ألفين من السنين أقفل بومبيوس تلك البوابة وما زالت مقفلة إلى أن جاء اكتشاف النفط وما ترافق معه من محاولات لفتحها ولم تفتح بعد.

ويبدو ان القطرات الأولى سوف تكون من نصيب جورجيا لوجود خط قديم هناك بحاجة إلى تجديد وتحسين، وهناك مشروع قليل الكلفة (٢٥٠ مليون دولار) لهذه الغاية يمكن أن يرى النور قريباً. لكن هذا الخط لا يستوعب إلا كميات قليلة بحدود ١٠٠ الف برميل في اليوم فقط وهي كافية لإستيعاب النفط المبكر او الأولي الذي سيعطي أذربيجان أول مذاق لطعم العائدات النفطية بالعملات الأجنبية.

التعقيدات السياسية

ولولا التعقيدات السياسية المتجسدة في السياسة الأميركية *الهادفة إلى احتواء إيران*، لكان من الأفضل والأرخص على أذربيجان أن تكون إيران شريكها النفطي الوحيد. وقد كان هناك اتجاهان في هذا الإطار قبل الممانعة الأميركية: الإتجاه الأول يقضي بأن تقيم أذربيجان معامل للتكرير في أراضيها هدفها بيع المنتوجات النفطية لا النفط الخام في الأسواق المجاورة وخاصة في المناطق الإيرانية البعيدة عن مصادر النفط في الجنوب، والإتجاه الثاني يقوم على مقايضة النفط الخام، اي ان تقوم اذربيجان بتزويد إيران بكميات كبيرة من النفط لاحتياجات أسواقها الشمالية، على أن تقوم إيران بتصدير كميات مماثلة من النفط الإيراني لحساب إذربيجان من حقولها الجنوبية.

لكن الممانعة الأميركية أفسدت هذا التفكير، وخلقت لأذربيجان مشكلة إضافية، لأنه من المستبعد ان تقبل إيران أن تغض النظر عن اي مشروع في المنطقة يستبعد مصالحها الطويلة الأجل هناك.

ومن الملفت للنظر فيما يتعلق بالخط البحري الغاطس الممتد من حقل تنغيز القازخستاني الى باكو في اذربيجان، ان هناك نوعا من التوافق في المصالح بين إيران وروسيا.

وعلى الرغم من ان المقترحات الأساسية المختلفة لإنشاء هذا الخط البحري تأخذ في الإعتبار مصالح روسيا بتمرير الخط في المياه الأقليمية الروسية (عبر ماخشكلا في داغستان الروسية)، فان روسيا تصر على اعتبار بحر قزوين بحيرة تتاقسمها بالتساوي الدول المطلة عليها وهي: روسيا، وأذربيجان من الشمال والغرب، وقازخستان وتركمانستان وإيران من الشرق والجنوب. وهذا الموقف الروسي يساعد على فك عزلة إيران واضعاف الإحتواء الأميركي لها ويسهل تالياً حفظ مصالحها في منطقة بحر قزوين.

الشراكة العمانية

والمعروف ان سلطنة عمان تشارك في «تجمع خط أنابيب قزوين» الى جانب الحكومات القزوينية (روسيا وقازخستان) وشركة شيفرون الأميركية. ولهذا التجمع الذي تشارك فيه عمان وتتكفل بتمويل مرحلته الأولى مقترحات معينة بشأن نقل النفط. وتقضي هذه المقترحات بنقل النفط إلى الميناء الروسي نوفوروسييسك على البحر الأسود من قازخستان إما مباشرة او عبر أنابيب اذربيجان.

وتقضي هذه المقترحات بنقل النفط من ثم بالناقلات عبر مضيق البوسفور، وإقامة محطة للتحميل البحري بعيداً عن الشاطيء الروسي للتخفيف من اغلاق الميناء الروسي حوالى شهرين في الشتاء بسبب تجمد المياه.

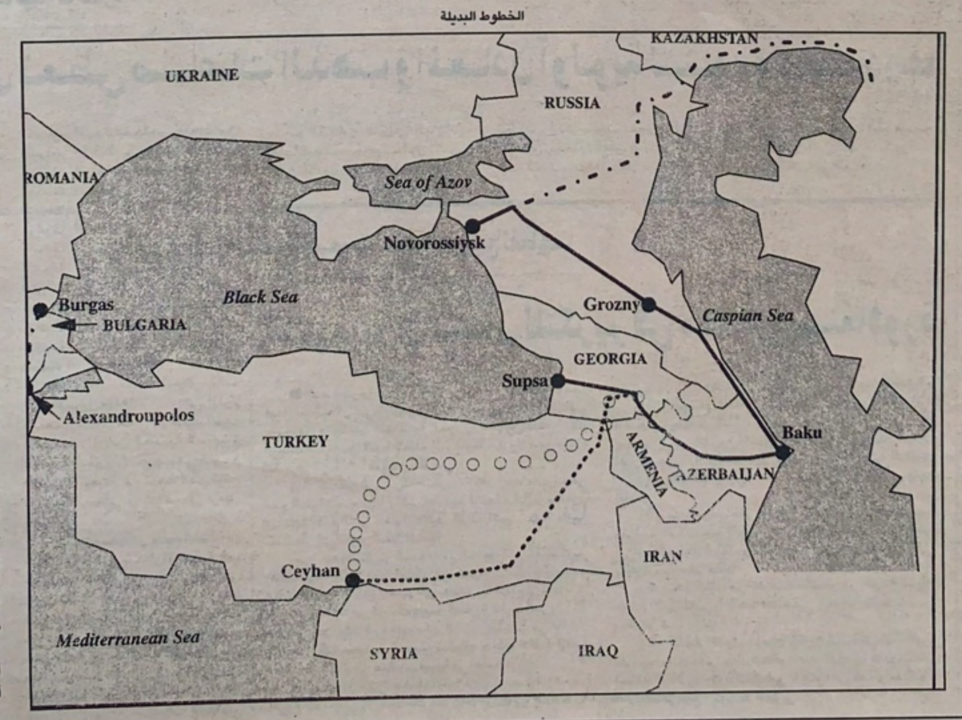
والملفت للنظر ان الأتراك يعترضون على عملية النقل البحري عبر البوسفور. وقد قاموا بحملة ناجحة لمنع هذا الإتجاه. وبسبب ذلك يدعم التجمع العماني الآن مشروعاً لخط جانبي من ميناء بورغاس البلغاري إلى ميناء الكسندروبوليس في شمال اليونان.

ويرى المراقبون ان نصيب هذا الخط الجانبي من النجاح كبير، خاصة إذا تأكد أن التمويل متيسر للمرحلة الأولى الصغرى والمرحلة الثانية الكبرى من المشروع.

والواقع ان مختلف المشاريع المتضاربة والتي يجري بحثها الآن ولا بد من البت في واحد منها قبل نهاية العام المقبل، تشكل متاهة إقتصادية وجيوبوليتيكية تقف عند البوابة المسدودة التي اطلق عليها القائد الروماني بومبيوس اسم «بوابة نهاية العالم».

ومن يدري... فقد تفتح هذه البوابة من جديد لأول مرة منذ الفين من السنين!

الخطوط البديلة



يصطاف فيها السعوديون ويؤمها الخليجيون لهوائها العليل وغاباتها الوافرة

السعودية تعيد «الطائف» الى خريطتها السياحية

■ تبقى «الطائف» من أبرز المناطق السياحية في المملكة العربية السعودية وواحدة من أجمل المصائف في الجزيرة العربية والخليج رقة. يؤمنها آلاف المصطافين في كل سنة من ارجاء المملكة العربية السعودية، ومن دول مجلس التعاون، لمزاياها الطبيعية المتميزة.

تقع «الطائف» عند المنحدرات الشرقية لجبال «السروات» على ارتفاع يزيد على ١٧٠٠ متر عن سطح البحر، مما انعكس على مناخها وجعلها معلماً سياحياً مهماً. وتضم أودية عدة وفسيحة، وسهولاً خصبة مثل وادي «وج» ووادي «العرج» ووادي «غدير البنات» وسهل «رطبة الطويل العريض» وحرة جيزان قرب سوق عكاظ ويمتاز مناخ الطائف باعتداله صيفاً ويميل الى البرودة شتاء لتعرضه للرياح الغربية صيفاً والرياح الموسمية طوال أشهر السنة تقريباً، والأمطار تسقط في مختلف أوقات السنة.

وتتوافر في «الطائف» الإمكانيات الخاصة لخدمة السياح والمصطافين، حيث اعدت لجنة التنشيط السياحي برنامجاً متكاملاً وذلك بالتعاون مع الجهات ذت العلاقة، ويتضمن البرنامج تنظيم معارض تشكيلية ومعارض صور فوتوغرافية عدة والمسابقات والأمسيات الأدبية والثقافية والمسرحيات الإجتماعية والندوات. بالإضافة الى تنظيم المعسكرات والرحلات والمراكز الصيفية المختلفة والمعارض التراثية ومعرض الصناعات الوطنية والحفلات الشعبية.



وتشتهر «محافظة الطائف» بالغابات والمتنزهات الطبيعية والبرية والحدائق السياحية العامة والأودية التي تغطي مساحات شاسعة منها حيث يصل عددها الى اكثر من ٥٠ غابة وواد تنمو بها أشجار «العرعر» و«السيال» و«الطلح» والضهيان» و«القرظ» و«السلم» و«الفرو» و«الأثل» و«العتم» ـ «الزيتون البري» و«التين» و«السدر» و«الاراك»، وتجري المياه الطبيعية الصافية في وديانها في أوقات هطول الأمطار.

ومن أشهر هذه الغابات والمتنزهات والأودية «غابات الشفا» و«الهدا» وغابات «شفا ربيع» ووادي «الجمالين» «بني سعد» وغابات «اعذب» و«الصخرة» و«بيضان» و«اثبة» و«الهيجة» ببلحارث وغابات «عمد» و«شعب» و«الغول» و«حثوى» ووادي «غمدا» ووادي «موقر» في ثقيف وغابات «جبل لاصار» و«السيداء» و«الوجل» و«اوقاه» وجبل «عروان» و«عقبة قاعس» في بني مالك.

ومن الأودية وادي «وج» الذي تنسب إليه بعض المصادر تسمية «الطائف» ووادي «نخب» ووادي «لية» الذي تكثر به زراعة الرمان والعنب، ووادي «سيسد» شرق الطائف ووادي «جفن» بين الطائف و«وادي النعمان» الذي يصب في واد بين مكة المكرمة والطائف.

ومن أشهر الحدائق والمتنزهات العامة في الطائف حديقة الملك فهد عند مدخل الطائف من جهة الغرب والتي تعد معلماً سياحياً بارزاً في الطائف، وحديقة «السداد» في حي شهار وحديقة الحيوان في الردف ومتنزهات النقبة الحمراء، ومسرة في «الهدا» ومتنزهات «الشفا» السياحية، مثل الحدبان الذي يعد من اجمل متنزهات المنطقةومنتزة «وادي عرضة» و«الوهط» و«جبل دكا» الذي يقع على أعلى قمة بمركز «الشفا».

ومن المتنزهات الطبيعية والبرية في الطائف متنزهات «شفرة» و«البحيرات بوادي لية» ومنتزه «وادي شهدان» في ثقيف ومنتزة «عشرة» على طريق الطائف ـ الرياض ومنتزة «البهيتا» عن طريق الطائف ـ مكة المكرمة من جهة السيل.

وتتوافر الخدمات والمتطلبات الضرورية والمرافق العامة في هذه الغابات والمتنزهات والأودية مثل الطرق المعبدة والهواتف العمومية وهواتف الإتصالات الدولية، ودورات وشبكات المياه وملاعب الأطفال والإستراحات والجلسات العائلية والمطاعم والمساجد والمراكز الصحية المجهزة، بالإضافة الى ٢٠ فندقاً مختلفة الدرجات والفئات وبها اكثر من ٨٤٠ غرفة إلى جانب ٤٠ عمارة سكنية بها اكثر من ٣٢٠ شقة تؤجر بنظام الشقق المفروشة وهي موزعة داخل مدينة الطائف وفي أماكن الإصطياف.

وتزخر «الطائف» بالكثير من المواقع والسدود الأثرية والمعالم التاريخية والنقوش والرسوم والقلاع والحصون والمساجد القديمة، ومن أشهر هذه المواقع قرية «المعدن» التي تقع على مسافة ٢٥ كيلومتراً جنوب الطائف، وسوق عكاظ المعروف الذي يقع في ضاحية الحوية الى الشمال من الطائف، وقصر شبرا التاريخي الذي تم بناؤه في عام ١٩٠٤ وهو الآن متحف للتراث الشعبي، وبرك زبيدة التي تقع على مسافة ٩٥ كيلومتراً الى الشمال الشرقي من الطائف ويتألف منها طريق زبيدة الذي أقامته السيدة زبيدة زوجة هارون الرشيد بهدف سقيا الحجاج القادمين من الشرق في طريقهم الى الأراضي المقدسة، بالإضافة الى الحصون والقلاع التي منها احدى قلاع الطائف القديمة التي تقع على حدود سور المدينة من الجهة الجنوبية الغربية، والأخرى وهي تقع على حدود سور حامية العزيزية وهي احدث بناء من القلعة الأولى.

وهناك أيضاً نقوش ورسوم وكتابات قديمة بمنطقة الطائف على سفوح بعض الجبال والهضاب وفي أطراف الأودية وفي بعض الأماكن داخل المدينة.

١,٤ مليون ساحوا في تونس حتى بداية حزيران

الألمان في المرتبة الأولى والطليان يفضلون «الواحات» على غيرها

■ اظهرت الإحصائيات ان اكثر من ١,٤ مليون سائح زاروا تونس خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية اي بزيادة نسبتها ٥,٢ في المائة قياساً على الفترة ذاتها السنة الماضية.

واكدت الإحصائيات ان ايرادات القطاع تلعب دوراً مهماً في التخفيف من عجز الميزان التجاري بما تؤمنه من عملات صعبة. ففي سنة ١٩٩٣ قدر العجز التجاري بـ ٢,٤ مليار دينار لكن القطاع السياحي الذي حقق إيرادات تجاوزت ١,١ مليار دينار (نحو ١,٢ مليار دولار) غطى على العجز بنسبة ٤٦ في المائة.

وتراجع العجز التجاري السنة الماضية الى ١,٩ مليار دينار فيما امنت السياحة إيرادات قدرت بـ ١,٣ مليار دينار وهو ما رفع نسبة التغطية إلى نحو ٦٧ في المائة.

ويعتبر التونسيون إيرادات السياحة عنصراً اساسياً في المحافظة على التوازنات الإقتصادية والحد من العجز التجاري، وهم يأملون في ان يساعد الإرتفاع المتوقع في اعداد السياح الوافدين على البلد على تحسين ميزاني المدفوعات والمبادلات السنة الجارية.

ونقرأ في إحصائيات وزارة السياحة أن اعداد السياح الألمان الذين زاروا تونس خلال الثلث الأول من السنة الجارية زادت بنسبة تجاوزت ١٣ في المائة قياساً على الفترة ذاتها من السنة الماضية الذي جعلهم يأتون في المرتبة الأولى بين السياح الأجانب (اكثر من ٢١٢ الف سائح) فيما زادت اعداد السياح البريطانيين بنسبة ٣,٤ في المائة (اكثر من ٨١ الف سائح في الثلث الأول من السنة الجارية) قياساً على السنة الماضية، وهم يتبوأون المرتبة الثالثة.

اما الفرنسيون الذين باتوا في المرتبة الثانية فتراجع عددهم من ١٤٦ الف سائح في الثلث الأول من السنة الماضية الى ١٤١ الف سائح. فيما سجل عدد السياح الإيطاليين الذين يأتون في المرتبة الرابعة إستقراراً في حدود ٥٧ الف سائح خلال الثلث الأول من السنة الجارية.

الا ان التونسيين يتوقعون ان يزيد اقبال السياح الأوروبيين على مدنهم ومنتجعاتهم السياحية بعد الجولة الناجحة التي نفذتها «قافلة هانيبعل» على كل من اسبانيا وايطاليا وفرنسا. وكانت المرحلة الأخيرة جولة في كل من تورينو وميلانو وروما ونابولي.

وسعياً إلى تشجيع السياح الإيطاليين على تكثيف الإقبال على سواحل تونس قررت الأجهزة المختصة السماح للإيطاليين بالدخول الى البلد ببطاقات الهوية على غرار رعايا بلدان «الإتحاد الأوروبي» الأخرى.

كذلك خصص «الديوان الوطني للسياحة التونسية» موازنة ملحوظة للترويج للمنتجعات التونسية في السوق الإيطالية وبث القنوات التلفزيونية برامج خاصة عن السياحة التونسية.

وبعدما كان ٩٠ في المائة من السياح الإيطاليين يأتون من المقاطعات الشمالية صار سكان المقاطعات الجنوبية والوسط يقبلون على زيارة تونس. وارتفعت نسبتهم من ١٠ في المائة الى ٢٥ في المائة بعد افتتاح خط جديد يربط بين مطاري «المنستيري» و«توزر» التونسيين على نحو أتاح تدفق الكثير من السياح الإيطاليين على الواحات الجنوبية. وكانت منطقتا «سوسة» وحمامات» و«جزيرة جربة» هي التي تستقطب القسم الأكبر من السياح الإيطاليين. إلا ان «الواحات» بدأت ترتدي أهمية متزايدة في الفترة الأخيرة كوجهة رئيسية لهم.

وتشهد البنية السياحية في «واحة توزر» توسعاً مهماً، إذ افتتح صلاح الدين معاوي، وزير السياحة احدث اربعة فنادق جديدة في المدينة التي تعتبر باب الصحراء، ما أدى إلى رفع طاقة الإستيعاب في الواحة من ٣٢٩٠ سريراً الى ٤١٧٥ سريراً.

وتضم الفنادق الجديدة الأربعة، وهي من فئة ثلاث نجوم واربع نجوم وخمس نجوم، ٨٨٤ سريراً.

وقدرت كلفة انشاء الفنادق بـ ٣٨ مليون دينار (نحو ٤٠ مليون دولار). ويجري العمل حالياً على انشاء ثلاثة فنادق أخرى في واحتي «توزر» و«نفطة» وتوسعة أربعة فنادق قديمة مما سيساعد في تأمين ٨٥٢ سريراً.

وتضم منطقة الواحات الجنوبية، التي تجتذب السياح الأوروبيين، لدفء مناخها وجمال مناظرها الطبيعية، نحو ٦٤ فندقاً من فئات مختلفة.

وهناك تسعة فنادق جديدة قيد الإنشاء في واحات «نفطة» و«قبلي» و«توزر» ستؤمن ١٥١٥ سريراً لدى افتتاحها.

واستقبلت مناطق الواحات السنة الماضية ٧٢٥ الف سائح امضوا في فنادقها ٨٢٥ الف ليلة ويتوقع ان يزيد العدد السنة الجارية.

على صعيد آخر يقام في شهر كانون الأول/ ديسمبر المقبل ملتقى عن الإعلان والترويج السياحي في تونس يشارك فيه اصحاب فنادق وممثلون لوكالات سياحية ومهنيون لاعطاء دفعة جديدة للقطاع.

كذلك قرر وكلاء السفر التونسيون في الخارج، ممن عقدوا أخيراً مؤتمرهم الأول في العاصمة تونس، إقامة مؤتمرهم الثاني في ايار/ مايو المقبل اي قبل انطلاق الموسم السياحي السنوي.

في إحصائية للنصف الأول من السنة لاحظت تدني عدد العرب

١,٢ مليون ساحوا في مصر

■ نقرأ في احصائيات «صندوق التنشيط السياحي» التابع للإتحاد المصري للغرف السياحية، زيادة التدفق السياحي إلى مصر بنهاية الأشهر الستة الأولى من هذه السنة، وبمعدلات فاقت معدلات الزيادة المحققة على مدى النصف الثاني من السنة الماضية. وباستثناء السياح العرب الذين سجلوا نقصاً ضئيلاً بنسبة ٠,٠٢ في المائة، لحظت الزيادة كل المجموعات الرئيسية ومعظم الجنسيات التي تضمنتها هذه المجموعات.

فالذين زاروا مصر، حسب الإحصائيات، في الأشهر الستة الأولى من ١٩٩٥ بلغ ١,٢٩٩ مليون سائح مقابل ١,٠٤٩ مليون سائح في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٤، بزيادة بلغت نسبتها ٢٣,٨٣ في المائة. وقد بلغت الزيادة اقصاها سيّاح الكتلة الشرقية بنسبة ٥٦,٧ في المائة ثم سيّاح اسيا (٤٠,٥ في المائة) فسيّاح دول اوروبا الغربية (٣٦,٤ في المائة) وبلغت الزيادة في عدد سيّاح اميركا الشمالية ٢١,٥ في المائة. فيما سجل عدد السيّاح العرب تراجعاً ضئيلاً لم تتجاوز نسبته ٠,٠٢ في المائة.

وبلغ عدد السياح الآتين إلى مصر من اوروبا الغربية ٥٥٢٣٩٢ سائحاً بنسبة ٤٢,٥ في المائة من اجمالي عدد السياح. وبقيت المانيا في المركز الأول بنصيب ١٣٩١٥٣ سائحا، تليها بريطانيا بـ ١١٥٥٥١ سائحاً ثم ايطاليا بـ ١٠٣٧٨٦ سائحاً.

أما السياح العرب فاحتلوا المركز الثاني في لائحة السياح الآتين إلى مصر بنصيب ٣٥٤١٧٣ سائحا يمثلون ٢٧,٣ في المائة من اجمالي عدد السياح. واستمرت ليبيا في تصدرها لائحة السياح العرب إلى مصر بنصيب ٧٠٩٨٢ سائحاً. وتبعتها السعودية بـ ٧٠٥٢٩ سائحاً، ثم فلسطين ٣٥١٨٣ سائحاً. وجاء الآتون من سورية في المركز الرابع بنصيب ٣٤٠٤٨ سائحاً.

وبلغ عدد السياح الآتين من آسيا ١٨٩٨٣١ سائحاً. فيما بلغ عدد السياح الآتين من اميركا الشمالية ٨٣٤٧٧ سائحاً. وسجل عدد الآتين من اوروبا الشرقية ٦٤٨١١ سائحاً. وشكلت الجنسيات الأخرى ٥٤٣٣٤ سائحاً.

وبالنسبة إلى اعداد الليالي السياحية التي قضاها السياح في مصر فقد زادت إلى ٧٩٤٥٤١٣ ليلة مقابل ٥٦٩٣٩٥٧ ليلة خلال الفترة نفسها من السنة الماضية، بزيادة نسبتها ٣٩,٥ في المائة. وقد لحقت الزيادة كل المجموعات الرئيسية وبلغت مداها في سيّاح الولايات المتحدة بنسبة ٥٥,٧٧ في المائة ثم ليالي سيّاح اوروبا الغربية بنسبة ٥٢,٤ في المائة ثم ليالي الأسيويين بنسبة ٣٩,٧ في المائة.

ولم تتجاوز الزيادة في ليالي السياح العرب ١٨,٣٦ في المائة.

وبلغت الإيرادات السياحية عن الفترة من كانون الثاني/ يناير وحتى ايار/ مايو ١٩٩٥ حسب احصاءات صندوق التنشيط السياحي المصري، نحو ٤٧٦,٨ مليون دولار مقابل ٤٧٩,٧ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من السنة الماضية.



وحيد على العرش...

للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان على العرش ربع قرن، وهي مدة زمنية ليست قصيرة، لكنها تبدو وكأنها قد اختصرت قرنين من الزمان لأهمية الإنجازات الجذرية التي تحققت على يده خلالها، ولضخامة المشكلات والمسائل التي نشأت خلالها وتنشأ نتيجة لها.

وما من شك في ان السلطان قابوس حاكم مستنير، وهو كإنسان يبدو أيضا مرهف الحس، راقي النفس، بعيد النظر متصالحاً مع ذاته وصريحاً مع غيره.

ومن يقرأ حديثه إلى مؤلفة كتاب «تاريخ النساء في العالم» روزاليند مايلز والمنشور في مجلة «صنداي تلغراف» البريطانية، بعنوان «وحيد على العرش»، وهو العنوان الذي استعرناه لهذه الزاوية، يلمح في شخصية السلطان قابوس ملامح إنسانية شفافة تفرد له منزلة خاصة بين حكام المنطقة.

ومن هذه الملامح تبنيه لقضايا المرأة. وقد يكون انه في ذلك تأثر بشخصية المرحومة والدته، كما أشارت روزاليند مايلز. إلا أن كون السلطان قابوس نصيراً للنساء في بلاده يعود في تقديرنا إلى كونه حاكماً مستنيراً عصري الأفق، وإلى رهافة الأحاسيس الإنسانية المترادفة مع شغفه بالموسيقى الخالدة. وبالتالي فاننا لسنا نستغرب إدخال قابوس عضوين من النساء إلى مجلس الشورى، ولن نستغرب ان يصبح عدد النساء في هذا المجلس مساوياً لعدد الرجال في المستقبل القريب.

ومن تلك الملامح أيضا القلق. ولا نقصد بهذا الخوف على حكمه أو نظامه أو حتى على حدود بلاده. فالمقصود بذلك خوفه من ان لا تتحقق الأمال كما يشتهي، او من أن تنشأ ظروف لا يستطيع معها أن يحقق لشعبه ما يستحقه.

وقول السلطان قابوس انه أحياناً عندما يخلو لنفسه يخامره شيء من اليأس، لهو قول يدعو إلى الإحترام. ذلك أن تعليل النفس بتفاؤل زائف في كل الأحوال يحمل في ثناياه صورة مزينة لا صورة إنسانية حقيقية. ونحن نعرف ذلك من تجربتنا المتواضعة، لأننا نجد أنفسنا امام أشياء تدعو احياناً إلى اليأس، لكننا لا نلبث ان نزيحها بالعزم والتصميم وبفهم أنفسنا وفهم الآخرين، بمعنى أننا نقسو على انفسنا حيث يجب، ونعذر الآخرين حيث نتصور انفسنا في ظروفهم.

وعلى أهمية الإنجازات التي حققها السلطان قابوس في عُمان خلال حكمه المديد، وهي انجازات هائلة تثير اعجاب جميع الذين شاهدوها واطلعوا عليها، فإنها ليست في أهمية خلق الظروف الملائمة لكي تكون تلك الإنجازات نافعة ومستمرة وقادرة على استيعاب التطورات المستقبلية، المنظور منها وغير المنظور، المتوقع وغير المتوقع، القابل للمعالجة والمستعصي على العلاج. ونخال ان السلطان قابوس بما أوتي من علم وثقافة وحصافة ورهافة حس يعرف ويقلق من هشاشة البناء على الرمل.

ومن ذلك انه انفق المال على بلاده بدل أن ينفقه على نفسه أو على المحاسيب. وقد كان قادراً كغيره وربما اكثر. ومنه انه يدرك أهمية السلام الداخلي النابع من التصالح مع الذات، وأهمية السلام مع الجيران وبين الجيران، وهي نزعة نابعة من التسامح مع الآخرين.

وفي تقديرنا ان مفهوم السلام الداخلي للسلطان قابوس ليس فقط مفهوماً أمنياً أو بوليسياً فقط، بمعنى ان السلام شيء مختلف تماماً عن القمع. انه الحوار والمصالحة والشفافية والتمثيل الصحيح لمصالح الناس الحيوية. ورأينا في اعتماد قابوس هذا المنحى قائم على ملاحظة جولاته في المناطق النائية. فهو يخرج إلى الناس سائلاً ومناقشاً ومتعلماً، ولا ينتظر ان يأتي الناس إليه ليلقنهم درساً. ولسنا نرى كثيرين من الحكام العرب في هذه الأيام يخرجون لملاقاة شعبهم في المناطق النائية بعيداً عن الدور والقصور واليخوت وثكنات الحراسة المسلحة. فالأمن الحقيقي هو الصرامة في العدل لا الشدة في القمع.



ولئن كانت عند البعض تحفظات على سياسات خارجية معينة لسلطنة عُمان، فان بعض تلك السياسات ليس من دون مبررات، وخاصة ان مقتضياتها لها أسباب تاريخية تعود إلى صراعات وحروب سابقة استدرجت التدخل الأجنبي. وقد اثبتت احداث المنطقة منذ الحرب العراقية - الإيرانية ثم حرب الكويت، ان السلطان قابوس عندما اعطى الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية في بلاده من عام ١٩٨٠ لم يكن فقط بعيد النظر، بل كان منسجماً مع السياق التاريخي لعلاقات عمان الخارجية، لأن بين اميركا وعمان علاقات قديمة تعود الى القرن الثامن عشر، وهي تختلف في علاقاتها مع بقية الدول العربية.

ولم ينج هذا الموقف العُماني من انتقادات عربية في حينه، جاء أشدها من الكويت التي يشكل وضعها الآن ازاء موقفها ذاك مفارقة صارخة.

ومن السياسات العُمانية التي قوبلت بنوع من الإمتعاض او الإستهجان من بعض البلدان العربية، السماح بزيارة اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل لمسقط، فكانت عمان اول بلد خليجي يستقبل رئيساً للحكومة الإسرائيلية. لكن ذلك جاء في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، وكانت محصورة في البحث بشؤون مصادر المياه.

والمعروف ان من الأسباب الجوهرية لقلق السلطان قابوس ادراكه لعمق تأثير مشكلة المياه في المستقبل على الإنتعاش الإقتصادي والإجتماعي للبلاد. فهو يعرف، وربما يكون قد قرأ آخر تقرير للبنك الدولي عن مشكلة المياه التي يعاني منها ثمانون بلداً في العالم حتى الآن، ان مشكلة المياه تسير في إتجاه التحول إلى أزمة كبرى تتهدد انحاء كثيرة في المنطقة وفي العالم بالمجاعات والحروب والأوبئة. ونحن نعرف ان بلداً مثل بريطانيا في شمالي القارة الأوروبية حيث تمطر السماء صيف شتاء وحيث الأنهار وفيرة وكبيرة، بدأ يعاني من الشح والجفاف وتقنين المياه لمجرد انحباس المطر مدة لا تزيد على أربعة أشهر، فكيف في المناطق الصحراوية الجافة. هذا مع العلم ان عدد السكان في أوروبا واقف لا يتحرك، بل يتناقص، بينما في البلاد العربية يتزايد بمعدلات مخيفة.

ويسجل لسلطنة عمان باعتزاز انها سوف تستضيف مؤتمر الحوار الأوروبي - الخليجي في الشهر المقبل حيث سيجري طرح مسائل اقتصادية حيوية في إطار مستقبلي (راجع «الميزان الخليجي»، الصفحتان ٦ و٧ من هذا العدد حول المؤتمر المذكور وبرنامجه).

ويسجل للسلطان قابوس شخصيا بأمانة وصدق، اهتمامه الجدي بالمسائل الجوهرية، حتى تلك التي تدعو احيانا الى اليأس، بدل التلهي بالقشور والمعالجات السطحية.

الضيف

لأن العجز اللبناني إمتد من التجارة إلى المدفوعات وأكل الإحتياطي

السنيورة يقع في... السنيوراج!

■ عندما اخترنا قبل سنتين تقريباً أن نقدم فؤاد السنيورة وزير الدولة للشؤون المالية في لبنان على هذه الصفحة في زاوية «بروفيل»، وجدنا أن افضل صفة نطلقها عليه تجسيداً لواقع الحال الذي كنا نتصوره، وصدق فيه حدسنا، هي صفة «التحصلدار». و«التحصلدار» كلمة كانت شائعة في زمن الحكم العثماني وتعني «جابي الضرائب».

والواقع ان السنيورة، كلما تفاقم عجز المالية اللبنانية بسبب الهدر والإنفاق غير المجدي والسياسة الإقتصادية المغشوشة، والغاشة أيضاً، راح يفرض الضرائب على اللبنانيين ويخترع لهم ضرائب جديدة مبطنة بالقسوة العثمانية المعروفة وأكثر.

ومع ذلك فإن الأمور المالية في دولة السنيورة ليست على ما يرام. فقد بدأت تظهر فيها شقوق وصدوع وأعطاب تنذر بمصاعب وتعقيدات طالما حذرنا منها على مدى السنتين الماضيتين.

فالمعروف، مثلا، ان الميزان التجاري اللبناني كان دائماً وفي كل العهود، في السلم وفي الحرب، يعاني من العجز. لكن ميزان المدفوعات كان دائماً يحقق فائضاً متزايداً يغطي العجز التجاري ويعزز الإحتياطي العام بما تبقى. لكن في عهد حكومة الحريري - السنيورة أخذ العجز في الميزان التجاري يتزايد بمعدلات غير معهودة (اكثر من ٢٥ في المائة خلال النصف الأول من هذه السنة)، وشهد ميزان المدفوعات لأول مرة في تاريخ لبنان الحديث عجزاً خطيراً بلغ في النصف الأول من هذه السنة حوالى ٥٥٠ مليون دولار مما أدى إلى هبوط ملحوظ في إحتياطي البنك المركزي اللبناني (مصرف لبنان) يشكل حوالى نصف الهبوط في ذلك الإحتياطي خلال تلك الفترة.

فالخصائص المميزة للمالية اللبنانية كما هي قائمة الآن على يد السنيورة يمكن تحديدها حصراً بثلاث من الخصائص الظاهرة، وبخاصية واحدة مستترة على الأقل. والخصائص الثلاث الظاهرة هي:

العجز التاريخي في الميزان التجاري، والعجز المستجد في ميزان المدفوعات، والهبوط في الإحتياطي العام للبنك المركزي من العملات الصعبة.

اما الخاصية المستترة وربما الأخطر على الوضع الإقتصادي الإنتاجي، فهي ارتفاع اسعار الفائدة إلى اكثر من ثلاثة اضعاف المستويات العالمية بسبب حاجة حكومة الحريري إلى الإستدانة المستمرة داخلياً وخارجياً لتغطية العجز المركب والحفاظ المفتعل على سعر صرف الليرة اللبنانية التي بدأ المضاربون يراهنون ضدها (أي على حتمية انخفاض سعر صرفها في المستقبل القريب) لعدم اقتناعه بالأساسيات التي تدعم سعر صرفها الراهن. وفيما عدا سعر الفائدة العالي الذي تعطيه الحكومة اللبنانية على سنداتها، فإن خصائص المالية اللبنانية المشار إليها تشبه إلى حد بعيد خصائص المالية الأميركية، مع فارق بسيط هو أن لبنان ليس الولايات المتحدة!

لكن الليرة اللبنانية بسعرها القائم هي دولار، بمعنى أن سعرها ثابت حتى الآن إزاء الدولار على مستوى معين. وعندما تعطي الحكومة اللبنانية فائدة على سنداتها بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة، فإنها في الواقع تعطي مثل هذه الفائدة على الدولار في الوقت الذي لا تزيد فيه الفائدة على الدولار عن ٦ أو ٧ في المائة. اي أن الحكومة اللبنانية تعطي دائنيها مجاناً من احتياطيها المتناقص ١٤ دولاراً في كل مائة دولار. وبالتالي فإن المستفيدين الوحيدين من هذه الوضعية الشاذة هم الدائنون، وان المتضررين الوحيدين هم سواد اللبنانيين المدينين الواقعين تحت رحمة «التحصلدار».

فلا عجب، اذاً، ان اللبنانيين الذين لديهم بعض المدخرات أخذوا يحولونها إلى دولار مما زاد من خفض الإحتياطي العام، ولم تعد تغريهم الفوائد العالية على سندات الحكومة.

أما إذا أخذنا الولايات المتحدة بخصائصها اللبنانية المشار إليها، فإننا نرى إقبال اللبنانيين على الدولار في إطار «السنيوراج» (SEIGNIORAGE) وليس في إطار السنيورة.

و«السنيوراج» عبارة إقتصادية مشتقة لتعني حق السيادة أو بكلام عامي «البلطجة» أو «السلبطة» قياساً على عادات الإقطاعيين أو «السنيورية».

وفي الإقتصاد الدارج يعتبر «السنيوراج» أهم ميزة اقتصادية حيث تضطر البلدان الأخرى إلى حمل عملة بلد معين، اي «البلد السنيور» كالولايات المتحدة. بمعنى أن تلك البلدان تقدم السلع والخدمات والرساميل الى «البلد السنيور» لقاء شرف حفظ احتياطيها بعملته. وهناك آخرون، غير الحكومات وشعوب البلدان القلقة والمضطربة، ممن يفضلون عملة «البلد السنيور» يتقدمهم في هذا الشرف العظيم مهربو المخدرات وتجار الأسلحة!

وتشير الأرقام المتداولة في واشنطن الآن إلى أن الولايات المتحدة تجني من هذا «السنيوراج» في الوقت الحاضر ما يزيد على ١٢ مليار دولار في السنة مما يجعل الدولارات الأميركية المتداولة خارج الولايات المتحدة (بما في ذلك لبنان) حوالى ٦٠ في المائة من مجموع الدولارات المطبوعة للتداول.

والحق يقال، ان السنيورة برفع أسعار الفائدة وتثبيت سعر صرف الليرة كان يتوخى كما يبدو التخفيف من «الدولرة».أي أن السنيورة اللبناني أراد أن يقف في وجه «السنيوراج» الأميركي، لكن من غير جدوى طبعاً.

وأن يقع السنيورة في «السنيوراج» ولو عن غير طيب خاطر، هو الأمر الطبيعي كما يبدو قياساً على طبيعة الأشياء.

فالسنيورة مشتق أصلا من «السنيوراج» بل هو من المؤمنين به، وما نطق به يوماً ضد «الدولرة» مخالف في الواقع لسياسة حكومته، إن لم يكن مخالفاً لقناعاته أو تكوينه الثقافي ومصالحه الشخصية.

لكن اللبنانيين أيضاً شاطرون في علم «السنيوراج»، ويعرفون ان سعر صرف الليرة كما هو الآن لن يدوم، وان الحريري والسنيورة قد ركبا هذه التركيبة المناهضة للسنيوراج في ظاهرها كلغم مؤقت ينفجر في وجه من يخطر له الإستغناء عن التركيبة الحريرية.

ولذلك نجد أن اللبنانيين في قرارة نفوسهم مؤمنون بالسنيوراج وغير مؤمنين بالسنيورة ليس فقط لأن الأصل في نظرهم خير من الفرع، بل لأنهم يرون أن «السنيوراج» شيء حقيقي وان «السنيورة» شيء وهمي!

الناس

● الممثلة الفرنسية المتقاعدة بريجيت باردو، وجهت رسالة مفتوحة، إلى الرئيس إلياس الهراوي قبيل تقاعده، تدعوه فيها إلى التدخل مباشرة لسن قانون يمنع اللبنانيين من ممارسة هواياتهم في مواسم الصيد، وذلك «من اجل الحفاظ على الطيور النادرة وعلى غيرها من تلك التي تستهوي الصيادين».

● عباس خلف، الوزير السابق، وزوجته تريز، امضيا أياماً في لندن، بضيافة ابنتهما رلى التي تكتب في صحيفة «الفايننشيال تايمز».

● الدكتور رضا وحيد الذي يقضي عطلة عائلية في مدينة «مونبوليه» الفرنسية خطف رجله الى لندن في زيارة خصصها لشقيقته السيدة سعاد الخليل واولادها واحفادها.

● المهندس طارق ابو سمرا، كرم والده الراحل الصحافي الفرد ابو سمرا، بأن أقام احتفالا خطابياً في نقابة الصحافة اللبنانية، احياء لذكرى تأسيسه جريدة «القلم الصريح» في الثلاثينات.

● أحمد الشروقي، مدير الإعلام الخارجي في البحرين، زار لندن، والتقى عددا من الصحافيين العرب، وأجرى معهم جولة أفق في شؤون الإعلام الخليجي وشجونه.

● الوزير شوقي فاخوري، ألقى كلمة رئيس الجمهورية، في الإحتفال بازاحة الستار عن تمثال شاعر القطرين خليل مطران في بعلبك، حضر الإحتفال اكثر من ألفين من الرسميين والمثقفين والإعلاميين، وشارك فيه الشاعران العراقيان، عبد الوهاب البياتي وبلند الحيدري والشاعر المصري احمد عبد المعطي حجازي بنصوص شعرية ونثرية. دعا إلى الإحتفال الشاعر البعلبكي جودت حيدر.

● علي الجمال صاحب «جمال تراست بنك» وعقيلته بثينة، رزقا مولوداً سمياه اسماعيل. تمت الولادة في مستشفى الجامعة الأميركية على يد الدكتور عدنان مروة. لاصدقاء رجل الأعمال الكبير لم يكتفوا بتهنئته، بل تولوا تعميم الخبر فحولوا أيامه... عيد. مبروك علي بك.

● علي شلق، والد الوزير فضل شلق، اقام تمثالاً للشاعر بشارة الخوري (الأخطل الصغير) في حديقة منزله في بلدة «كفريا». وقد جرى للمناسبة حفل خطابي برعاية الوزير ميشال اده حضره متذوقو الشعر من أهل الكورة والجوار.

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب: CONGRESS HOUSE, 14 LYON ROAD, HARROW ON THE HILL, MIDDLESEX HA1 2EN, TEL: (0181) 863 9558, FAX: (0181) 863 2873

بناية عبثاني - الطابق التاسع، شارع التنوخيين، راس بيروت - لبنان، هاتف: ٨٦٣٢٩٠، ص. ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في أنحاء العالم: Johnsons International News, Millington Road, Hayes, Middlesex UB3 4AZ, Tel: 0181- 561 7705, Fax: 0181- 561 7454

الاعلانات: PROXIMA, Congress House, 14 Lyon Road, Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, TEL: 0181 863 9558, FAX: 0181 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM   PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET   ISSN : 1352-7738